الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية أصول الدين

قسم الكتاب والسنة

مذكرة في مادة

منهجية تحقيق التراث

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص التفسير وعلوم القرآن

السداسي الثالث

إعداد: د. محمد لقريز

السنة الجامعية: 1441-1442/ 2020- 2021

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على النبي الأمين؛ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فهذه – بعون الله– دروس ومحاضرات نظرية في مادة تحقيق التراث، جمعتها من مصادر عديدة ومتنوعة، ومن خبرة ميدانية بهذا الباب؛ ثم نظمتها في شكل دروس ومحاضرات مسايرا بذلك محاور المقرر الوزاريّ، على طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص التفسير وعلوم القرآن؛ آملا – من الله عز وجل– بذلك النفع لطلابنا الكرام، وأن يجدوا فيه شيئا من التوضيح والبيان.

وقد اشتملت هذه المذكرة على أربعة عشرة محاضرة؛ موزعة على المحاور التالية

المحور الأول: علم تحقيق التراث مفاهيم ومصطلحات.

المحور الثاني:

أ– تحقيق النصوص وجذوره الأولى عند علماء المسلمين.

ب– التحقيق عند المحدثين (المستشرقين وعلماء المسلمين).

المحور الثالث: أصول وقواعد التحقيق ويتضمن:

– أمور متعلقة بالعامل في هذا المجال وهي: شروط المحقق.

– مقدمات ووسائل: الأصول الكلية للتحقيق؛ اختيار مخطوط؛ جمع النسخ ؛ ترتيب وتصنيفها.

– صلب عملية التحقيق: مراحل التحقيق وخطواته.

– مكملات التحقيق: (التخريج، التعليق، التشكيل، تقسيم النص، الترقيم، الفهارس)

المحور الأول: مدخل

المحاضرة الأولى

علم تحقيق التراث مفاهيم ومصطلحات

تعريف علم تحقيق المخطوطات أو علم تحقيق التراث

السائد في هذه الأيام أن تذكر كلمة "**تحقيق**" مقرونة إما بلفظ "**النصوص** أو **المخطوطات**، أو **التراث**"؛ فيقال: تحقيق النصوص، أو تحقيق المخطوطات، أو تحقيق التراث؛ وكلها تشكل مصطلحا واحدا مركبا تركيبا إضافيا؛ وعليه يجب أن نعرف هذه المضافات حتى يتحدد المفهوم من هذا العلم.

النصوص: لغة هو: جمع نص.

وله معان في اللغة غالبها يرجع إلى ظهور الشيء، ووضوحه والارتفاع به إلى غايته.

والمراد بها هنا: هو صيغة الكلام الأصليّة التي وردت عن المؤلف؛ ليخرج بذلك عما يكتبه غيره من النساخ أو القارئين للكتاب أو المحشّين عليه أو المحققين في تعليقاتهم.(1)

المخطوط:

لغة: من مادة (خ ط ط) والخط الكتابة، يقال: خطّ الكتاب يخطه؛ ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [العنكبوت: 48] وكتاب مخطوط(2).

وفي الاصطلاح: هي مؤلفات العلماء ومصنفاتهم التي لم تطبع، فهي لفظة محدثة لا تجد ذكرًا لهذه الكلمة (المخطوط) أو (المخطوطات) في كلام المتقدمين بهذا المعنى المعاصر، وإنما حدثت هذه اللفظة بعد دخول الطباعة، فأصبحت الكتب قسمين: مخطوطات، ومطبوعات. فما كان منها مكتوبًا بخط اليد سُمي مخطوطًا، وما طُبع منها سُمي مطبوعًا، تمييزًا له عن الأول.

يقول د. أحمد شوقي بنبين:"لفظ مخطوط حديث في العربية، يبدو أنه ظهر مع ظهور الكتاب المطبوع، أما قبل ذلك فكانوا يقولون :"تأليف أو مؤلفات، كتب الأصول، الكتب الأمهات، أو الكتب الأساسية؛ لأنها كانت

---

(1) تحقيق التراث بين القديم والحديث، الصادق الغرياني، ص7.

(2) أساس البلاغة، الزمخشري، ج1/ ص256؛ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصبهاني، ص 286؛ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي، ج2/ ص550.

تحوي أساسيات العلم"[1]

وقد اختلف أهلُ الفن في تعريف (المخطوط) بعد حدوث هذه اللفظة، فعرفه البعض بقوله: "ما كتب بخط اليد قبل دخول الطباعة"[2].

وعلى هذا فعصر المخطوطات ينتهي عند ظهور الطباعة وسيطرتها على المكتوب؛ ومعلوم أن الطباعة التي ظهرت في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، ثم انتقلت شيئا فشيئا للعالم العربي بعد ثلاثة قرون أو تزيد؛ ومعلوم أيضا أن انتشارها وسيطرتها على المكتوب لم تكن دفعة واحدة[3].

ولكن هذا الحصر منتقد بكون كثير من المؤلفين علماء وباحثين بعد ظهور الطباعة يبتدئون مؤلفاتهم بخط أيديهم وربما توفاهم الأجل قبل طباعتها فيعمد غيرهم إلى تحقيقها باعتبارها مخطوطات؛ ولهذا أمثلة كثيرة؛ فمثلا كثير من آثار الشيخ عبد الرحمن المعلمي طبعت عن مخطوطاته بعد وفاته؛ وهذا الشيخ محمد الطاهر التليلي القماري الجزائري (ت1424 هـ) تحقق مخطوطاته وغير ذلك.

ولهذا فالتعريف الأعم للمخطوط هو: عبارة عن كتاب أو رسالة مكتوبة بخطّ مؤلّفها الأصليِّ أو النساخ، أي لم تطبع بعد، ويقابله المطبوع وهو الكتاب المنسوخ بالمطبعَة.

التراث:

لغةً: مأخوذ من ورث، والورث أو الإرث بمعنى: البقاء، والوارث بمعنى: الباقي، ومن هنا يطلق التراث أو الميراث على كل ما يخلِّفه الإنسان من مال أو علم أو نحوهما؛ فالتراث في عمومه هو كلّ ما يرثه الإنسان من أسلافه من مادّيات ومعنويات.

اصطلاحا: غلب تخصيصه بما خلفه الأدباء من علوم ومعارف ومصنفات، حتى صارت في تقدير بعض الباحثين عَلَمًا بالغلبة على النتاج الفكريّ لأسلافنا الذين سبقونا بالبحث والدرس، وارتياد دروب التصنيف[4].

وحينما يقال "تحقيق التراث" يراد من كلمة "التراث" في هذه العبارة الكتب المخطوطة التي ورّثها السلف للخلف[5].

---

(1) الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، فؤاد السيد، ص67.

(2) الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، فؤاد السيد، ص 67-69؛ نحو علم مخطوطات عربي، عبد الستار الحلوجي، ص 9؛ المخطوطات تعريفها وأهميته شبكة الألوكة: https://www.alukah.net/library/0/22790/#ixzz6dgnAsuBw

(3) نحو علم مخطوطات عربي، عبد الستار الحلوجي، ص 10.

(4) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 141؛ مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب ص 8.

(5) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص141؛ تحقيق التراث بين القديم والحديث الصادق الغرياني 8.

التحقيق:

لغة: مأخوذة من مادة "حق" وهو أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى إِحْكَامِ الشَّيْءِ وَصِحَّتِهِ"(1)، وفي أساس البلاغة "حققت الأمر وأحققته: كنت على يقين منه؛ وحققت الخبر فأنا أحقه: وقفت على حقيقته؛ ويقول الرجل لأصحابه إذا بلغهم خبر فلم يستيقنوه: أنا أُحِقُّ لكم هذا الخبر، أي أعلمه لكم وأعرف حقيقته"(2).

وفي مختار الصحاح: (حَقَّ) الْأَمْرَ و(أَحَقَّهُ) أَيْ تَحَقَّقَهُ وَصَارَ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ، وَ (تَحَقَّقَ) عِنْدَهُ الْخَبَرُ صَحَّ وَ (حَقَّقَ) قَوْلَهُ وَظَنَّهُ (تَحْقِيقًا) أَيْ صَدَّقَهُ. وَكَلَامٌ (مُحَقَّقٌ) أَيْ رَصِينٌ(3).

وفي المعجم الوسيط نجد أن حقق الْأَمر أثْبته وَصدّقه، يُقَال: حقَّق الظَّن وحقَّق القَوْلَ والقضيةَ وَالشَّيْءَ وَالْأَمرَ أحكَمَهُ؛ وَيُقَال حَقَّق الثَّوْبَ: أحكم نسجه"(4).

من خلال هذه النقول عن كتب اللغة نرى: أن لفظ التحقيق يدور حول إثبات صحّةِ الشيءِ، وإحكامِه وتصحيحه؛ حتَّى تصير منه على يقينٍ، وتَبْتَعِد به عن الزَّيْف(5).

– تعريف علم التحقيق باعتباره علما:

بعد أن عرفنا المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفرداته نستطيع أن نتبيّن تعريفه من حيث الاصطلاح؛ مستعرضين ما ذكره العلماء والباحثون من تعاريف كثيرة متقاربة، انتقينا منها ما يلي:

1- " يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة؛ فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه"(6).

2- هو تأدية النص القديم كما تركه مؤلفه(7).

3- "قراءة الكتاب على الوجه الذي أراده عليه مؤلفه، أو على وجه يقرب من أصله الذي كتبه مؤلفه"(8)

---

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس، ج2/ ص15.

(2) أساس البلاغة، الزمخشري، ج1/ ص203.

(3) مختار الصحاح، زين الدين الرازي، ص 77.

(4) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وزملاؤه، ج1/ ص188.

(5) انظر: تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان ص 171، تحقيق التراث بين القديم والحديث الصادق الغرياني ص7.

(6) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 39.

(7) المخطوط العربي وشيء من قضاياه، عبد العزيز بن محمد المسفر، ص02.

(8) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب ص 5.

4- تحقيق الكتب: هو إصدارها على حقيقتها، أو بعبارة أخرى إصدارها على الصورة التي أرادها لها مؤلفوها"(1).

5- تحري الحق في إخراج المخطوطة بالصورة الصحيحة التي وضعها فيها مؤلفها، وبَذْلُ الوسع للمحافظة على دقتها وسلامتها وضبط نصها، لتؤدي فائدتها، وتحرِّي جانب الصواب في ترجيح لفظ على لفظ حين اختلاف نسخها، إذا لم تكن بخط مؤلفها؛ وإقامة الدليل على كل ما يأتي به محققها من: نسبتها إلى مؤلفها، وتصحيح تصحيف في نسخها، وإكمال نقص حصل فيها، والتنبيه على ما وقع من السهو والخلل، وتوثيق نصوصها، بمراجعة المصادر التي أخذت منها تلك المخطوطة وغير ذلك، ويكون ذلك باتباع الطرق العلمية الخاصة التي تكفل الوصل إلى ذلك الهدف"(2).

أسماؤه:

من خلال المؤلفات في هذا العلم نجده عرف بعدة تسميات متقاربة، نذكر منها:

علم تحقيق النصوص، علم تحقيق التراث، علم تحقيق المخطوطات، الدراسات الفيلولوجية للمخطوط العربي وهذا الأخير معروف في اللغة الأجنبية(3) .

تاريخه ونشأته(4):

إن تحقيق التراث بمعناه الذي ذكرناه آنفا "إثبات النص كما تركه مؤلف" فهو نوع حماية للنص من التحريف والتلاعب؛ وهذا الأمر قديم قِدَم التدوين؛ فحينما كانت الكتابة وتسجيل النصوص في وثائق متنوعة كان احتمال التلاعب بها واردا، ولذلك كانت المحافظة عليها الهمَّ الشاغل للمسؤولين عنها، ويضرب أحد الباحثين لذلك مثلًا بما وجد من ألواح طينيّة في بلاد الرافدين وعليها تخويفاتٌ وشعوذاتٌ تحذّر من المساس بها أو التلاعب بنصوصها؛ فهذا تحقيق يتناسب مع أولئك القوم وعقيدتهم(5).

أما علماء المسلمين فقد وضعوا أصوله منذ زاولوا العلم وروايته، فقد عرفوه ومارسوه عمليًّا على أسس علميّة صحيحة، حتى وإن لم يعرفوه بوصفه علما مستقلا؛ يتجلى ذلك في مناهجهم الرصينة التي وضعوها في التحقّق من المنقول؛ وذلك انطلاقا مما يمليه عليهم واجبهم الدينيُّ، من التثبّت في الأخبار، والأمانة في نقلها؛ عملًا بقول

---

(1) المخطوط العربي، عبد الستار الحلوجي، ص287.

(2) تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان 171.

(3) الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، فؤاد السيد، ص545

(4) انظر: تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان 174 وما بعدها؛ تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص 16 وما بعدها.

(5) تحقيق المخطوطات والعمل الببليوغرافي، محمد عبود حسن الزبيدي، مجلة آفاق الثقافة التراث، ص 120.

ربّنا سحانه ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَـٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَـٰدِمِينَ ﴾ [الحجرات: 6].

ولهذا توالى علماء المسلمين على التقيّد العملي بضوابط التحقيق في المنقول، سواء في عصور الرواية أو في عصور تدوين العلم بالكتابة؛ وسيأتي تفصيل لهذا الأمر في محاضرة خاصة تعنى بجهود علماء المسلمين في تحقيق التراث.

واستمرّ الأمر على هذا الحال إلى أن ظهرت الطباعة عند الأوربيين في القرن الخامس عشر، حينما اهتموا بطباعة الآداب اليونانية واللاتينية، دون البحث عن نسخ؛ ولما تقدّم علم الآداب عندهم شيئا ما اضطروا إلى الاستفادة من تعدّد النسخ، ولكن دون منهج علمي، إلى غاية القرن التاسع عشر، حيث وضعوا أصولا لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة(1).

ثم ظهرت محاولات لوضع قواعد لهذا العلم نوجزها فيما يلي(2):

1- أسبق المحاولات في هذا المجال هي محاولة المستشرق الألماني برجستراسر وهي عبارة عن محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية بجامعة القاهرة عام 1931؛ ولكن ترجمتها ونشرها تأخر إلى سنة 1969 حيث نشرها د. محمد حمدي البكري باسم :"أصول نقد النصوص ونشر الكتب"(3)

2- ثم وضع ما و ضعه بلاشير وسوفاجيه من قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها سنة 1945، ترجمها د. محمود المقداد(4).

3- ما وضعه المجمع العلمي العربي في دمشق سنة 1951 من قواعد موجزة عند نشره لتاريخ دمشق لابن عساكر؛ ومثله ما وضعه إبراهيم مدكور من قواعد عند تحقيق كتاب الشفاء لابن سينا عام 1953.

4- وأكمل المحاولات التي تمت لوضع قواعد ثابتة هي كتاب" تحقيق النصوص ونشرها" للأستاذ عبد السلام هارون سنة 1953 تناولت إلى جانب التحقيق بعض العلوم المساعدة.

---

(1) مقدمة محمد حمدي البكري لكتاب: أصول نقد النصوص لبرجستراسر ص11؛ نحو علم مخطوطات عربي، عبد الستار الحلوجي ص 193 وما بعدها، تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان ص180؛ الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، فؤاد السيد ص545، 546.

(2) تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان ص182؛ قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها، بلاشير وسوفاجيه إعداد وتقديم محمد حمدي البكري، ص (ز)؛ وانظر: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، فؤاد السيد ص546؛ المخطوط العربي، عبد الستار الحلوجي ص289.

(3) قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها، بلاشير وسوفاجيه إعداد وتقديم محمد حمدي البكري، ص (ز)؛ وانظر الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، فؤاد السيد546، المخطوط العربي، عبد الستار الحلوجي 289.

(4) الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، فؤاد السيد ص546.

5- ثم قواعد تحقيق النصوص لصلاح الدين المنجد 1955.

ثم توالت بعد ذلك الكتابات في هذا الميدان؛ وكأيّ علم فإنه يبدأ عمليا ثم تبرز محاولات لضبطه، ثم تتكامل صورته شيئا فشيئا، بتعاقب أهل العلم المتخصصين حتى ينتهي إلى درجة النضج والاستواء.

ويمكن لنا أن نلاحظ هنا مرحلتين بارزتين:

الأولى: من جهة العمل به وذلك منذ بداية تدوين العلوم إلى غاية القرن التاسع عشر.

الثانية: من جهة تخصيص هذا العلم بالتأليف وبروزه علما مستقلا له حدوده وضوابطه، انطلق من القرن التاسع عشر ليكتمل في منتصف القرن العشرين علما مستقلًّا بالتأليف.

أهمية التراث المخطوط والعناية بعلم تحقيق المخطوطات

لا شك أن تحقيق التراث والعناية به، عملا وتنظيرا مما لا تخفى أهميته البالغة في شتى ميادين العلوم؛ ونستطيع تصوير هذه الأهمية في النقاط التالية:

1- ضخامة التراث العربي الإسلامي المخطوط، في عدده وشموله وتنوّعه.

فهو كثير العدد يشكل ما بين ثلاثة ملايين[1] إلى خمسة ملايين مخطوط، مما يستدعي تشميرا لخدمته والاستفادة منه[2] ؛ وهذه ظاهرة معروفة إذ يقول القلقشندي:" واعلم أن الكتب المصنفّة أكثر من أن تحصى، وأجل من أن تحصر، لا سيّما الكتب المصنفة في الملّة الإسلامية؛ فإنها لم يصنّف مثلها في ملّة من الملل، ولا قام بنظيرها أمّة من الأمم؛ إلّا أن منها كتبا مشهورة قد توفرت الدواعي على نقلها، والإكثار من نسخها، وطارت سُمعتها في الآفاق، ورُغب في اقتنائها"[3]

وهو شامل لمختلف المعارف الإنسانية.

وهو متنوع في طرق العرض: بين الإيجاز والتوسع، وبين المتون والشروح والتقريرات، وبين النثر والنظم، وغير ذلك من صور التنوّع[4].

2- طول عمر المخطوطات العربية؛ فهي لا تقلّ عن اثني عشر قرنا؛ إذ تمتد من القرون الأولى إلى غاية ظهور الطباعة[5] ؛ فهي أطول المخطوطات عمرا في العالم، تضرب جذوره في أعماق التاريخ، وفروعُه تمتد إلى مشارف

---

(1) المستشرقون والتراث، عبد العظيم محمود الديب، ص 31.

(2) نحو علم مخطوطات عربي، عبد الستار الحلوجي ص12؛ الكتاب العربي المخطوط، فؤاد السيد ص227.

(3) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي، ج1/ ص538.

(4) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل ص153.

(5) هذا إذا توقفنا عند زمن ظهور الطباعة، والصواب أنها ممتدة لما بعده.

العصر الحديث؛ ولم يقدّر للغة من اللغات القديمة أو الحديثة أن تمتدّ بها الحياة أكثر من ألف عام، بلا تحريف أو تبديل في مفرداتها ونحوها وصرفها؛ فهذه العربية التي نتكلم بها اليوم ونكتب بها، كان يتكلم بها أهل الجاهلية العربية(1).

يقول الدكتور عبد الكريم العوفي: "فالمخطوط العربي أطول مخطوطات العالم عمرا، وأكثرها عددا، فمن ورائنا أربعة عشر قرنا من التراث المخطوط، وهو تراث ضخم، لم يتوافر لأيّ أمة من الأمم، ولا في أيّ لغة من لغات البشر"(2).

3- ومن أهميتها أيضا أن المخطوطات العربية اتّسعت رقعتها لتشمل جميع العالم الإسلامي؛ واتساع الرقعة هنا يشمل أمرين:

الأوّل: ما تعلّق بمكان كتابتها وكاتبها فهي متعدّدة الأماكن وكتّابها مختلفوا المناطق.

والثاني: مكان وجودها وحفظها اليوم، إذ لا تكاد تخلو بقعة منها في المساجد والمدارس والزوايا والمتاحف والمكتبات الخاصة والعامة؛ بل لم يقتصر وجودها على العالم الإسلامي إذ هُجِّرَ كثير منها إلى دول أوربا وأمريكا وغيرها.

4- من أهميتها أيضا شمولها لنواحي الحياة الدينية والأدبية والعلمية فكانت المخطوطات العربية بحق رائدة الحضارة، ومخزن المعارف الإنسانية مدة طويلة من الزمان.

5- قلة المطبوع من هذا التراث بجنب ما هو مخطوط منه(3)

فمن هذه الأمور المذكورة آنفا يتبيّن لنا أن التراث العربي الإسلامي يتبوّأ المركز الأول من حيث الكم والكيف(4)؛ وهذه الأبعاد الثلاثة (الزمن والمكان والحضارة) جعلت التراث العربي المخطوط أطول عمرا، وأضخم عددا، وأشد تنوّعا، وأقوى انتشارا، وأكثر أصالة، من التراث المخطوط لأية أمة أخرى؛ إن هذا التراث هو الذاكرة الحيّة لأمة امتدّ تاريخها على خمسة عشر قرنا(5).

أهميته من حيث القيمة العلمية:

فالتراث يأخذ قيمته من العلوم المدوّنة إذ (شرف العلم من شرف المعلوم) ويظهر ذلك في:

---

(1) نحو علم مخطوطات عربي، عبد الستار الحلوجي ص12.

(2) التراث الجزائري المخطوط، عبد الكريم عوفي، مجلة آفاق التراث، ع 20 ص104، 105.

(3) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل ص153.

(4) التراث الجزائري المخطوط، عبد الكريم عوفي، مجلة آفاق التراث، ع 20 ص104، 105.

(5) نحو علم مخطوطات عربي، عبد الستار الحلوجي ص15.

6- أن فيه مدوّنة الوحي وتفسيره؛ فهذا التراث "هو ما ورثناه عن آبائنا من عقيدة، وثقافة، وقيم، وآداب، وفنون، وصناعات، وسائر المنجزات الأخرى المعنوية والمادية؛ بل إنه يشمل الوحي الإلهي(القرآن والسنة) الذي ورثناه عن أسلافنا ... "(1)

7- إن هذا التراث يشكّل حضارة أمّة بكلّ صورها ومظاهرها (الشرعية والأدبية والسياسية والتاريخية والعلمية) وغير ذلك، وهو إرث متواصل غير منقطع، يجب المحافظة عليه، ودراسته، ونشره وتحريره، وتنقيحه(2) .فعِلْم الأمة مدوّن فيه، وفقه الأمة، وعلم الأئمة، وتاريخها، ولغتها، وغير ذلك، وأمّة بغير ذلك ليست أمة.

8- إن التراث العربي يعدّ دعامة من دعائم التراث البشري عامّة؛ فهو يؤدّي دورا خطيرا في نقل العلم والمعرفة والحضارة؛ ويعرّفنا مدى تمسّك الأمة بأصالتها؛ وهو عامل ثورة وبناءٍ، إذا ما أُحْسِن استعماله(3).

موضوع علم تحقيق المخطوطات: نصوص التراث العربي المخطوط؛ بمختلف التخصّصات والعلوم.

فروع علم تحقيق المخطوطات: هذا العلم؛ علم تحقيق المخطوطات فرع عن علم المخطوط، وهو يتضمن ستة فروع كما قرره بعض الباحثين(4) وهي:

1- تاريخ المخطوط منذ بداياته إلى ظهور الطباعة.

2- الكيان المادي للمخطوط (الكوديكولوجيا) فيشمل: المادة التي كتب عليها، أدوات الكتابة، الخطوط ، الحليات والزخارف.

3- تقييم المخطوط ويدخل فيها توثيق النسخ المخطوطة.

4- الحفظ والصيانة وأساليب التعقيم والترميم والتصوير.

5- الفهرسة والضبط الببليوغرافي: الفهرسة وأدوات حصر المخطوطات

6- التحقيق والنشر.

غاية علم تحقيق المخطوط: غاية هذا العلم هي الوصول إلى حقيقة النص، أو صورة نتصور أنها إن لم تكن هي التي خرجت من يد المؤلف، فإنها أقرب ما تكون إلى تلك الصورة(5).

---

(1) التراث الجزائري المخطوط، عبد الكريم عوفي، مجلة آفاق التراث، ع 20 ص103.

(2) التراث الجزائري المخطوط، عبد الكريم عوفي، مجلة آفاق التراث، ع 20 ص103.

(3) التراث الجزائري المخطوط، عبد الكريم عوفي، مجلة آفاق التراث، ع 20 ص103. بحوث ودراسات في اللغة، حاتم الضامن، ص 07.

(4) نحو علم مخطوطات عربي، عبد الستار الحلوجي ص16، 17.

(5) نحو علم مخطوطات عربي، عبد الستار الحلوجي، ص175؛ ملامح في فن تحقيق المخطوطات، د. محمد حسان الطيان، مقال منشور في شبكة الألوكة، تاريخ الإضافة: 2009/12/2 ميلادي - 1430/12/14 هجري، زيارة: 72445.

نسبته وعلاقته بغيره من العلوم: إن علم تحقيق المخطوطات له علاقة وطيدة بغيره من العلوم، وذلك من جهات عدة:

- الجهة الأولى: علاقته بعلم التاريخ وهو أمر واضح.
- الجهة الثانية: علاقته بعلوم اللغة (النحو والصرف ومتن اللغة والخط) لأنها هي الوعاء الذي نقل به المخطوط وكتب به.
- الجهة الثالثة: من جهة موضوع المخطوط فكل مخطوط لا بد وأن ينتمي لعلم ما؛ ولذا كان من شروط المحقق اطلاعه على العلم الذي ألّف فيه المخطوط؛ والناظر كما سبق للمخطوطات العربية الإسلامية يجدها شملت جميع ميادين العلوم والمعارف الإنسانية؛ لذا كان علم المخطوطات من جهة الإطلاق متعلقا بكل الميادين العلمية، وأما من حيث خصوص مخطوط بعينه فقد يتعلق بعلم أو علمين على حسب موضوعه، فمثلا: مخطوط في التفسير سيكون متعلقا بعلم التفسير والقراءات واللغة و قد يتعلق بالفقه والحديث وغيرها؛ وهكذا...

لغة التراث الإسلامي المخطوط(1)

الغالب على التراث الإسلامي أن يكتب بالعربية، إذ هي اللغة الأصلية التي نزل بها هذا الدين؛ وهي لغة القرآن والسنة؛ ولهذا كثيرا ما يطلق عليه في الدراسات تسمية "التراث العربي" والمقصود به أعم من ذلك فهو يشمل ما كتب باللغات "الإسلامية" الأخرى (كالفارسية والأردية والتركية ولغات آسيوية أخرى وأفريقية كاللغة الأمازيغية وغيرها)؛ وهذا كله تراث إسلامي لأنه يعبر عن الفكر الإسلامي، وينطلق من المنطلقات الإسلامية ويخدم الثقافة الإسلامية وقام ونشأ بين المسلمين؛ ولا شك أن اللغة الأصلية له هي اللغة العربية لأنها محل ابتداءه ومركز نشأته وتطوّره.

هل التراث المخطوط كلُّه يتماشى مع قيم الدين الإسلامي(2)

ليس بالضرورة أن يكون التراث العربي أو الإسلامي ملتزما – تمام الالتزام – بالمبادئ والْمُثُل والقيم الإسلامية؛ بل إن منه ما يتنافى معها؛ إما بالدخيل المتأثّر بثقافات أخرى، أو من قبيل انفلات بعض المنتسبين له من مبادئه كلية، أو من بعض أساسياتها.

(1) المستشرقون ونشر التراث، علي إبراهيم النملة ص 18.

(2) المستشرقون ونشر التراث، علي إبراهيم النملة ص 19.

ثم إنّ هذا الخلل في التراث قد يكون كبيرا إذا ما صادم النصوص الصريحة والعقائد الصحيحة؛ ومنه ما يكون محلّ اجتهادٍ من العلماء على مدار العصور، ومنه ما هو مجمَع عليه؛ ولذا فعلى دارس التراث تمييزُ هذه المراتب الثلاث للتراث؛ وإلا وقع في إحدى إشكاليتين:

– قبول هذا التراث كله، وتقديسِه بما فيه من غث يعارض أصول الدين الإسلامي وحقائقه.

– الوقوع في شَرَكِ الدعوات التي تهدف إلى إسقاط التراث وعدم الاعتداد به تذرّعا بما فيه من ضعيف.

فهما أمران متقابلان آخذان بطرفي الإفراط والتفريط؛ والحقّ كامنٌ بينهما؛ وقد قيل: الحسنة بين السيّئتين والحق بين باطلين(1).

واجب الباحثين نحو التراث المخطوط

لا شك أننا ما زلنا حتى اليوم في حاجة ماسّة إليه، بل إنه كلما تقدّمت بنا السنون ازدادت حاجتنا، وحاجة الأمة عامّة إليه؛ لهذا فالحفاظ عليها متعيّن، وهو واجب على الأمة، ومن فروض الكفايات، بحيث لو قدّر أنه لم يقم به أحد: فالإثم واقع على الجميع!

أما الزّعم أن المطبوعات تكفي عن المخطوطات: فهذا غير صحيح، ولا يقوله إلاَّ من ليس له معرفة بتاريخ الأمة، ومصنفات الأئمة، وحجم مؤلفاتهم، وكثرة مصنفاتهم.

فلو نظرت إلى عدد عناوين المطبوعات التراثية –أعني الكتب التي طبعت عن مخطوطات–: لوجدتها قليلة، حتى لا تكاد تمثّل إلا نسبة يسيرة بجانب أعداد المخطوطات؛ وما يملأ عين الناظر من المطبوعات اليوم هو طبعات مكرّرة لعناوين محدودة، فالعنوان الواحد قد يطبع مائة مرة، وأكثر.

ثم إن هذه المطبوعات التراثية –مع قلة عددها موازنة بحجم المخطوطات– لا تكاد تسلم من أمر يكدر تمام الاستفادة منها؛ فبعضها طبع طبعات كثيرة التحريف والتصحيف والأخطاء، عن نسخ خطية سيئة، أو كان سبب ذلك سوء عمل المحقق، وضعفه العلمي، وبعضها طبع طبعة جيدة، غير أنها نفدت فلا تكاد توجد إلاَّ بعد مشقة.

ولو سلّمنا بأنّ بعض المخطوطات طبعت طباعة جيدة متقنة مصححة: فإن ذلك لا يغني عن المخطوطات، فالمخطوط يبقى شاهد عدل وصدق، على سلامة المطبوع وصحته، وعدم تحريفه، أو تزويره، أو الزيادة فيه، أو النقص منه؛ وكلما زاد عدد المخطوطات للكتاب زادت الشهادة على إتقان المطبوع وصحته، كحصول الشهادة على الشهادة.

---

(1) انظر المثل في: الكامل في اللغة والأدب، المبرد، ج1/ ص195؛ الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ج1/ ص129.

المحور الثاني:

1- تحقيق النصوص عند القدامى؛ (جذوره الأولى عند علماء المسلمين).

2- التحقيق عند الْمُحْدَثِين(المعاصرين): يشمل:

- التحقيق عند المستشرقين وأهم ملامحه
- عند علماء المسلمين وأهم رواده وملامحه.

المحاضرة الثانية

الجذور الأولى لتحقيق النصوص عند علماء المسلمين [1]

كان انتقال العلوم سواء بالرواية أو الكتابة عند المسلمين في عصورهم الأولى قائما على التثبت والتمحيص والضبط؛ ففي الرواية كانوا يلتزمون بقواعدها المعروفة في السماع، والتحري؛ ولهم شروط محددة في قبولها أو ردّها تكفل بتفصيلها علم مصطلح الحديث(1).

وحين قامت حركة التدوين بقيت محتفظة بالطابع الحديثيِّ، وهو إسناد الرواية حيث التزموها في الكتابة؛ كقواعد السماع، والقراءة على الشيخ، والإملاء، والعرض، والمقابلة، والإجازة.

ووضعوا لكلِّ ذلك أصولًا وضوابطَ؛ لِتُحفظ الكتب من التَّصحيف والتحريف والتزوير والانتحال.

قال د أيمن السيد: "وقد عرف العلماء العرب القدماء، ما نطلق عليه اليوم (**التحقيق**) بما اتبعوه من قواعد، انتهت بهم إلى ما أثبتوه من علوم الحديث، عن طريق إثبات صحة السند، وعلم الجرح والتعديل، وما قام به علماء اللغة والشعر من توثيق للنص القديم، ومن التثبت عن صحة نسب النص الذي يعتمدون عليه إلى قائله"(2).

ومعرفة المسلمين بهذا العلم وعنايتهم به، ظهرت في صور عملية وعلمية كثيرة وفي عصور متعددة، نجملها فيما يلي:

من مظاهر التحقيق في عصر النبي صلى الله عليه وسلم

من صور ذلك:

– المعارضة والمقابلة؛ أي معارضة الكتاب بعد كتابته على المملي ليصحح الخطأ والسقط؛ إذ نجدها ترجع إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم حين كان يعارضه جبريلُ القرآن في رمضان؛ ففي صحيح البخاري عن فاطمة رضي الله عنها:" .... **فإنه أخبرني أن جبريل كان يعارضه بالقرآن كل سنة مرة، وإنه قد عارضني به العام**

(1) وهو ما عرف بآداب المحدث أو أدب الطلب.

(2) الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، فؤاد السيد، ص545.

مرتين" (1) ؛ ففي هذه المعارضة دليل على التثبت وهي نوع من المقابلة، إلا أنها شفويّة، وهي وإن لم يتمحّض فيها معنى التحقيق ففيها سنة واقتداء(2).

– ومثال آخر من السنة العملية ما كان يحدث عند كتابة القرآن بين يديه صلى الله عليه وسلم حينما كان يمليه على أصحابه؛ يصوّر لنا ذلك زيد بن ثابت رضي الله عنه حيث يقول: "**كُنْتُ أَكْتُبُ الْوَحْيَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ يَشْتَدُّ نَفَسَهُ ويَعْرَقُ عَرَقًا شَدِيدًا مِثْلَ الْجُمَانِ، ثُمَّ يُسَرَّى عَنْهُ، فَأَكْتُبُ وَهُوَ يُمْلِي عَلَيَّ، فَمَا أَفْرَغُ حَتَّى يَثْقُلَ، فَإِذَا فَرَغْتُ قَالَ: «اقْرَأْ» فَأَقْرَأهُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَقْطٌ أَقَامَهُ**"(3) . فهاهنا مقابلة بعد الكتابة، و تصحيح ما يمكن أن يسقط عن الكاتب.

من مظاهر التحقيق في زمن الصحابة رضي الله عنهم

بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم عمل الصحابة رضي الله عنهم بمقتضى الأمانة والتحقيق، يظهر ذلك جليا في جمع القرآن الكريم في عهد الصديق رضي الله عنه، ويتجلى في ما اتبعوه من خطوات منهجية دقيقة، بالغة الثقة والأمانة والتثبت، في كتابة نص القرآن الكريم كما أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم؛ ولْنتدبر ما رواه البخاري عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال :

"**... قال زيد : قال أبو بكر : إنَّك رجلٌ شابٌّ عاقلٌ لا نتهمُكَ ، وقد كنتَ تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتتبع القرآن فاجمعه ، ... فتتبعتُ القرآن أجمعه من العسب واللِّخاف ، وصدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري ، لم أجدها مع أحدٍ غيرِه ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾**[التوبة: 128] **حتى خاتمة براءة، فكانت الصُّحُفُ عند أبي بكر حتى توفاه الله ، ثم عند عُمَرَ حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنها**"(4)
.

فمن خلال تدبرنا وتحليلنا لهذا الأثر نرى كثيرا من أركان التحقيق ظاهرة هنا وبادية للعيان فمنها:

1- اختيار الكفء الأمين (إنَّك رجلٌ شابٌّ عاقلٌ لا نتهمُكَ). فالأمانة أحد شروط المحقق.

2- اختيار المتخصص في الكتابة، والتخصص وإتقان العلم المراد تحقيقه أحد شروط التحقيق، نأخذ ذلك من قوله: "**وقد كنتَ تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم**" يقول الذهبي معلّلا اختيار زيد رضي الله

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام رقم 3426، (5/ 2317).

(2) تحقيق التراث بين القديم والحديث الصادق الغرياني 15

(3) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ج5/ ص142، وقال في: مجمع الزوائد ج8/ص 257:" رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ وَرِجَالُ أَحَدِهِمَا ثِقَاتٌ".

(4) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم 4701، ج6/ص98؛ وانظر: فتح الباري ج9/9-13 .

عنه لهذه المهمة: " وَلأَنَّ زَيْداً كَانَ يَكْتُبُ الوَحْيَ لِرَسُوْلِ اللهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فَهُوَ إِمَامٌ فِي الرَّسْمِ..."(1).

وجاء عن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ –في قصة جمع القرآن زمن عثمان– أنه قال: فقيل: أيُّ الناس أفصح؟ وأي الناس أقرأُ؟ قالوا: أفصح الناس سعيد بن العاص، وأقرؤهم زيد بن ثابت. فقال عثمان: ليكتبْ أحدهُما ويُملي الآخر، ففعلا، وُجمِع الناسُ على مصحفٍ"(2)؛ وفي المصاحف لابن أبي داود: " .... قَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْصَحُ؟ قَالُوا: سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَكْتَبُ؟ قَالُوا: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: فَلْيَكْتُبْ زَيْدٌ وَلْيُمْلِ سَعِيدٌ قَالَ: وَكَتَبَ مَصَاحِفَ فَقَسَّمَهَا فِي الْأَمْصَارِ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِ " (3)

3- جمع النسخ المكتوبة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم (فتتبع القرآن فاجمعه... فتتبعتُ القرآن أجمعه من العسب واللِّخاف ، وصدور الرجال).

4- معارضة النسخ مع بعضها، ومع المحفوظ في الصدور.

5- اعتماد النسخة الأصلية للمكتوب؛ فأعلى النسخ في علم التحقيق هي التي كتبها المؤلّف أو أملاها أو قرئت عليه؛ وقد توفّر ذلك في عمل الصحابة رضي الله عنهم في اشتراطهم كونها كتبت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم؛ كما يدلّ عليه ما أخرجه ابن أبي داود عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال : قال عمر : "من كان تلقّى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من القرآن فليأتنا به، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان"(4) ، ويؤكد هذا ما قاله أبو بكر الصديق لعمرَ وزيدٍ رضي الله عنهم : "اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه"(5).

6- اشتراطهم كون القرآن على وفق العرضة الأخيرة، لإثبات القرآن المحكم دون منسوخ التلاوة؛ وهذا يتقاطع كثيرا مع مصطلح (الإبرازة الأخيرة) – وإن كنّا نتحفّظ على استعمال هذا الاصطلاح في خصوص القرآن– قال أبو شامة رحمه الله: "قال أبو عبد الرحمن السلمي: قرأ زيد بن ثابت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في العام الذي توفّاه الله فيه مرتين، وإنما سميت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت، لأنه كتبها لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وقرأها عليه، وشهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج1/ ص488.

(2) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، ص206، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري ج8/ص634.

(3) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، ص209؛ وقال محققه إسناده صحيح.

(4) أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف، ص 224، ضمن أثر طويل، وذكر محقق الكتاب أن في إسناده انقطاع، وبيّنَ أن في متنه نكارة من جهة كونه جعل الجمع في عهد عمر رضي الله عنه، والصواب أن الجمع إما في عهد أبي بكر ثم عهد عثمان، لكن جملة اشتراط الشهيدين يشهد له الأثر الذي بعده.

(5)أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص6، وقال عنه ابن حجر: رجاله ثقات مع انقطاعه. فتح الباري ج9/ص12.

وعمر في جمعه، وولاه عثمان كَتْب المصاحف، رضي الله عنهم أجمعين[1]، وقال الذهبي:"وأما زيد فكان أحدث القوم بالعرضة الأخيرة التي عرضها النبي –صلى الله عليه وسلم– عام توفي على جبريل"[2].

7– ومنها اعتمادهم على المقابلة بين النسخة الفرع والنسخِ الأصل؛ ففي جمع عثمان رضي الله عنه أحضرت صحف أبي بكر رضي الله عنه ونسخت؛ ثم قوبلت على أصلها مما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم زيادة في التوثيق ومبالغة في التحقيق؛ فقد طلب من الناس إحضار ما كتبوا من القرآن من إملاء النبي صلى الله عليه وسلم؛ فعن مصعب بن سعد قال: قام عثمان رضي الله عنه فخطب الناس فقال: ... فأَعْزِمِ على كل رجل منكم ما كان معه من القرآن شيءٌ لَمَا جاء به، وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن، حتى جمع من ذلك كثرةً، ثم دخل عثمان، فدعاهم رجلاً رجلاً، فناشدهم: لَسَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ، وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم)[3]؛ وهذا ليكتب من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، وزيادة في التوثيق مع أنّ الصحف البكرية كانت كافية.

8– ومنها المعارضة بعد كتابته فقد روي عن زيد بن ثابت أنه راجعه ثلاث مرات[4]

9– ومنها حفاظهم على النص وعدم التصرف فيه بمجرد ما تمليه الأفهام والأذهان؛ وهذا لبّ علم التحقيق الذي هو إثبات النص كما تركه صاحبه؛ وهذه حقيقة متواترة في عمل الصحابة يصوّرها لنا ما أخرج البخاري أن ابن الزبير (أحد أعضاء اللجنة) قال: قلت لعثمان بن عفان ﴿ **وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا** ﴾ [البقرة: 234] قال: قد نسختها الأخرى، قلتُ: فلِمَ تَكْتُبُها؟ أَوَ تَدَعُها؟ قال: يابن أخي لا أغيّر شيئاً من مكانه"[5].

مظاهر العناية بالتحقيق في العصور التالية

وضع علماء المسلمين قواعد وضوابط تصبّ في علم التحقيق؛ قواعدِهِ الأصليةِ أو التكميليةِ؛ لحاجتهم لذلك في رواية العلوم والكتب؛ سواء التعرّف على الخطوطِ وكيفية قراءتها وضبطها، واختراع كثير من الرموز، وطرق إثبات

---

(1) المرشد الوجيز، أبو شامة المقدسيّ، ص96.

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج1/ ص488.

(3) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، ص209، وصحح إسناده محقق الكتاب.

(4) أخرجه الطبري في تفسيره، ج1/ ص61؛ وقد بين الشايخ أحمد شاكر أن في إسناده ضعفا وفي متنه إدراجا، حيث جمع بين قصة أبي بكر وقصة جمع عثمان؛ وذكر ذلك أيضا الحافظ ابن حجر في فتح الباري،، ج9/ ص12.

(5) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب (والذين يتوفون منكم)، رقم 4256، ج5/ص163.

نسبة الكتب، والتحقق منها؛ انتهاء بوضع الفهارس؛ ثم إن هذه المبادئ استعملوها في كتبهم؛ وكثيرٌ منها نصوا عليه في شكل قواعد وقوانين قرّروها.

ولذا فإنّ أسس التحقيق عند علماء المسلمين شملت الجانبين: النظري والتطبيقي معا.

فأما التطبيقي فيؤخذ باستقراء مصنفاتهم في شتى الفنون؛ وأما الجهة النظرية فأكثر ما نجدها في صنفين من الكتب هما: كتب مصطلح الحديث؛ وكتب أدب الطلب؛ وقد تخرج عن هذا إلى كتب: أدب الكتّاب وصناعة الإنشاء وغيرها.

فمن كتب مصطلح الحديث(1):

- المحدث الفاصل لأبي محمد الحسن ابن خلاد الرامهرمزي (المتوفى: 360هـ)
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكر الخطيب البغدادي، (المتوفى: 463 هـ)
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض (المتوفى: 544هـ)
- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)،لابن الصلاح (المتوفى: 643هـ).
- ما قام على مقدمة ابن الصلاح من شروح وأنظام واستدراكات وحواشي وتعقبات وغير ذلك.

ومن كتب أدب الطلب:

- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لابن جماعة (المتوفى 733هـ)
- المعيد في أدب المفيد والمستفيد، للعلموي (المتوفى: 981هـ)

وما في هذه الكتب منه ما يندرج في فنّ قواعد التحقيق ومكملاته، ومنه ما هو في الأمور المساعدة على التحقيق؛ وبعد تتبع العلماء والباحثين المعاصرين لهذه الكتب وغيرها مقارنة بمبادئ علم التحقيق، نخرج بمظاهر كثيرةٍ، تشكّل معالم بارزة من علم التحقيق بخطواته وعملياته، نلخصها فيما يلي:

– أولا: تصحيح نسبة النصوص والكتب

برّز المسلمون في ذلك؛ وظهوره بصفة واضحة عند المحدثين، الذين كانت لهم عناية بنقد النصوص؛ من حيث إسنادها، ومن حيث متونها؛ ومن أمثلة ذلك قصة الخطيب البغدادي مع الكتاب المزوّر من بعض اليهود قال الذهبي:" وأظهر بعض اليهود كتابا ادّعى أنه كتاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة، وذكروا أن خط علي – رضي الله عنه – فيه؛ وحمل الكتاب إلى رئيس الرؤساء، فعرضه على الخطيب، فتأمله وقال: هذا مزور، قيل: من أين قلت؟ قال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم

(1) انظر في هذا المبحث المقال الماتع الذي كتبه الدكتور حاتم باي المحاضر بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة بعنوان: "استثمار قواعد علوم الحديث في علم تحقيق النصوص" مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مج 14، ع 3، ص2216-2266. 2021/1442.

عام الفتح، وفتحت خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات يوم بني قريظة قبل خيبر بسنتين. فاستحسن ذلك منه"(1).

ومن ذلك ما ذكره الخطيب البغدادي في ترجمة المقرئ أبي العلاء الواسطي محمد بن علي بن أحمد؛ قال:" وَحَدَّثَنِي أبو الفضل عبيد الله بن أحمد بن علي الصيرفي، قَالَ: كان عبد السلام البصري قد قرأ على أبي علي الفارسي معاني القرآن عن أبي إسحاق الزجاج، ووقعت إليَّ النسخة فلم أجد لأبي العلاء فيها سماعًا إلا في المجلس الأول، فذُكر ذلك لأبي العلاء فقال: أنا قرأت الكتاب كلّه على أبي عليٍّ من نسخة أخرى.

قَالَ أبو الفضل: ولم يُقْرَأْ كتابُ المعاني على أبي عليٍّ الفارسي غيرَ دفعةٍ واحدةٍ، وسمعه الناس منه مع عبد السلام البصريِّ؛ ورأيتُ لأبي العلاء أصولا عُتُقًا سماعه فيها صحيحٌ وأصولا مضطربةً..." (2).

فهنا رُدّ ادّعاء أبي العلاء الواسطي سماعَه لمعاني القرآن من أبي علي الفارسي بناء على أنه لم يسَمِّعْهُ إلا مرة واحدة؛ فكيف يدّعي أنه قرأه عليه من نسخَة أخرى!! فهذا مما يبطل دعواه.

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي ، ج18/ ص280.

(2)تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج4/ ص162.

المحاضرة الثالثة

الجذور الأولى لتحقيق النصوص عند علماء المسلمين [2]

– ثانيا: المقابلة و المعارضة

ويمكن أن نرى قيمة المعارضة من جهتين اثنتين:

- ✓ جهة التنظير والنص على ضرورتها وأهميتها عند علماء المسلمين.
- ✓ جهة العمل بها في كتب المسلمين، سواء في شروحات العلماء وكتبهم أو في أعمال النسّاخ والوراقين.

فمن جهة التنظير نص على ضرورتها ووجوبها كثير منهم نكتفي هنا بنقلين اثنين:

يقول القاضي عياض رحمه الله:" وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعيّنة، لا بد منها، ولا يحلّ للمسلم التقيِّ الروايةُ ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخةٍ تَحَقَّقَ وَوَثِق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك ... وأما على مذهب من منع ذلك من أهل التحقيق فلا يصح مقابلته مع أحد غير نفسه ولا يقلد سواه ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة، كما لا يصح ذلك عنده في السماع فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حرفا؛ حتى يكونَ على ثقة ويقين من معارضتها به، ومطابقتها له؛ ولا ينخدعَ في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة؛ نعم ولا على نسخ نفسِه بيده ما لم يقابلْ ويصححْ؛ فإنّ الفكرَ يذهب والقلبَ يسهو والنظرَ يزيغ والقلمَ يطغى"(1)

ويقول السخاوي: "وحكم المقابلة الوجوبُ: كما صرح به الخطيبُ وقال: إنه شرط في صحة الرواية، وكذا قال عياض: إنه متعين لا بد منه، وهو مقتضى قول ابن الصلاح: إنه لا غنى لمجلس الإملاء عن العرض... وعن يحيى بن أبي كثير قال: "مَثَل الذي يكتُب ولا يُعارِض مَثَل الذي يقضي حاجَتَه ولا يستنجي بالماء."(2).

فهذه النصوص كافية في توضيح أهمية المقابلة ووجوبها وتعيّنها.

وأما الجهة العمليّة عند علماء المسلمين فنجدها ماثلة في شروحاتهم وكتبهم؛ فكثيرا ما ينصُّون على اختلاف النسخ وتصحيحها؛ أو بيان قيمتها من حيث الصحةُ؛ ومن أمثلة ذلك:

قولُ البقاعيّ في تفسيره: "كذا رأيت في نسخة معتمدة مقابلة من تهذيب السيرة لابن هشام، وكذا في مختصرها للإمام جمال الدين محمد بن المكرم الأنصاري عدد رسله وأسمائهم"(1)

---

(1) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص: 158- 160.

(2) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، ج3/ ص77.

وكذلك فعل الشهاب الخفاجيّ في شرحه لتفسير البيضاوي إذ يعتمد على تعدد النسخ ويقابل بينها في مواضع كثيرة، منها قوله:"كذا في أصحّ النسخ هنا، والإيقاع (إفعالٌ) من الوقوع، وضميرُ (عنهم) للذين يدعون، ولا إشكال على هذه النسخة، وفي نسخة أخرى (إنفاع الغير ودفع الضر عنه) واعترض عليه بأن لفظ الإنفاع من النفع لم يذكر في كتب اللغة، ولم يسمع من العرب، وقد استعمله المصنّف رحمه الله في غير هذا المحل كسورة الجنّ وهو خطأ؛ وفي أخرى (إنفاع الغير، ودفع الضرّ عنهم) بضمير الجمع باعتبار معنى الغير ولا بُعد فيه كما قيل؛ وقيل إن هاتين النسختين من تصحيف الكتاب"(2).

ففي هذا النص مقابلة بين ثلاث نسخٍ، وبيان لمراتبها وتقويم لها ومحاكمتها لقوانين اللغة.

وأما من جانب عمل النسّاخ والورّاقين المسلمين فنرى ظاهرة المقابلَة والعرْض بارزة في المخطوطات الموجودة اليوم؛ إذ هي عنوان التوثيق والتحقيق؛ ونجدهم ينصون على المقابلة على نسخة المؤلف أو نسخة قريبة منه أو على أصل صحيح موثوق.

- ولنضرب لذلك أمثلة من واقع فهارس المخطوطات:
- الإكليل في استنباط التنزيل المؤلف: الجلال السيوطي (ت911 هـ) / تاريخ النسخ: 1097 هـ الناسخ: أحمد الواعظ... الملاحظات: نسخة مقابلة على نسخة بخطّ المؤلف"(3).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل المؤلف:: محمود بن عمر الزمخشري (ت538 هـ) ؛ رقم المادة: 247014 الخط: نسخ، عدد الأوراق: 328 ق عدد الأسطر: 21 الجزء: 6،7 تاريخ النسخ: 661 هـ الناسخ: إسماعيل بن موسى الرومي... الملاحظات: نسخة مقابلة على نسخة المؤلف"(4).
- تفسير الجلالين المؤلف: الجلال السيوطي(ت911 هـ) . الملاحظات: كتب على الهامش الأيمن للورقة رقم 266 أ عبارة: كتبت هذه النسخة وقوبلت على نسخة مقابَلَة على نسخة مكتوبٍ على آخر كلِّ كراسةٍ منها بخطِّ مؤلِّفِها "بلغ؛ الشيخ شرف الدين يحيى البكري، سماعَ قراءةٍ عليَّ؛ كَتَبَه مُلخِّصُه محمد المحلّي"(5).

---

(1) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي، ج7/ ص47، 48.

(2) حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي، الشهاب الخفاجي، ج5/ ص230.

(3) فهرس مخطوطات برنامج خزانة جمعة الماجد، ج1/ ص35.

(4) فهرس مخطوطات برنامج خزانة جمعة الماجد، ص1/ ص226

(5) فهرس مخطوطات برنامج خزانة جمعة الماجد، ج2/ ص105.

- روضة الطرائف في رسم المصاحف المؤلف:: إبراهيم بن عمر الجعبري (ت 732 هـ). رقم المادة: 245698 الخط: نسخ. عدد الأوراق: 9 ق عدد الأسطر: 17 الجزء: تاريخ النسخ: الخميس 24 جمادى الآخرة 896 هـ الناسخ: محمد بن عبد الكريم الخليلي... الملاحظات: نسخة مقابلة على نسخة الناظم"(1).
- المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري، المؤلف: يحيى الشاوي النايلي الجزائري (ت 1096 هـ... عدد الأوراق: 316، عدد الأسطر: 27، القياس: 21 × 15.5، عدد المجلدات: 1، الملاحظات: قوبلت على نسخة المؤلف(2).

ويمكن تتبع ذلك أيضا في الكتب المحقّقة؛ فإنك تجد في كثير من مقدِّمات المحققين، تتبعًا وتقييما للنسخ من جهة مقابلتها ومعارضتها؛ ومن أمثلته- وهي كثيرة- ما ذكره محقّق (الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة) ففيه:"وقد قوبلت النّسخة على الأصل المنتسخ منه، فظهرت آثار المقابلة على حواشيها، وقرئت على شيخ القرَّاء بالبلاد المصرية الإمام العلامة كمال الدّين عليّ بن شجاع بن سالم الهاشمي العباسي الضّرير (572 - 661 هـ) في جمادى الآخرة سنة 658 هـ"(3)

ومنها ما ذكره الدكتور بشار عوّاد معروف في مقدمة تحقيق المسند، حين وصف نسخة المكتبة القادرية قائلا:"وهذه النسخة متقنة؛ يَنْدُرُ وقوعُ الخطأ فيها ... وهي نسخة مقابلةٌ على نسخٍ صحيحة، بعضُها قديم قد تداولها أهلُ العلم كابنِ عساكر وغيره من أئمة الحديث"(4).

ومنها أيضا تقييمه لنسخة المسند في دار الكتب المصرية، إذ يقول عنها: "وهي نسخةٌ نفيسة متقنة، قُوبِلَتْ على عِدَّةِ نُسَخٍ خطية أكثرُها قديم، منها نسخةُ الحافظ ابنِ عساكر، وهذه النسخة هي نسخةُ العلامة الشيخ عبد الله بن سالم البصري المكي المتوفى سنة (1134 هـ)، وقد حُليت الهوامش بتعليقات نفيسة تتضمن تصحيحَ بعضِ ما وقع من الخطأ عند النسخ، وإثباتَ فروق النسخ"(5).

ففي هذه النصوص نرى: المقابلة، وتقييم النسخ، وإثبات الفروق، وتصحيح الأوهام؛ وهي كلها من أصول علم التحقيق اليوم.

---

(1) فهرس مخطوطات برنامج خزانة جمعة الماجد، ج3/ ص4.

(2) فهرس مخطوطات الأزهر الشريف، ج1/ ص275، أرقام الحفظ: (593 علوم قرآن) 26641 الرافعي.

(3) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن بن علي الأهوازي، مقدمة المحقق، ص56.

(4) مسند الإمام أحمد، مقدمة المحقق ج1/ ص104.

(5) مسند الإمام أحمد، مقدمة المحقق ج1/ ص 110.

– ثالثا: اتخاذ أصل للمقابلة وتقييد ما في النسخ الأخرى على الهوامش

كما بيَّنه القاضي عياض وغيره[1]؛ قال رحمه الله تحت عنوان " بَابُ ضَبْطِ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ وَالْعَمَلِ فِي ذَلِكَ:" هَذَا مِمَّا يُضْطَرُ إِلَى إِتْقَانِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَتَمْيِيزِهِ وَإِلَّا تَسَوَّدَتِ الصُّحُفُ وَاخْتَلَطَتِ الرِّوَايَات وَلَمْ يَحِلَّ صَاحِبُهَا بِطَائِلٍ وَأَوْلَى ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْأَمُّ عَلَى رِوَايَةٍ مُخْتَصَّةٍ ثُمَّ مَا كَانَتْ من زِيَادَة الْأُخْرَى أُلْحِقَتْ أَوْ مِنْ نَقْصٍ أُعْلِمَ عَلَيْهَا أَوْ مِنْ خِلَافٍ خُرِّج فِي الْحَوَاشِي وأُعلِم عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ بِعَلَامَةِ صَاحِبِهِ مِنَ اسْمِهِ أَوْ حَرْفٍ مِنْهُ لِلِاخْتِصَارِ، لَا سِيَّمَا مَعَ كَثْرَةِ الْخِلَافِ وَالْعَلَامَاتِ؛ وَإِنِ اقْتَصَرَ عَلَى أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ الْمُلْحَقَةُ بِالْحُمْرَةِ فَقَدْ عَمِلَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَشْيَاخِ وَأَهْلُ الضَّبْطِ كَأَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ وأبي الْحَسَنِ الْقَابِسِيِّ وَغَيْرِهِمَا، فَمَا أُثْبِتَ لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ كَتَبْتُهُ بِالْحُمْرَةِ، وَمَا نَقَصَ مِنْهُمَا مِمَّا ثَبَتَ لِلْأُخْرَى حُوِّقَ بِهَا عَلَيْهِ[2]؛ وَقَدْ يَقْتَصِرُ بَعْضُ الْمَشَايِخِ عَلَى مُجَرَّدِ التَّخْرِيجِ وَالتَّحْوِيقِ وَالشَّقِّ لِإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ وَيَكِلُ الْأَمْرَ إِلَى ذِكْرِهِ وَمَا عَقَدَهُ مَعَ نَفْسِهِ ... وَلَا يُغْفِلُ الْمُهْتَبِلُ بِهَذَا عِنْدَ كَثْرَةِ الْعَلَامَاتِ وَاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ تَقْيِيدَ ذَلِكَ أَوَّلَ دَفْتَرِهِ، أَوْ عَلَى ظَهْرِ جُزْئِهِ أَوْ آخِرِهِ، وَالتَّعْرِيفَ بِكُلِّ عَلَامَةٍ لِمَنْ هَذِهِ ... وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي إِتْقَانِ هَذَا الْبَابِ اخْتِلَافًا يَتَبَايَنُ، وَلِأَهْلِ الْأَنْدَلُسِ فِيهِ يَدٌ لَيْسَتْ لِغَيْرِهِمْ؛ وَكَانَ إِمَامُ وَقْتِنَا فِي بِلَادِنَا فِي هَذَا الشَّأْنِ الْحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَتْقَنِ النَّاسِ بِالْكُتُبِ، وَأَضْبَطِهِمْ لَهَا وَأَقْوَمِهِمْ لِحُرُوفِهَا...".

ففي هذا النصّ بيان لكيفيّة إثبات الفروق بين النّسخ وكيفية تمييزها إمّا أسماءها أو بترميزها أو باستخدام الألوان.

– رابعا: إثبات التفاضل بين النسخ

ويظهر ذلك في شيئين:

1) العناية بقرب النسخة من المؤلف؛ ويكون هذا من باب طلب علوّ الإسناد فإنه كلّما قلّت الوسائط قلّ احتمال الخطأ والوهم؛ وكلما زادت الوسائط زاد احتمال الخطأ؛ قال الحافظ ابن كثير رحمه الله:" ثم إن علو الإسناد أبعد من الخطأ والعلّة من نزوله"[3]؛ ولذلك تراهم إذا ما أرادوا التوثيق فيما شكوتا فيه أحالوا إلى النسخ العتيقة لأنها بالضرورة أقرب للمؤلف؛ وقد استعمل هذا كثيرا[4] .

2) تفضيل النسخة التي اعتنى بها العلماء – نَسْخًا ومُقابَلةً وسمَاعًا– على غيرها وله أمثلة منها:

---

(1) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص 189.

2 أي تجعل بين قوسين هكذا (....)

3 الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، ص161.

4 انظر أمثلة للرجوع إلى النسخ العتيقة في: تاريخ دمشق، ابن عساكر ج23/ ص86)، ج24/ص 142، ج28/ ص79، ج37/ ص54، ج53/ ص77، ج58/ ص65، ج63/ ص135؛ لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، ج3/ ص101،64، 200، ج4/ ص397، ج6/ ص82.

نسخة الحافظ اليونينيُّ (ت701هـ) من صحيح البخاري؛ إذ صارت أحسن النسخ وأتقنها لهذا السبب، يقول الذهبيُّ:" استنسخ (صحيح البخاري) وحرّره، حدثني أنّه قابله في سنة واحدة وأَسْمَعَهُ إحدى عشرة مرّة، وقد ضبط رواية الجامع الصحيح، وقابل أصلَه الموقوفَ بمدرسة آقْبُغَا آص بسويقة العزيّ خارج باب زويلة من القاهرة المعزية، بأصل مسموع على الحافظ أبي ذرٍّ الهرويّ، وبأصل مسموع على الأصيليّ، وبأصل الحافظ مؤرخِ الشام أبي القاسم ابن عساكر، وبأصل مسموع عن أبي الوقت، وذلك بحضرة الإمام اللغوي النحوي ... ابن مالك الطّائيِّ الجيّانيِّ الشّافعيِّ (ت672هـ)، صاحب الألفية في النحو، وقد حرَّر الإمامُ اليونينيُّ نسخته أحسنَ تحرير، وكان ابن مالك حَضَر المقابلَةَ، وكان إذا مرَّ بلفظ يتراءى له أنه مخالِف لقوانين العربية، قال لليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها شرع ابنُ مالكٍ في توجيهها حسب إمكانه"(1).

ومنها نسخة الحافظ أبي علي الصدفي (ت 514هـ) قال الحافظ محمد بن عبد السلام الناصريّ الدرعي (ت 1339هـ):" وقد عثرت على أصلِ شيخِه الحافظ الصدفيّ الذي طاف به في البلاد بخطِّه بطرابلس، في جلد واحد مدموج لا نقط به أصلاً على عادة الصدفي وبعضِ الكُتَّابِ؛ إلا أن بالهامش منه كثرةُ اختلافِ الروايات والرمزِ إليها، وفي آخرها سماع القاضي عياض وغيرِه من الشيخ بخطه، وفي أوّله كتابة بخطِّ ابنِ جماعة، والحافِظِ الدمياطي، وابنِ العطّار، والسخاويِّ قائلاً: "هذا الأصل هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلانيُّ وبنى عليه شرحه الفتحَ، واعتمد عليه، لأنُّه طِيفَ به في مشارق الأرض ومغاربها: الحرمين، ومصرَ، والشامِ والعراقِ، والمغربِ"2

– خامسا: اعتبارهم وانتباههم لمسألة تعدّد إبرازات الكتاب

ويظهر هذا في أنهم يعدّون أصحّ النسخ آخرَها سماعا؛ مثلَ نسخة الفِرَبْرِيِّ عن البخاري التي كانت لها مزية عن غيرها لأنه آخر من رواه عنه؛ وكذا رواية يحيى الليثيِّ للموطّأ.

– سادسا: استعمالهم للرموز

---

(1) روايات ونسخ الجامع الصحيح، محمد بن عبد الكريم بن عبيد، ص28.

(2) بتصرف من روايات ونسخ الجامع الصحيح، محمد بن عبد الكريم بن عبيد، ص45، وقد وصف نسخة الصدفي الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الفاسي في رحلته الحجازية فقال: وقفت بمحروسة طرابلس على ((نسخة)) من البخاري في سفْر واحد ست عشرة كراسة ... قال الكتاني: وقد انقطع خبر هذه ((النسخة)) من عام 1211هـ، ولم أر لها ذاكراً، ولا ناعتاً من الرحالين، والبحاثين، ثم ذكر أنها موجودة لدى صديقه أحمد بن محمد الشريف السنوسي في الكتب التي بجغبوب، ثم آلت إلى ملك ليبيا محمد إدريس المهدي السنوسي عام 1388هـ، وقد نشر الشيخ الطاهر بن عاشور بحثاً مركزاً مفصلاً عن هذا الأصل، الذي ظل بيده عن طريق الإعارة أكثر من عشر سنوات، ومنه استمدّ وكتب بحثه الرّائع عن ((أصل أبي علي الصدفي))؛ وتوجد بالمغرب نسخة مقابلة على أصل الصدفي بالخزانة الملكية تحت رقم 5053 في مجلد ضخم، وقد نص على أنه وقعت معارضة النسخة ومقابلتها مع أصل الصدفي، المأخوذ عن نسخة الباجي".

وهذه ظاهرة في شتى كتب العلوم الإسلامية في كتب الحديث والفقه والتفسير وغيرها، وتختلف هذه الرموز بين فن وآخر ومذهب وآخر وزمن وآخر؛ لأنها اصطلاحات خاصة و لا مشاحة في الاصطلاح.

وتشمل هذه الرموز أسماء كتب أو علماء أو رموزا اصطلاحية خاصة؛ وغالبهم يشرح رموزه المستعملة ومقاصده بها في مقدمة كتابته، أو يجعلها ملحقة بكتابه؛ ثم هذه المرموز قد تكون حروفا وقد تكون اسما أو جزءا من اسم وهكذا.

فمن الرموز عند المحدثين: رمز تحويل الإسناد "ح"، رمز: (ثنا، نا، أنا) لصيغ التحديث. رمز (خ) للبخاري، (م) لمسلم د) لأبي داوود .....الخ.

ومن الرموز عند فقهاء المالكية: (بْن) مُحَمَّدٍ الْبُنَانِيِّ (طفى) الشَّيْخِ مُصْطَفَى الرَّمَاصِيِّ (ح) للشيخ مُحَمَّدٍ الْحَطَّابِ. (شَيْخُنَا) أَبُو الْحَسَنِ الصَّعِيدِيُّ الْعَدَوِيُّ (عبق) الشَّيْخُ عَبْدُ الْبَاقِي الزَّرْقَانِيُّ (شب) الشَّيْخُ إبْرَاهِيمُ الشَّبْرَخِيتِيُّ (خش) الشيخ مُحَمَّدٌ الْخَرَشِيُّ (مج) فَالْمُرَادُ بِهِ مَجْمُوعُ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدٌ الْأَمِيرُ[1] .

ومنه أيضا ترميز النسخ كما مرّ في نصّ القاضي عياض.

– سابعا اعتناؤهم بالهوامش والضبط والتخريج.

فكثير من كتب الشروح والحواشي يقوم مقام الهامش في فنّ التحقيق اليوم؛ مثل شرح الخفاجي على الشفاء للقاضي عياض؛ ومثله حاشيته على تفسير البيضاوي؛ فتراه يقارن بين النسخ ويوجّه ويرجّح ويجمع؛ ومثله حواشي أبي الحسن السندي (ت 1138 ه) على كتب الستة.

كما يظهر أيضا في كتب الفنون المختلفة؛ ومن أمثلة ذلك قول الإمام ابن عبد البر":هَكَذَا وَجَدْتُهُ فِي نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ مِنَ المبسوط عن أبي ثابت عن بن نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ وَإِنَّمَا هُوَ مَحْفُوظٌ لِابْنِ نافع".(2)

وفي النشر للإمام ابن الجزري قال:"وَوَهِمَ ابْنُ مُؤْمِنٍ فِي الْكَنْزِ فَذَكَرَ الْخِلَافَ عَنْ هِشَامٍ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ وَتَرَكَ {لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا}، وَهُوَ سَهْوٌ قَلَّمَ رَأَيْتُهُ فِي نُسْخَةٍ مُصَحَّحَةٍ بِخَطِّهِ – وَاللَّهُ أَعْلَمُ –".(3)

ومنه ما ذكره السيوطي قال:"وَأخرج ابْن جرير عَن ابْن عَبَّاس قَالَ: هِيَ اللوز قلت: كَذَا فِي النُّسْخَة وَهِي قديمَة وَعِنْدِي أَنَّهَا تصحفت من الْكَرم"(4)

---

[1] الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، الشيخ الدردير، ج1/ص 2، وانظر بحثا موسعا في مصطلحات الفقهاء: اصطلاحات المذاهب الفقهية في مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز، تأليف: مريم محمد صالح الظفيري.

(2)الاستذكار، ابن عبد البر، ص1/ ج455.

(3) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2/ ص243.

(4)الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي، ج1/ ص129.

– ثامنا: وضع مقدمة التحقيق

ويظهر ذلك جليّا في مقدمة شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر والتي سماها (هدي الساري)، حيث شملت غالب ما ينبغي للمحقِّق في قسم الدراسة، من تعريف بصاحب الكتاب ودراسة منهجه وغير ذلك؛ وهذا نموذج لما قرره فيها:

قال رحمه الله :"وأقدم بَين يَدي ذَلِك كُله مُقَدّمَة ... فِي **عشرَة فُصُول**: **الأول** فِي بَيَان السَّبَب الْبَاعِث لَهُ على تصنيف هَذَا الْكتاب **الثَّانِي** فِي بَيَان مَوْضُوعه ... وَالْكَلَام على تَحْقِيق شُرُوطه وَتَقْرِير كَونه من أصح الْكتب المصنفة فِي الحَدِيث النَّبَوِيّ ويلتحق بِهِ الْكَلَام على تراجمه البديعة ... **الثَّالِث** فِي بَيَان الْحِكْمَة فِي تقطيعه للْحَدِيث واختصاره وَفَائِدَة اعادته للْحَدِيث وتكراره **الرَّابِع** فِي بَيَان السَّبَب فِي إِيرَاده الْأَحَادِيث الْمُعَلقَة والْآثَار الْمَوْقُوفَة ... **الْخَامِس** فِي ضبط الْغَرِيب الْوَاقِع فِي متونه **السَّادِس** فِي ضبط الْأَسْمَاء المشكلة الَّتِي فِيهِ وَكَذَا الكنى والأنساب ... **السَّابِع** فِي تَعْرِيف شُيُوخه الَّذين أهمل نسبهم ... **الثَّامِن** فِي سِيَاق الْأَحَادِيث الَّتِي انتقدها عَلَيْهِ حَافظ عصره أَبُو الْحسن الدَّارَقُطْنِيّ وَغَيره ... **التَّاسِع** فِي سِيَاق أَسمَاء جَمِيع من طعن فِيهِ من رِجَاله ... **الْعَاشِر** فِي سِيَاق فهرسة كِتَابه الْمَذْكُور بَابا بَابا وعدة مَا فِي كل بَاب من الحَدِيث ... ثمَّ اردفته بسياق أَسمَاء الصَّحَابَة الَّذين اشْتَمَل عَلَيْهِم كِتَابه ... **ثمَّ ختمت هَذِه الْمُقدمَة بترجمة** كاشفة عَن خَصَائِصه ومناقبه جَامِعَة لمآثره ومناقبه ..." (1).

–تاسعا: اختراعهم لعلامات الضبط وعنايتهم بها

وهي على نوعين:

1) ما تعلق بنطق الحروف وهي: علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على حركة مخصوصة أو سكون أو مد أو تنوين أو شد أو نحو ذلك(2)؛ وقد أبدع في ذلك علماءُ الضبط فيما كتبوا في ضبط المصاحف مثل كتاب: نقط المصاحف للداني، والطراز في شرح ضبط الخراز للحافظ التنسي التلمساني، وغيرهم ممن اعتنى بصناعة الخطّ العربيّ.

2) علامات خاصة لعلاج الأخطاء والسهو والغلط وغيرها؛ وهي كثيرة كالتضبيب الذي يدل على استغلاق الفهم؛ وكعلامة التصحيح التي تدلّ على صحة الكلام مع كونه غريبا لأول وهلة، وكعلامة اللَّحق؛ وعلامة الدائرة المنقوطة للدلالة على المقابلة؛ وغير ذلك كثير(3).

– عاشرا: رعايتهم لقاعدة الحفاظ على النصّ وعدم التصرّف فيه

---

(1)فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ج1/ ص3، 4.

(2)رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، شعبان محمد إسماعيل، ص87.

(3)وسيأتي تعريفها وتصويرها في المحاضرات القادمة.

وهي من لب علم التحقيق بل هي لبُّه؛ إذ التحقيق "إثبات النص كما تركه مؤلفه، أو أقرب ما يكون من ذلك"؛ فعلماء المسلمين بينوا أنه لا يجوز التصرف في نصٍّ ما مهما كان المبرّر؛ بل الواجب كتابته كما روي مع التنبيه في الحاشية على الخطأ؛ وفي هذا يقول القاضي عياض رحمه الله مؤكدا على هذا الأمر، وناعيا لمن أطلق لنفسه العنان في تصحيح النسخ بمجرد الظن والاجتهاد:" الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقلُ الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم حتى أطردوا ذلك في كلمات من القرآن، استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها حماية للباب؛ لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفى حواشي الكتب؛ ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم؛ ومنهم من يجسر على الإصلاح ... وحماية باب الإصلاح والتغير أولى لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين؛ فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبّه عليه ويذكر وجه صوابه إمّا من جهة العربيّة أو النقل"(1).

– الحادي عشر: وضع الفهارس للكتب والمصنفات

وقد اهتم المسلمون بالفهرسة مبكرا جدا(2) وذلك على طريقتين بارزتين:

أن يضعوا مصنفاتهم ابتداء على طريقة مرتبة مفهرسة ونظير ذلك عمل الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي صنع كتابه العين مبنيا على الحروف وتقاليبها مرتبة على مخارجها، ثم تابعه على ذلك مؤلفوا المعاجم اللغوية مع شيء من التعديلات(3)؛ ومثل ذلك كتب الأعلام والتراجم فهي مرتبة على حروف المعجم(4) ومثل ذلك كتب الفقهاء والجوامع الحديثية المرتبة على الأبواب الفقهية؛ فهذا كله نوع من الفهرسة.

النوع الثاني: أن يعمد إلى كتاب فيفهرسه؛ فنجد مثلا كتب الأطراف(5) وهي كثيرة منها كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للإمام المزي(ت742هـ) فهو فهرسة لكتب الحديث الستة(6)، بل بعض المؤلفين

---

(1) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص185، 186.

(2) وللعلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله رسالة بعنوان "تصحيح الكتاب وصنع الفهارس وكيفية ضبط الكتب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك" وهي في الأصل مقدمته لشرح سنن الترمذيّ.

(3) تصحيح الكتاب وصنع الفهارس، أحمد شاكر ص45.

(4) تصحيح الكتاب وصنع الفهارس، أحمد شاكر ص51، وما بعدها.

(5) قال الشيخ أحمد شاكر:" وكان أقدم من هذا كله صنع الأطراف للأحاديث وهي بالجملة نوع من الفهارس المعهودة اليوم ... وكان هذا موجودا في أواخر القرن الأول الهجري قبل سنة 96هـ..." ثم ذكر عشرة نماذج عن علماء التابعين فيها استعمال هذا النوع من الفهرسة؛ انظر: تصحيح الكتاب وصنع الفهارس، أحمد شاكر ص 87-90.

(6) تصحيح الكتاب وصنع الفهارس، أحمد شاكر ص58، وما بعدها.

يفهرس كتابه في مقدمته كما نجد ذلك عند السيوطي في أول كتابه الإتقان وكتابه المزهر في علوم اللغة فيقول: "وهذا فهرست أنواعه: النوع الأول ....." ثم يسردها متتابعة(1)، ومن أوضح النماذج المتكاملة لصنع فهارس الكتب ما صنعه ابن الأثير الجزري لكتابه "جامع الأصول في أحاديث الرسول" الذي رتبه على الكتب والأبواب ورتب الكتب على حروف المعجم فبدأ بحرف الهمزة بكتاب (الإيمان والإسلام) وانتهى بحرف الياء بكتاب (اليمين) ورتب الأحاديث داخل كل باب على فصول، فلما رأى أن جملة كبيرة من الأحاديث لا تختص بباب معيّن اخترع لها فهرسة أخرى على الألفاظ المشهورة فيها؛ ليستهدي الطالب للحديث بمعرفة اللفظ المشهور فيه فيطلبه في حرفه ومادته، فكان رحمه الله أول من ابتكر الفهرسة على الألفاظ، من نحو ثمانية قرون وقبل نحو ثمان مئة سنة من أصحاب "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي"؛ وقد زاد فهرسا بأسماء كل من ذكروا في الكتاب مع تراجمهم، فهو (فهرس للأعلام بتراجمهم) ثم أورد فهرسا عاملا شاملا للكتاب كله من أوله إلى آخره فيه بيان كتبه وأبوابه وفصوله وفروعه بذكر مضموناتها تفصيلا دقيقا لم يترك مبحثا أو فرعا تقدم له ذكر في الكتاب إلا أشار إليه، فهذا فهرس . بل فهارس . للكتب والأبواب والموضوعات(2). .

فهذه عينات ونماذج يظهر منها سبق المسلمين ومدى عنايتهم بقواعد تحقيق النصوص ومكملاتها؛ ولهذا يقول الأستاذ عبد السلام هارون:" ليس إحياء التراث أمرا حديثا، بل هو عمل طبيعي قامت به الأجيال القديمة على امتداد الدهر، وعلى صور شتى، من نشر أو تلخيص أو نقد أو تعليق؛ فكم قد رأينا من كتب قديمة خلّفها أصحابها فقام الناسخون والوراقون بإحيائها وإذاعتها على نطاق واسع". فكلُّ هذا يدل على أن التحقيق لم يكن جديدا على المسلمين إلا بتسميته؛ وأن علماء المسلمين قد عرفوا التحقيق العلمي، والتمحيص والتثبت في النسخ والنشر قبل الأوروبيين بزمن مديد، لكنه لم يكن عندهم عِلْمًا مستقلًّا، وبهذا الاسم المصطلح عليه اليوم..

(1)المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ج1/ ص7.

(2)تصحيح الكتاب وصنع الفهارس، أحمد شاكر، ص58، وما بعدها.

صور ونماذج لأعمال تبرز فيها مظاهر عملية التحقيق عند علماء المسلمين

صورة للطبعة السلطانية من صحيح البخاري وهي مأخوذة عن بعض فروع النسخة اليونينية وفيها يظهر عمل اليونيني الدقيق

﴿ لا يباع ولا يشترى ولا يرهن ﴾ (٣)

القسط بهمته • وقوم أود الرعية بعدالته • وأكثر خير البلاد بينه • وأنام جميع الانام في ظل أمنه • وأدامه عزا للاسلام • ورحمة لجميع الانام

أنه قوى الله شوكته أصدر أمره الكريم الشاهاني في سنة ١٣١١ من هجرته صلى الله عليه وسلم بطبع الكتاب الجليل الشان • الغني بشهرته نفعه عن الاطراء والبيان • وهو صحيح الامام أبي عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري رضي الله عنه وأرضاه • وأن يعتمد في تصحيحه على نسخة شديدة الضبط بالغة الصحة من فروع النسخة اليونينية المعول عليها في جميع روايات صحيح البخاري الشريف وعلى نسخ أخرى خلافها شهيرة الصحة والضبط وأن تكون نسخه المطبوعة كلها وقفا على الخاص والعام • من سائر المسلمين شرقا وغربا عجما وعربا

وحقيقة أصل اليونينية أن شيخ الاسلام الامام جمال الدين محمد بن مالك لما هاجر من الاندلس واستقر بدمشق طلب منه فضلاء المحدثين والحفاظ أن يوضح ويصحح لهم مشكلات ألفاظ روايات صحيح البخاري فأجابهم الى ذلك ووضحها وصححها لهم في أحد وسبعين مجلسا • وألف لهم « شواهد التوضيح والتصحيح • لمشكلات الجامع الصحيح » • وكتب عند تمام ختم التصحيح على أول ورقة من الجزء الاخير من النسخة اليونينية المذكورة ما صورته

سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري رضي الله عنه بقراءة سيدنا الشيخ الامام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني رضي الله عنه وعن سلفه وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها فكلما مر بهم لفظ ذو اشكال بينت فيه الصواب وضبط على ما اقتضاه على بالعربية وما افتقر الى بسط عبارة واقامة دلالة أخرت أمره الى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج اليه من نظير وشاهد ليكون الانتفاع به عاما • والبيان تاما • ان شاء الله تعالى وكتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامدا لله تعالى اه

وكتب الحافظ اليونيني على ظهر آخر ورقة من المجلد المذكور ما صورته

بلغت مقابلة وتصحيحا واسماعا بين يدي شيخنا شيخ الاسلام حجة العرب • مالك أزمة الادب العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائي الجياني • أمتع الله تعالى عمره في المجلس الحادي والسبعين وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي فما اختاره ورجحه وأمر باصلاحه أصلحته وصححت عليه

صورة للطبعة السلطانية من صحيح البخاري وهي مأخوذة عن بعض فروع النسخة اليونينية وفيها يظهر عمل اليونيني الدقيق

(٦) وقف لله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسمعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري رحمه الله تعالى آمين

(١) كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الله جل ذكره (٢) (معا) إنا أوحينا إليك كما أوحينا

إلى نوح والنبيين من بعده (٣) حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير (٤) قال حدثنا سفيان قال حدثنا

(٥) يحيى بن سعيد الانصاري قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت

عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر (٦) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (٧) إنما الاعمال

بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها (٩) فهجرته

(٨) ما هاجر إليه حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم

المؤمنين رضي الله عنها أن الحرث بن هشام رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

يا رسول الله كيف يأتيك الوحي (١٠) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس

وهو أشده على فيفصم (١١) عني وقد وعيت عنه ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول

قالت

(١) بسم الله الرحمن الرحيم
باب ٢ سبحانه
٢ عز وجل ٣ الآية
٤ عن ٥ عن ٦ يقول
٧ بدأ بهذا الحديث تنبيها
على تصحيح النية
والاخلاص من كل أحد
ومن العالم والمتعلم وعلى
أن طالب الحديث بمنزلة
المهاجر الى رسول الله وليس
المراد نفي ذات العمل لانه
حاصل بغير نية وانما المراد
نفي صحته أو كماله وثوابه
٨ أو امرأة ٩ أي غير
مقبولة أو غير صحيحة أو
قبيحة ١٠ قال
١١ فيفصم ١٢ على مثال
رجل

نموذج من نسخة كنز المعاني في شرح حرز المعاني للجعبري وفيها فروق النسخ مرموزا بحرف "خ"، والتصحيح، وكتابة التعقيبة والمقابلة.

نموذج لفهرسة مواضيع الكتاب وللتملك على النسخة (نسخة من برنامج الشوارد)

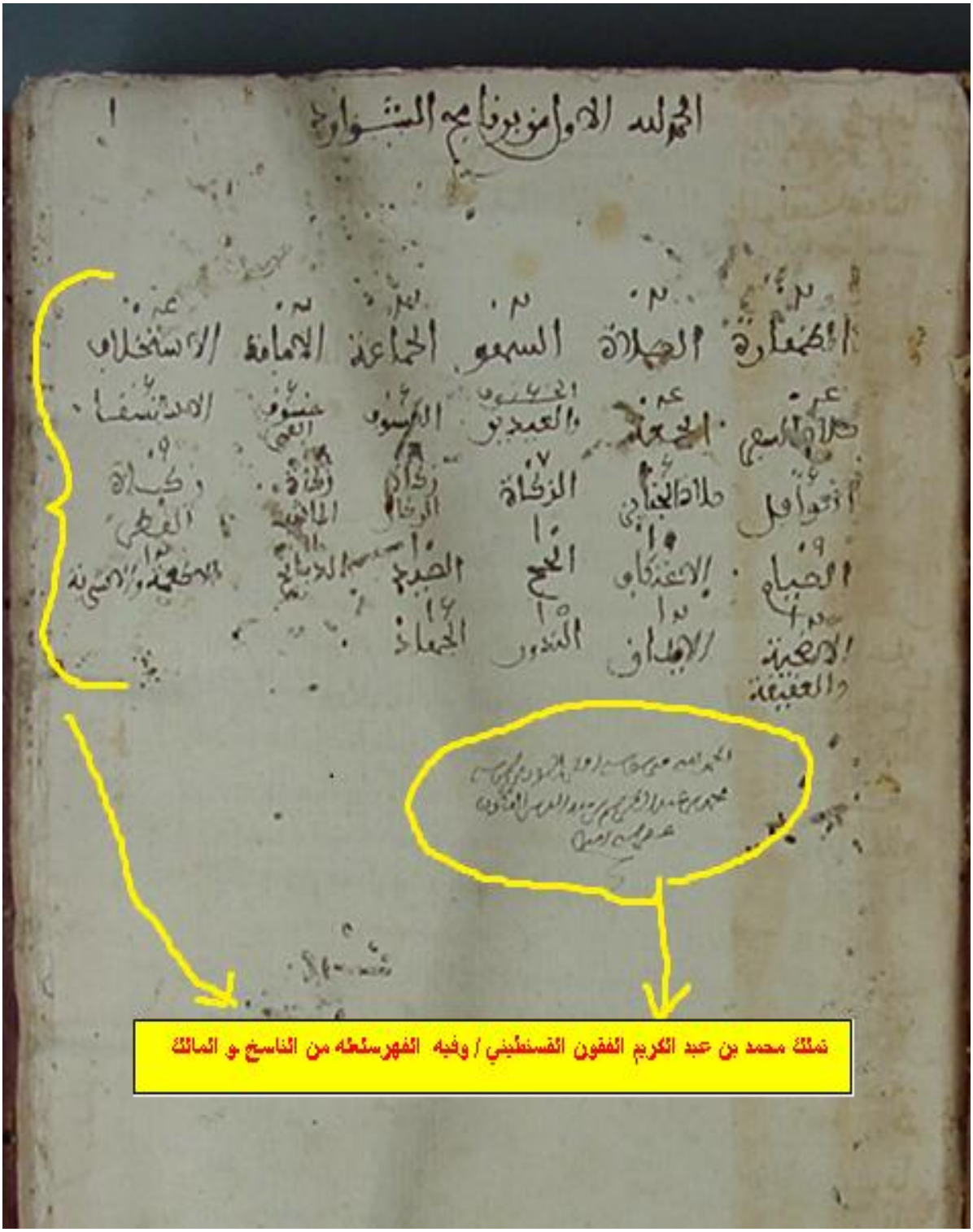

نموذج لتاريخ النسخ، وللمقابلة بأصل المؤلف، وللسماع على المؤلف (التيسير العجيب في تفسير الغريب لابن المنير (ت683هـ)

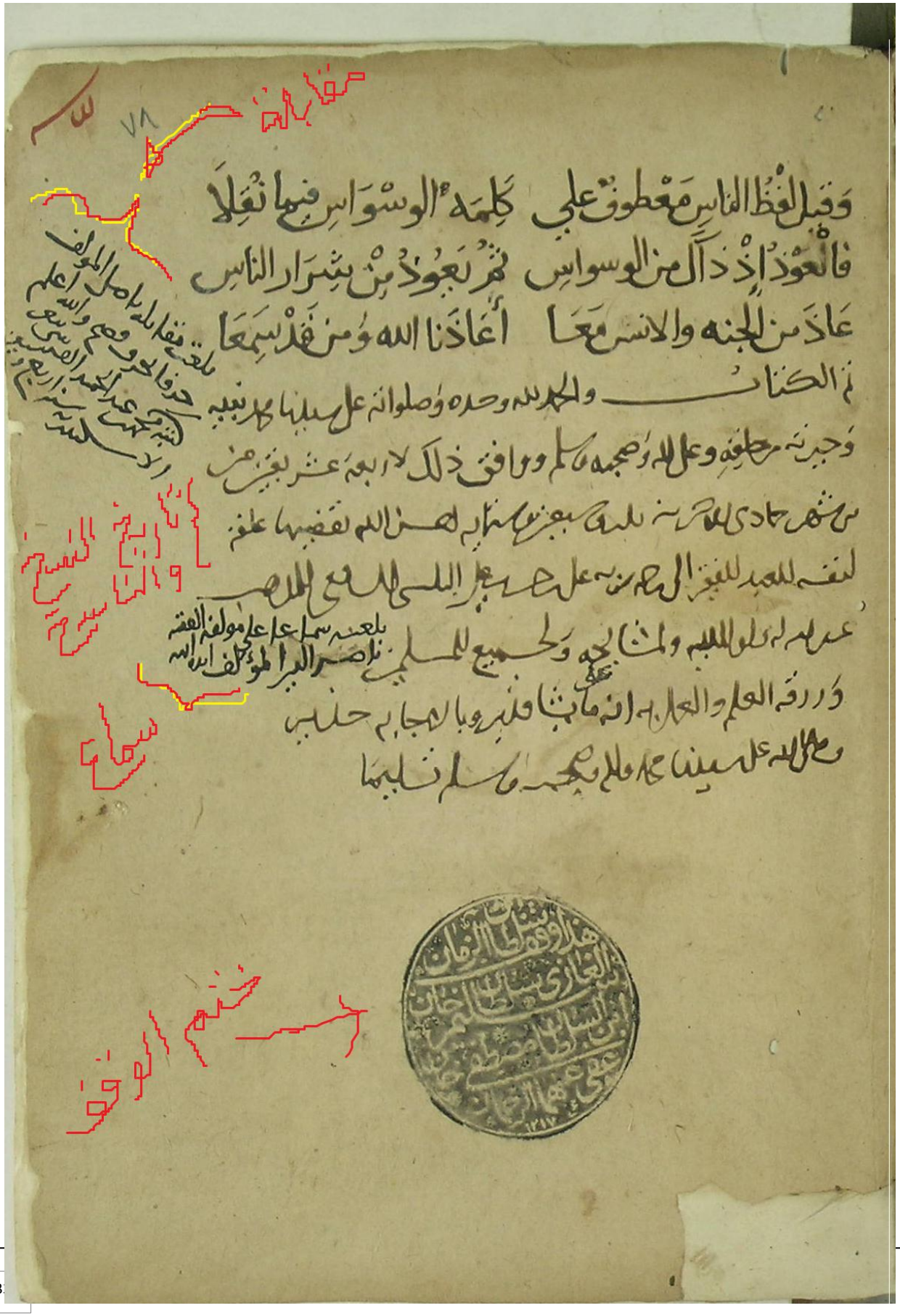

نموذج للمقابلة بأصل المؤلف وللسماع على المؤلف، والاشارة إلى فروق النسخ بحرف "خ" (نسخة التيسير العجيب في تفسير الغريب لابن المنير الإسكندري المالكي)

نموذج للدائرة المنقوطة الدالة على المقابلة، ولكتابة تاريخ النسخ واسم الناسخ، ولقراءة الناسخ للنسخة، ولقراءة غيره، (نسخة من كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي).وهي نسخة عتيقة جدا كتبت سنة 382هـ كما في الصورة.

نموذج لكتابة الفاصلة، ولكتابة التعقيبة ولكتابة الوقف (نسخة إنشاد الشريد من ضوال القصيد لابن غازي المكناسي)

نموذج إقامة السقط وإلحاقه بهامش النسخة (اللحق) ولتاريخ كتابة النسخة، وللمقابلة بنسخ أخرى مع شيخ آخر منها نسخة مقروءة على المؤلف (كتاب لوامع الأنوار في غريب الموطأ والصحيحين لمحمد بن عبد الكريم الموصلي (ت 774 هـ)

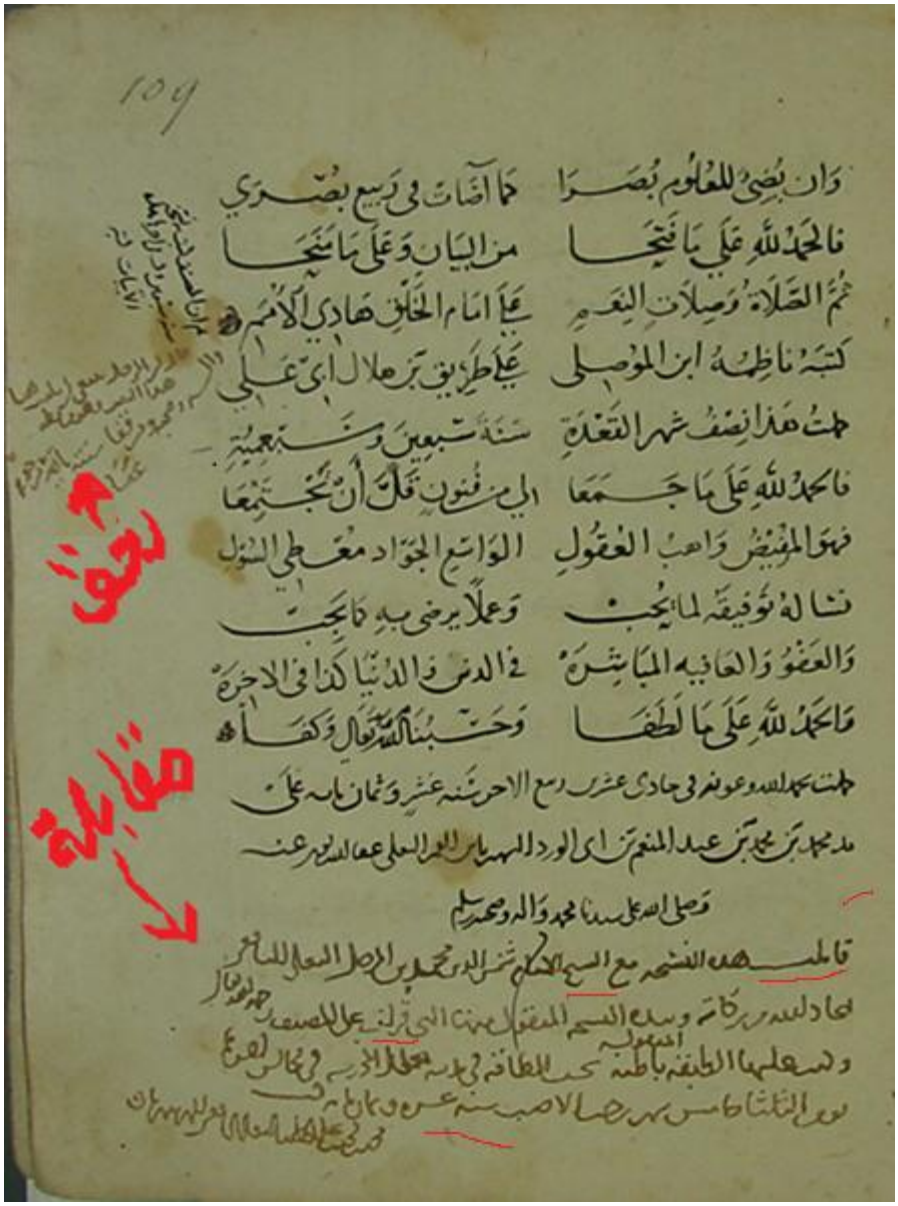

نص الناسخ على نسخه من خط مؤلفه

نموذج لتاريخ كتابة النسخة والنص على تأريخ النسخة المنقول عنها، والنص على ضعف قيمتها بقول الناسخ "ولكنها محرفة" (نسخة من شرح الخزرجية في العروض للدماميني)

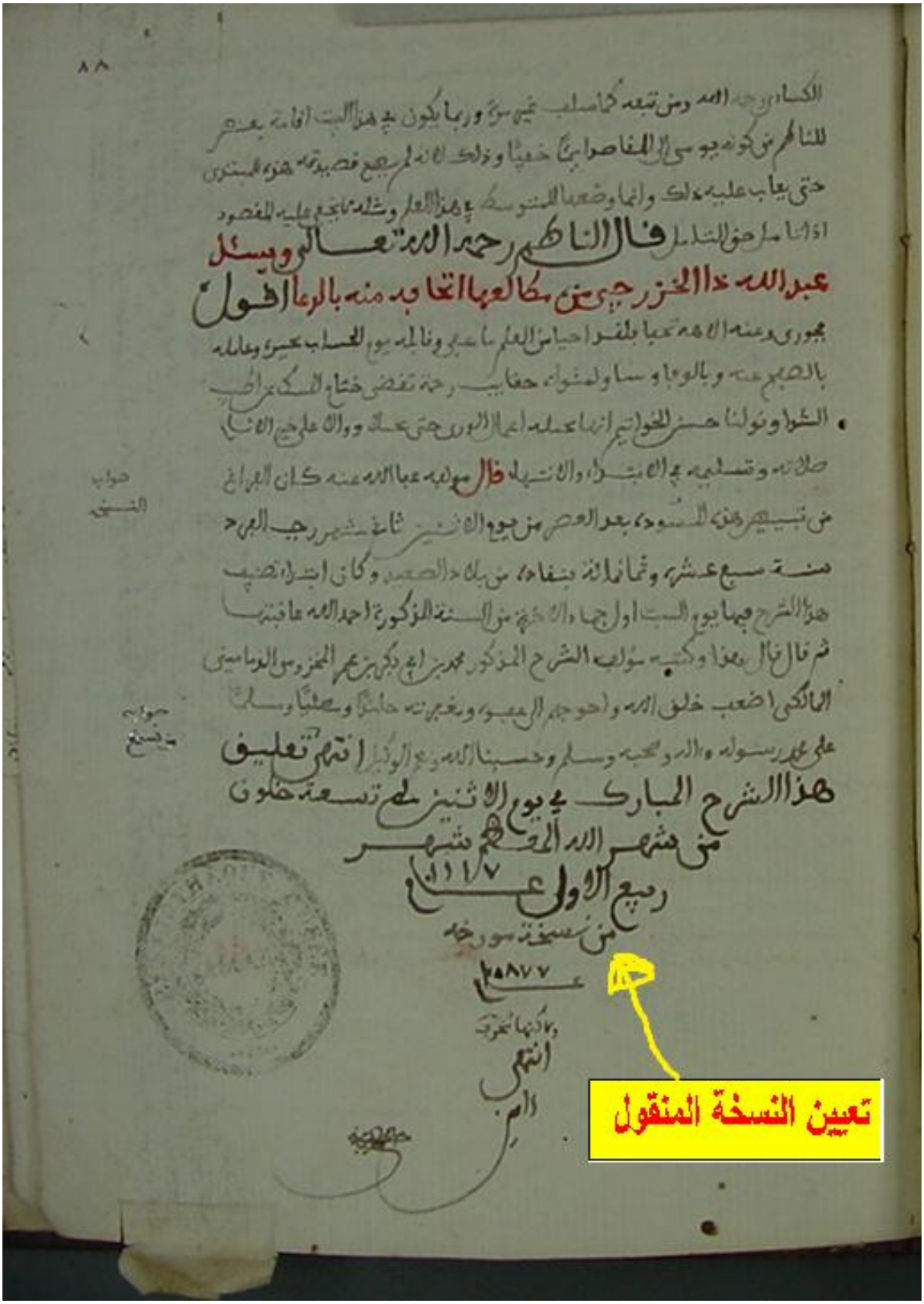

المحاضرة الرابعة: التحقيق عند المُحْدَثِينَ

أولا: عند المستشرقين

لم تعرف أوربا هذا العلم إلا متأخرا عند ظهور الطباعة، في القرن الخامس عشر حينما اهتموا بطباعة الآداب اليونانية واللاتينية، فكان عملهم لا يقوم على البحث عن النسخ ومقارنتها وتحقيق نصوصها؛ ولما تقدّم علم الآداب عندهم شيئا ما، اضطروا إلى الاستفادة من تعدّد النسخ ولكن دون منهج علميٍّ، إلى غاية القرن التاسع عشر حيث وضعوا أصولا لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة(1) الهدف منها الوصول إلى النص الأصلي في ظل تعدد النسخ واختلافها، ومنهجهم العام يقوم على(2):

1) جمع النسخ

2) جمع المصادر المتعلقة بالكتاب وبمؤلفه وبمادته وبما كتب حوله بشتى اللغات.

3) ترتيب كل ذلك زمنيا.

4) مقابلة النصوص بعضها ببعض وتمييز الناقل من المنقول.

5) دراسة شخصيات المؤلفين والشارحين والمختصرين والمهذبين والرواة والنساخ والنقاد بغية تقويم المخطوط من جهة نفاسته أو غثاثته.

6) تحرّي صحّة النص مبنى ومعنى، بالعرض والمقارنة والنقد والاستنباط، استنادا للمصادر المتاحة

7) وضع مقدمة لدراسة الكتاب، وفهارس تفصيلية.

8) توثيق النص في الهوامش توثيقا دقيقا معتمدا على منهج واحدٍ.

وقد سار المستشرقون على هذا المنهج في نشر كثير من التراث العربي التي كانوا يطبعونها بغية الاستفادة منها في دراسة علوم المسلمين وآدابهم.

ومن أبرز ميزاتهم العملية في التحقيق والطباعة(3):

- عنايتهم بالمحافظة على ما في الأصول الخطية غالبا مهما اختلفت.

---

(1) الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، فؤاد السيد، ص545، 546.

(2) تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان، ص 180.

(3) انظر: تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الافرنج في ذلك"، الشيخ أحمد شاكر، ص10، 13.

– عنايتهم بوصف الأصول الخطية التي يطبعون عنها ويصفونها وصفا جيدا يظهر للقارئ مبلغ الثقة بالنسخة أو الشك في صحتها.

– لا يميلون إلى تخريج النصوص من مظانها على الرغم من أن هذه المظان تعد نسخا ثانوية للأصل[1]

– عدم اهتمامهم بتوضيح النص وفهمه للقارئ وشرح الغريب[2].

– إنهم مع عنايتهم بالمحافظة على النصوص إلا أن منهم من يحرفونها بالتأويل والاستنباط.

– إنهم غرباء عن اللغة والعلوم الإسلامية فيقعون في أخطاء من هذه الجهة عن قصد وعن غير قصد.

– سوء نية كثير منهم؛ إذ قصدوا من نشر التراث الإسلامي التعرف عليه لمحاربته وتشويهه.

ومما يوضّح هذه النية انتقائيتهم في نشر الكتب(3):

- توجه كثير منهم إلى نشر كتب مثيرة للجدل ككتب بعض الفرق الضالة، أو الأشخاص المطعون فيهم كغلاة الباطنية وغلاة الصوفية وقصدهم إفساد عقائد المسلمين.
- اهتمامهم بنشر كتب القراءات الشاذة منها والمتواترة محاولين بذلك أن يطعنوا بها في القرآن الكريم – فهي بزعمهم – دليل وقوع الاختلاف؛ ومن هذا المجال تحقيقهم لكتاب المصاحف لابن أبي داوود؛ فقد حققه المستشرق آرثر جفري وجعل له مقدمة مستفيدا مما فيه من روايات اتخذ منها مطعنا في جمع القرآن وحاول إثارة شبهات حول تعدد القراءات ومصاحف الصحابة وما ورد فيها(4).
- إنهم ركزوا على نشر كثير من كتب الفرق المنحرفة عن التوجه السائد في المجتمع الإسلامي واعتبروا أصحابها أهل فكري ثوري تحرري عقليٍّ؛ كالمعتزلة والصوفية المغرقة، والمتكلمة والمتفلسفة وأهل الباطن وغيرهم(5)؛ فهذا المستشرق الألماني باول كراوس يهتم بابن الرواندي الملحد اهماما غير عاديٍّ(6)؛ وهذا المستشرق الفرنسي ماسنيون يهتم بالحلاج، فيسخّر بحوثه لخدمة هذا المتصوّف الغالي وما في كتبه من القول بالحلول(7)؛ وقد ذكر د. عبد العظيم الديب في دراسة له، أن المنشور في مجال التصوف والفلسفة وعلم الكلام يصل إلى 43% من جملة منشورات المستشرقين التراثية؛ أما بقية النسبة فموزعة على بقية العلوم

---

1 منهج تحقيق المخطوطات، خالد إياد الطباع، ص 17.

2 منهج تحقيق المخطوطات، خالد إياد الطباع، ص 17.

(3) المستشرقون والتراث، عبد العظيم محمود الديب، ص 49.

(4) وقد أعاد تحقيقه الدكتور عبد السبحان واعظ تحقيقا علميا؛ وردَّ على المقدِّمة التي كتبها المسشرق، فأحسن وأجاد.

(5) المستشرقون والتراث، عبد العظيم محمود الديب، ص 34.

(6) المستشرقون والتراث، عبد العظيم محمود الديب، ص 34.

(7) المستشرقون والتراث، عبد العظيم محمود الديب، ص 18.

كالتاريخ والتراجم 30% والتفسير واللغة والنحو والأدب والبلاغة والرحلات والجغرافيا والشعر والطرائف والفقه والعلوم ولم يزد كل فن من هذه الفنون على 4,3% من النسبة الكلية(1)

ومع ذلك فقد كان لبعضهم ميزات ومحاسن يعترف بها الباحثون ويقدرونها من الجانب العلمي منها:

- فهرسة المخطوطات وحفظها وتكشيفها.
- تحقيق كثير منها على أسس علمية حاولوا من خلالها المحافظة على النص كما هو في الأصول الخطية؛ مع تقديم وصف دقيق للأصول الخطية المعتمدة تبين مدى صحتها ووثاقتها(2).

موقف الباحثين من عمل المستشرقين في التراث(3):

اختلفت أنظار الباحثين لعمل المستشرقين في مجال حفظ التراث ونشره وتحقيقه؛ فمنهم من نسب إليه كل فضل وجعل ما قاموا به من اختراعاتهم وابتكاراتهم الخاصة؛ ومنهم من غلا في التنفير عنهم لما رأى في أعمالهم من طعن في الإسلام وعقائدهم وتشريعاته بوسائل مختلفة، ومما وقف عليه من أخطاء علمية في قراءة النصوص التراثية وفهمها؛ ومنهم من وقف موقفا وسطا عدلا.

وفي هذا يقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله واصفا هذا الجهد من المستشرقين: "فكان عمل هؤلاء المستشرقين مرشدا للباحثين منّا المحدثين ... وعن ذلك كانت طبعات المستشرقين نفائس تقتنى وأعلاقا تدّخر، وتغالى الناس وتغالينا في اقتنائها على علوّ ثمنها، وتعسّر وجود كثير منها... ثم غلا قومنا غلوًّا غير مستساغ في تمجيد المستشرقين والإشادة بذكرهم والاستحذاء لهم، والاحتجاج بكل ما يصدر عنهم من رأي خطإ أو صواب... إذ رأوهم أتقنوا صناعة من الصناعات: صناعة تصحيح الكتب؛ فظنوا أنهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الإسلام والعربية الغاية، وأنهم اهتدوا إلى ما لم يهتد إليه أحد من أساطين الإسلام وباحثيه حتى في الدين: التفسير والحديث والفقه؛ وجهلوا أو نسوا، أو علموا وتناسوا: أن المستشرقين طلائع المبشرين، وأن جلّ أبحاثهم عن الإسلام وما إليه إنما تصدر عن هوى وقصد دفين وأنهم كسابقيهم {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} [النساء: 46] وإنما يفضلونهم بأنهم يحافظون على النصوص ثم هم يحرفونها بالتأويل والاستنباط، نعم منهم رجال أحرار الفكر لا يقصدون إلى التعصب ولا يميلون مع الهوى لكنهم أخذوا العلم عن غير أهله وأخذوه من الكتب وهم يبحثون في لغة غير لغتهم وفي علوم لم تمتزج بأرواحهم وعلى أسس غير ثابتة وضعها متقدموهم ثم لا يزال ما نشئوا عليه واعتقدوا يغلبهم ثم ينحرف بهم عن الجادة... ومعاذ الله أن أبخس أحدا حقه أو أنكر ما للمستشرقين من جهد

(1) المستشرقون والتراث، عبد العظيم الديب ص 15، المستشرقون والتراث، علي إبراهيم النملة، ص 35.

(2) تصحيح الكتب، أحمد شاكر ص 10.

(3) راجع: المستشرقون والتراث، عبد العظيم الديب، ص 32 – 38.

مشكور في إحياء تراثنا ونشر مفاخر أئمتنا العظماء، ولكني رجل أريد أن أضع الأمور مواضعها وأن أقر الحق في نصابه وأن أعرف الفضل لصاحبه في حدود ما أسدى إلينا من فضل ثم لا أجاوز به حده ولا أعلو به عن مستواه"(1).

كانت أولى المطبوعات العربية التي نشرها المستشرقون لم تحقق حيث اكتفوا بنشرها كما هي في الغالب بلا مقابلة ولا تصحيح ولا فهرسة؛ وبعدما ظهر عندهم منهج علمي لتحقيق النصوص أخضعوا له ما يطبعونه من كتب التراث العربي؛ وقد حققوا كثيرا من كتب التراث منذ ظهور الطباعة بهذه الطريقة(2).

وهذه عينات عشوائية بما طبعوه من التراث العربي:

- صلاة السواعي: الصلوات الليلية والنهارية، 1514 بإيطاليا.
- أول طبعة للنص العربي للقرآن الكريم 1530 البندقية بإيطاليا.
- الكافية في علم النحو للفقيه المالكي ابن الحاجب(ت646هـ) روما 1592.
- النجاة لابن سيناء "428هـ" نشر في روما 1001هـ-1593م.
- التصريف لإبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني "655هـ" نشر في روما 1610م.

وهذه طبعت قبل التزامهم بقوانين التحقيق العلمي الذي اشتهر فيما بعد.

ومنها أيضا:

- المختصر في أخبار البشر لأبي الفدا "732هـ" طبع بتصحيح آرلر، 1023هـ-1789م.
- شرح ديوان المفضليات، لأبي بكر الأنباري "328هـ" نشرته المطبعة الكاثوليكية بإكسفورد 1223هـ-1808م بتحقيق جاريس لايل.
- المنتخب من تاريخ حلب، وهو منتخب من "زبدة الحلب في تاريخ حلب" لابن العديم، نشره فريتاغ سنة 1234هـ-1819م.
- شرح ديوان الحماسة للتبريزي "502هـ" نشر في برن سنة 1828م بتحقيق فريتاغ.
- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد "286هـ" نشر في لندن 1860 و. رايت.
- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للشريف الإدريسي الصقلي "560هـ" نشر في ليدن 1866 تحقيق روزي.

---

(1) تصحيح الكتب، أحمد شاكر ص 12، 13.

(2) راجع إحصاء لما حققوه من كتب التراث في: المستشرقون والتراث، عبد العظيم محمود الديب، ص 59 وما بعدها؛ حيث ذكرها المؤلف مرتبة على أسماء المحققين المستشرقين وما لكل واحد منهم من أعمال في التحقيق.

- معجم البلدان، لياقوت الحموي "626هـ" نشر في لايبزك سنة 1868 بتحقيق فستفلد.
- الفهرست، لابن النديم "438هـ" نشر في لايبزك سنة 1871 بتحقيق فلوجل.
- كتاب سيبويه، نشر في باريس 1881-1885م هرتويغ ورنبرغ.
- الأخبار الطوال للدينوري "282هـ" نشر في لندن 1888 بتحقيق فلاديمير وكراتشكوفسكي.
- رسائل أبي العلاء المعري، نشر في أكسفورد 1898 بتحقيق د. س. مرجليوت.

نماذج لعمل المستشرقين في تحقيق التراث العربي ونشره

نموذج لطريقة المقابلة عند المستشرقين من كتاب المقصور والممدود لابن ولاد ت

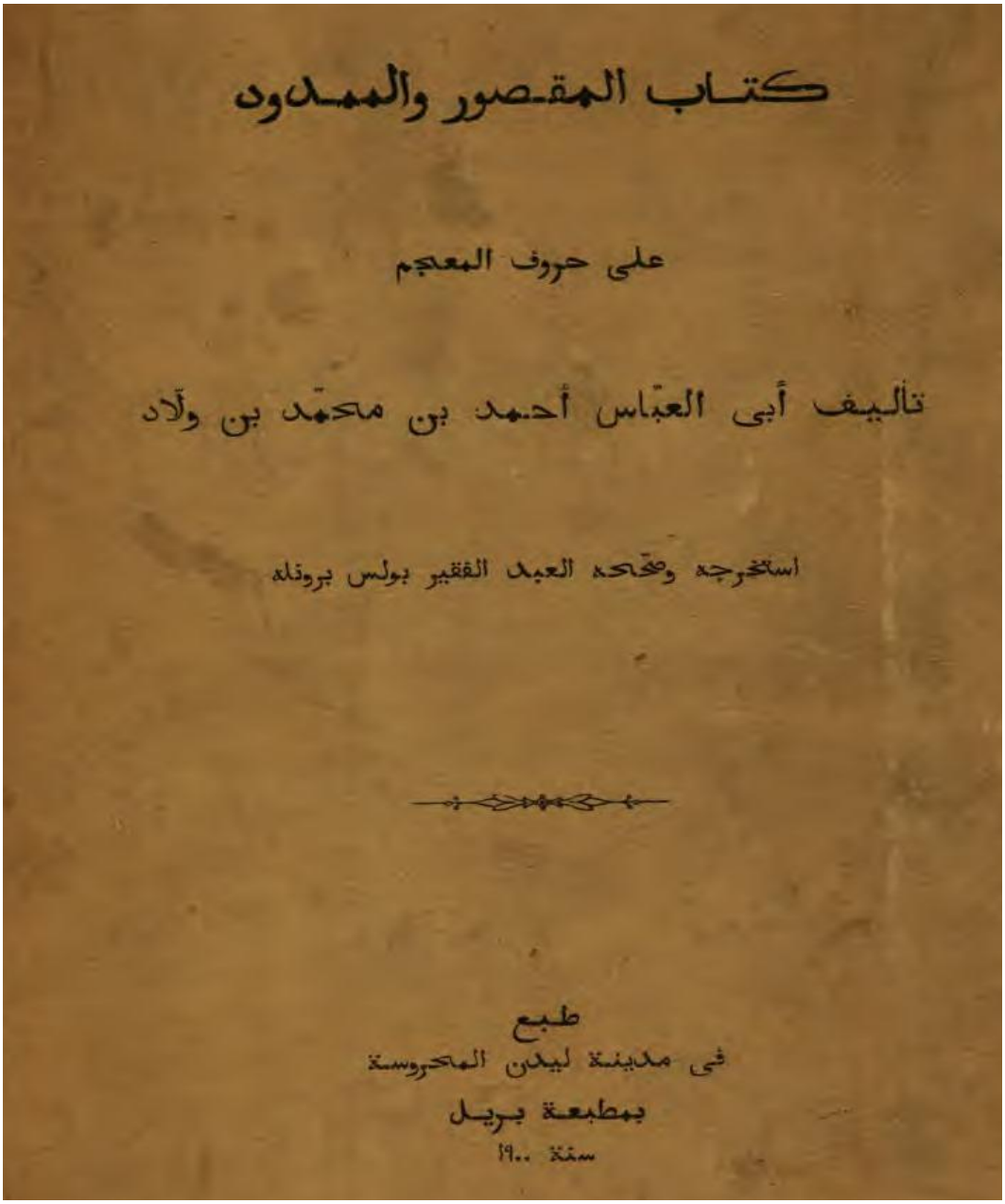
كتاب المقصور والممدود

على حروف المعجم

تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن ولّاد

استخرجه وصححه العبد الفقير بولس بروناله

طبع
في مدينة ليدن المحروسة
بمطبعة بريل
سنة ١٩..

الرِضوان لكسرة *a* أوّله وزعموا أنّ العرب *b* تُثنّى هذا النحو بالياء والواو جميعًا فلذلك أجازوا أن يُكتَبَ بالياء وبالألف *c* على اللفظ وأمّا أهل البصرة فيكتبون هذا بالألف إذا كان أصلُه الواوَ ء

باب الألف

آلانى واحدُ آناء الليل وهى ساعاتُه مقصورٌ يكتب بالياء وهو من الياء ألا ترى أنّ منهم مَن يُسَكِّن النونَ فيقول إنْىٌ قال الهُذَلىّ

حُلْوٌ ومُرٌّ كَعَطْفِ ٱلْقِدْحِ مِرَّتُهُ
فِى كُلِّ انْىٍ حَدَاهُ *d* ٱلدَّبْرُ يَنْتَعِلُ

وانى *e* الشىء بُلوغُه وَإِدْراكُه كذلك مقصورٌ قال اللّه تعالى *f* الَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ اناهُ *g* أى بُلوغَه وإدراكَه وقد أَنَى الشىءُ *h* يأنِى أَنًى شديدًا *i* اذا انتهى الى *k* نُضْجٍ أو حَرارةٍ وما شاكَلَ *l* ذلك قال اللّه تعالى *m* يَطُوفُونَ *n* بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ وقُرِئَ فى بعض القِراءات ومن قِطْرٍ آنٍ وهو النُحاسُ *o* أى قد بَلَغ فى الحَرارة ء فأمّا الاناءُ بفتح أوّله فممدودٌ وهو *p* الانتظارُ والتأخيرُ قال الحُطَيئة

وَآنَيْتُ ٱلْعَشَاءَ إِلَى سُهَيْلٍ أَوِ ٱلشِّعْرَى فَطَالَ بِىَ ٱلْأَنَاءُ

---

a) P لكسر. *b*) Instead of these two words B reads من العرب مَن. *c*) B والألف. *d*) B حداء. *e*) P وانا. *f*) B عزّ وجلّ. *g*) Kor. 33, 53. *h*) B om. *i*) B om. *k*) B فى. *l*) P. او ماكل. *m*) Kor. 55, 44. *n*) B omits the passage of the Koran and the words that follow as far as القرآت. *o*) The two words om. in B. *p*) B adds من.

نموذج لطريقة المقابلة عند المستشرقين من كتاب المحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ

الكتاب المسمّى بالمحاسن والاضداد

المنسوب الى

ابي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ العلّامة البصرىّ
رحمة الله

طبع فى مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بيل
سنة
١٩٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة

* الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على رسوله سيّدنا محمّد وآله اجمعين *a*

قال عمرو *b* بن بحر الجاحظ رحمه الله كانت العجم تقيّد مآثرها بالبنيان والمدن والحصون مثل بناء اردشير *c* * وبناء اصطاخر *d* وبناء المدائن والسّديـر *e* والمدن والحصون ثمّ انّ العرب شاركت العجم فى البنيان وتفرّدت بالكتب والاخبار والشعر والآثار فلها من البنيان غمدان وكعبة نجران *f* وقصر مارب وقصر مارِد وقصر شَعوب والابلق الفرد وغير ذلك من البنيان وتصنيف *g* الكتب اشدّ تقييدًا للمآثر على مرّ الايّام والدهور * من البنيان *h* لانّ البناء لا محالة يدرس وتعفى رسومه والكتاب باقٍ يقع من قرن الى قرن ومن امّة الى امّة فهو ابدًا جديد والناظر فيه مستفيد وهو ابلغ فى تحصيل المآثر من البنيان والتصاوير وكانت العجم تجعل الكتاب فى الصخور ونقشا فى الحجارة *i* وخِلْقَةً مركّبة فى

---

a) Solum in V. *b*) MP عمر. *c*) Codd. ازدشير. *d*) C om. *e*) Coniect. M′ والسديـن V والسَّدين PLC والسُدَيْن M والسُدين. *f*) VM′ بنجران. *g*) Hic V in marg. rubrica محاسن الكتب. *h*) P habet post تقييدا. *i*) P الحجر.

نموذج لطريقة دراسة نسخ المخطوط عند المستشرقين من كتاب المحاسن والأضداد المنسوب ررجاحظ

comparer aussi les mss. de Constantinople. Je n'aurais pas vraiment réussi dans cette tâche sans la gracieuse protection de son Excellence Ali Ghalib Bey, Directeur des archives au Ministère de l'Instruction publique. M. Ali Ghalib qui, témoin sa récente publication de l'ouvrage بدرة المعالى فى ترجمة اللآلى s'intéresse beaucoup aux lettres orientales, a facilité par tous les moyens mes recherches dans les riches bibliothèques de Stamboul et il a droit à la reconnaissance de tous ceux qui s'intéressent à l'édition définitive des œuvres de Djahiz.

La présente édition se base donc sur 6 mss.

1. Le ms. 4259 de la bibliothèque de la mosquée Aya Sophia à Constantinople (C).

2. Le ms. 1482 de la bibliothèque Damād-Zadeh-Qadhi-askar-Mohammed-Morād à Constantinople, lequel avec le ms. 1012 de Leyde ne fait qu'un seul, puisque celui de Leyde est la seconde partie de celui de Constantinople (L).

3. Le ms. 755 du Musée Asiatique de St. Pétersbourg (P).

4. Le ms. Add. 7300 Rich. du Musée Brittanique [1]) (M).

5. Le ms. or. 3089 du Musée Brittanique [2]) (M′).

6. Le ms. mxt. 94 de la bibliothèque I. et R. de Vienne [3]) (V).

Le ms. C est assez intéressant ayant été dédié selon la souscription au Seiyid Mohammed ibn Ali ibn Ahmed, descendant de l'émir des croyants Ahmed, prince Zaïdite du Yémen. Il a été écrit en l'an 885 H. Après le titre on lit: برسم مالكه الفقير الى الله تعالى الناصر به محمد بن على بن احمد الهادوى وفقه الله الى رضاه بحق محمد وآله وصحبه et dans la souscription: تم الجزء الثانى من كتاب المحاسن والاضداد وتم بتمامه جميع الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه وكان الفراغ من نساختة بكرة يوم الاربعاء وهو اليوم الخامس من شهر رمضان الكريم احد شهور سنة ٥ وه وثمانمائة [4]) سنة وذلك برسم مولانا

---

1) Cat. p. 332 N°. 722. 2) Cat. Rieu N°. 1128.

3) Cat. Flügel N°. 356.

4) Cette leçon est très incertaine. Mais nous avons pu la fixer au moyen du jour et de la date ajoutés par le scribe.

المحاضرة الخامسة: التحقيق عند (المعاصرين)المُحْدَثِينَ

ثانيا: عند المسلمين المعاصرين

نتناول في هذه المحاضرة بدايات التحقيق عند المسلمين في العصر الحديث، وأهم أعمالهم في هذا المجال؛ ومما لا يخفى على الدارسين أن الطباعة عند المسلمين في العموم أو العرب ظهرت متأخرة بالنسبة لما عليه الدول الغربية؛ ولذا فمن الطبيعي أن يتأخر ظهور التحقيق المتعلق بالطباعة بتأخرها.

ويمكن تقسيمها إلى مراحل:

المرحلة الأولى: منذ وصول المطبعة لأرض العرب بدأوا يطبعون الكتب والتي كانت في البداية ذات طابع مسيحي لأن رواد الطباعة كانوا مسيحيين خاصة في لبنان؛ ثم انتشر طبع كتب التراث المختلفة في المطبعة الأميرية (مطبعة بولاق) بمصر والتي تعد فتحا عظيما لصالح التراث العربي عامة؛ تلى ذلك ظهور مطابع أخرى؛ وقد كان عمل تلك المطابع مقصورا على نشر وطباعة التراث، ومما يميز نشر التراث في هذه المرحلة مجموعة من الخصائص أهمها(1):

تميزت المطبوعات في عمومها بصحة النص وضبط العبارة.

1. لم تعول على ذكر المخطوط ووصفه وتاريخه ومميزاته.
2. قلة الحواشي أو انعدامها سواء ما تعلق منها بمقابلة النص أو التعليق عليه وتخريجه.
3. لم تعن بالفهارس التي تفتح مغاليق الكتاب وتكشف مجاهله، اللهم إلا فهرسًا موجزًا للموضوعات.
4. لم يكن المصحح للنص في هذه المرحلة يشير إلى نفسه إلا بعبارات في آخر الكتاب غاية في التواضع.
5. كان كثير من القائمين على التصحيح –وخاصة في الكتب الشرعية واللغوية– من كبار أهل العلم.
6. نشر أكثر من كتاب في كتاب واحد فعلى سبيل المثال: شرح سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح، طبع معه مواهب الفتاح في شرح التلخيص، وعروس الأفراح في شرح التلخيص، والإيضاح للخطيب القزويني، وحاشية الدسوقي على شرح السعد.

ومن أبرز الأسماء في هذه المرحلة(2)

- قُطَّة العدوي

---

(1) تصحيح الكتب، أحمد شاكر، ص 11، 41.

(2) تصحيح الكتب، أحمد شاكر، ص 10.

- الشيخ نصر الهور- يني

كما كان لعلماء لجزائر دور في نشر بعض الكتب وأشهرهم:

- محمد ابن أبي شنب نشر عدة كتب منها:

كتاب تحبير الموشين للفيروزآبادي. وهو مطبوع في حجم صغير.

نزهة الأنظار في علم التاريخ و الأخبار أو الرحلة الورثيلانية، طبع الجزائر سنة 1908 .

البستان في علماء تلمسان لابن مريم، ونشر بالجزائر سنة 1908م.

عنوان الدراية في علماء بجاية، ونشر بالجزائر سنة 1910م.

طبقات علماء أفريقية لأبي ذر الخشني مع ترجمة فرنسية.

الذخيرة السنية في تاريخ الدول المرينية، ونشر بالجزائر سنة 1921م.

- عبد الحميد ابن باديس باديس نشر العواصم من القواصم لأبي بكر ابن العربي المالكي.

المرحلة الثانية: ناشرون أصحاب تخصصوا وتصدوا لصناعة النشر، ومنهم من أقام مطابع خاصة، نذكر منهم:

- الأستاذ محمد أمين بن عبد العزيز الخانجي الخانْجي (1282 - 1358 هـ = 1865 - 1939 م)[1] نشر 378 كتابا ورسالة. أنشأ فيها (مكتبة الخانجي): ومما طبع: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، وحلية الأولياء، لأبي نعيم الأصفهاني، وغاية النهاية لابن الجزري؛ وللخانجي دور بارز في نشر كتب ابن تيمية.

- محمد منير الدمشقي: [2]منير عَبْدُه (000 - 1367 هـ = 000 - 1948 م) صاحب (دار الطباعة المنيرية) من مطبوعاته: عمدة القاري في شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني، والمحلى لابن حزم، والمجموع للنووي، وشرح المفصل لابن يعيش، والكامل في التاريخ لابن الأثير، وروح المعاني للآلوسي، ونيل الأوطار للشوكاني، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية. نموذج

- الشيخ أحمد محمد شاكر[3]: (1309 - 1377 هـ) (1892 - 1958 م) محدث، مفسر، فقيه، اديب. حقق ونشر عددا من كتب الحديث والفقه والادب أصدر أجزاء كثيرة من المسند للإمام أحمد، كما اشترك

---

(1) الأعلام، الزركلي، ج6/ ص44.

(2)الأعلام، الزركلي، ج 7/ ص310.

(3) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج13/ ص368.

مع الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيق إصلاح المنطق لابن السكيت؛ وأروع أعمال الشيخ: إخراجه كتاب الرسالة للإمام الشافعي 1358هـ-1939م، على صورة رائعة متقنة.

- محب الدين الخطيب[1]: (1303 - 1389 هـ = 1886 - 1969 م) أنشأ المطبعة السلفية ومكتبتها، فأشرف على نشر عدد كبير من كتب التراث وغيرها، من إصداراته الواسعة: فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني، وتعد هذه الطبعة الثانية بعد طبعة بولاق. ومنها: الأدب المفرد للبخاري، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والعواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي.

- الشيخ محمد حامد الفقي(ت 1959هـ) [2]: من إصداراته: جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الجزري، ومختصر سنن أبي داود وعليه معالم السنن للخطابي، وزاد المعاد لابن القيم، ومختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، واشترك معه في تحقيقه الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر، وكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام.

- الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد[3] (1318 - 1393 هـ = 1900 - 1973 م) اشتهر بتصحيح المطبوعات وأشرف على طبع عشرات منها، منها: أكثر كتب ابن هشام في النحو "قطر الندى، شذور الذهب، أوضح المسالك، مغني اللبيب" وكذلك شرح ابن عقيل للألفية، شرح الشافية للاستراباذي وهو من أجود التحقيقات، معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص للعباسي، مجمع الأمثال للميداني، العمدة لابن رشيق، وفيات الأعيان لابن خلكان، السيرة النبوية لابن هشام، تاريخ الخلفاء للسيوطي.

- الأستاذ عبد السلام هارون(ت 1988هـ) [4] شيخ المحققين، وتدور آثاره العلمية في التحقيق حول العناية بنشر كتب الجاحظ، وإخراج المعاجم اللغوية، والكتب النحوية، وكتب الأدب، والمختارات الشعرية.

حقق وهو في السادسة عشرة من عمره كتاب "متن أبي شجاع" بضبطه وتصحيحه ومراجعته، ثم "خزانة الأدب" للبغدادي سنة (1346هـ= 1927م).

أما كتب الجاحظ أخرج كتاب "الحيوان" في ثماني مجلدات، ونال عن تحقيقه جائزة مجمع اللغة العربية سنة (1370هـ=1950م)، وكتاب البيان والتبيين في أربعة أجزاء، وكتاب "البرصان والعرجان والعميان والحولان" و"رسائل الجاحظ" في أربعة أجزاء، وكتاب "العثمانية".

---

(1) الأعلام، الزركلي ج5/ ص282.

(2) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج9/ 172.

(3) الأعلام، الزركلي، ج7/ ص92.

(4) تكملة معجم المؤلفين، محمد خير رمضان، ص292.

وأخرج من المعاجم اللغوية: معجم "مقاييس اللغة" لابن فارس، واشترك مع أحمد عبد الغفور العطّار في تحقيق "صحاح العربية" للجوهري، و"تهذيب الصحاح" للزنجاني، وحقق جزأين من معجم "تهذيب اللغة" للأزهري.

وحقق من كتب النحو واللغة كتاب سيبويه، وخزانة الأدب للبغدادي، ومجالس ثعلب في جزأين، وأمالي الزجاجي، ومجالس العلماء للزجاجي أيضًا، والاشتقاق لابن دريد.

وحقق من كتب الأدب والمختارات الشعرية: الأصمعيات، والمفضليات بالاشتراك مع العلامة أحمد شاكر، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي مع الأستاذ أحمد أمين، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، والمجلد الخامس عشر من كتاب الأغاني لأبي فرج الأصبهاني.

وحقق من كتب التاريخ: جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ووقعة صفين لنصر بن مزاحم.

وكان من نتيجة تجاربه في التعامل مع النصوص المخطوطة ونشرها أن نشر كتابه: "تحقيق النصوص ونشرها" فكان أول كتاب عربي في هذا الفن.

- الأستاذ محمود محمد شاكر (ت1997م): من درر التراث التي أخرجها: طبقات فحول الشعراء لابن سلام، وتفسير الطبري، وصدر منه ستة عشر جزءًا، وتهذيب الآثار للطبري، وجمهرة نسب قريش للزبير بن بكار.

أهم ملامح النشر في هذه المرحلة[1]:

يتميز النشر في هذه المرحلة على يد هؤلاء الأعلام بما يأتي:

- ✓ العناية بالتصحيح، وإخراج النص بصورة دقيقة يغلب على الظن أنها نص المؤلف.
- ✓ الأمانة العلمية البالغة.
- ✓ التخلص من الشكل الطباعي الذي يضم الكتاب فيه عدة كتب.
- ✓ بدأ الاهتمام بذكر المخطوطات ووصفها ودراستها وإثبات صور لبعض صفحات المخطوط..
- ✓ تميز هؤلاء الناشرون بهمة عالية، إذ أقدموا على طبع موسوعات لم تقم بها من قبل إلا مطبعة بولاق.
- ✓ يؤخذ على هذه المرحلة أن الناشرين في كثير من الأحيان قلة الفهارس.
- ✓ قد يعتمدون كثيرًا على نسخة واحدة وربما كان بها سقط أو خروم يستكملونها من المصادر.
- ✓ منهم من كان يبدأ نشر كتاب موسوعي، ولا يتمه لضيق ذات اليد، أو معاجلة المنية.

المرحلة الثالثة: بروز الدراسات الأكاديمة وعناية الجامعات بعلم التحقيق.

1 مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص: 153.

لم يكن التحقيق في بداية الأمر مقبولا لأن يكون عملا تمنح عليه الدرجات الأكاديمية ؛ ثم تدرجت الجامعات في الاعتراف به، فكانت بداية دخوله للمجال الأكاديمي باعتباره جزء مكملا للدارسة، وذلك بأن يقوم الباحث بدراسة موضوع ما ثم يحقق نصا في مجاله ويلحقه بالدراسة؛ ثم اتسع الأمر أكثر شيئا فشيئا حتى أصبحت الدرجات تمنح على تحقيق النصوص مع دراسة عنها، ثم صار الآن التحقيق هو صلب البحث وتنحت الدراسة لتكون في شكل مقدمة له وتعليق عليه[1].

أهم المصادر في التنظير لعلم تحقيق المخطوط

– تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، وهو أول كتاب عربي متكامل يطبع في هذا العلم؛ كانت طبعته الأولى سنة 1954؛ وكانت بداياته محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير في كلية دار العلوم.

وقد ألفه الشيخ انطلاقا من تجربته الميدانية في هذا العلم متشبعا في ذلك بما تمده كتب التراث من وسائل وقوانين لضبط النصوص وتصحيحها؛ فكان بذلك كتابا أصيلا في بابه؛ وقد تناول فيه فصولا ومباحث كثيرة هذا إجمالها: كيف وصلت إلينا الثقافة العربية/ أول نص مكتوب/ أوائل التصنيف/ الورق والوراقون/الخطوط/ أصول النصوص/ منازل النسخ/ كيف تجمع الأصول/ فحص النسخ/ التحقيق/ تحقيق العنوان/ تحقيق اسم المؤلف/تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه/ تحقيق متن الكتاب/ خطر تحقيق المتن/ مقدمات تحقيق المتن/التصحيف والتحريف/ معالجة النصوص ترجيح الروايات/ تصحيح الأخطاء/ نموذج لتصحيح بعض التحريفات/ دراسة تحليلية لنشوء بعض هذه التحريفات/ الزيادة والحذف/ التغيير والتبديل/ الضبط/ المكملات الحديثة/ العناية بالإخراج الطباعي/ علامات الترقيم/ التعقيدات الطباعية/ صنع الفهارس الحديثة/ الاستدارك والتذييل/ نماذج لبعض المخطوطات.

والملاحظ أن المباحث الخمس الأولى ليست من أصول علم التحقيق وخطواته، بل هي مقدمات علمية ينبغي للمحقق العلم بها.

ومن ميزات هذا الكتاب المهمة:

- ✓ أسبقيته في هذا التنظير لهذا العلم
- ✓ اعتماده على ضرب الأمثلة من واقع عمل المؤلف في التحقيق
- ✓ عمق علم المؤلف النابع من تشبعه بهذا التراث وتجربته الميدانية فيه.

– أصول نقد النصوص ونشر الكتب، للمستشرق الألماني د. برجستراسر(1886 – 1933). [(2)].

1 المخطوط العربي، عبد الستار الحلوجي، ص288.

(2) المستشرقون، نجيب العقيقي، ج2/ ص747.

تخصص في اللغات السامية والعلوم الإسلامية، ورحل إلى تركيا وفلسطين ودرس لهجاتها العامية، ومر بمصر درس اللغات السامية والعلوم الإسلامية في جامعاتها، وتولى تحرير المجلة الألمانية للدراسات السامية، ثم قدم مصر أستاذاً زائراً وألقى في جامعتها (1931 – 32) سلسلة محاضرات في تطور النحو في اللغة العربية، ومحاضرات في قواعد نشر النصوص العربية وهي هذا الكتاب، له بحوث كثيرة متعلقة بالعلوم الإسلامية: وعلى رأسها القرآن وقراءاته واللغة منها: حروف النفي في القرآن، وهي أطروحته في الدكتوراه، ومعجم قراء القرآن وتراجمهم، وهو رسالته للأستاذية (1912)، واللهجات العربية العامية في سوريا وفلسطين، وله في اللغة العبرية: الأصوات (1913) والعقل (1926) والمدخل إلى اللغات السامية (1928). ثم اتجه إلى تاريخ الفقه الإسلامي فنشر: تاريخ قراءات القرآن، ونشر كتاب اللامات لأبي الحسين القزويني الهمذاني الرازي، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهرى، وعاون على نشر طبقات القراء لابن الجوزي، وحقق القراءات الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني، وبمعاونة برتسل: كتاب مختصر شواذ القراءات لابن خالويه، والجزء الثالث من تاريخ النص القرآني، وكان نولدكه قد نشر الجزءين الأول والثاني.

وهذا الكتاب هو عبارة عن محاضرات ألقاها على طلبة كلية الآداب جامعة القاهرة سنة 1932 ولم ينشر إلا بعد 37 سنة من إلقائها؛ بعد أن ترجمها حمدي البكري وطبعها.

وقد قسم الكتاب إلى بابين:

الباب الأول: النسخ/ الدلائل الباطنة/ الإبرازات/ وظيفة الناشر/ الرواية الثانوية/ الاقتباس/ الاقتباس في الشعر/ جمع الرواية وترتيبها/

الباب الثاني: في النص: النقد/ معرفة اللغة والأسلوب/ التنقيط/ التعليق/ إصلاح التشكيل/ أخطاء النساخ/ التحريف/ الخطأ في الإملاء/ الأخطاء النحوية/ الخلل في النسخ

الباب الثالث: في العمل والإصلاح: الإملاء العربي/ الترقيم/ الإرجاع/ نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها/ الفهارس/ خاتمة لخص فيها أهم أركان التحقيق وشروطه.

وقد امتدح هذا الكتاب د.عبد الستار الحلوجي فقال في تقديمه: "ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن هذه الدراسة هي أوفى وأدق ما كتب في مجالاتها فهي تضم مادة غزيرة، يعرضها المؤلف في تواضع العلماء ويدعمها بأمثلة ونماذج واقعية من المخطوطات العربية المنشورة؛ والكتاب الوحيد الذي يمكن مقارنته بهذا الكتاب هو "تحقيق النصوص ونشرها" لعبد السلام هارون..." ثم ذكر له بعض الميزات وبعض الانتقادات عليه.(1)

-قواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجد (ت2010م)

(1) أصول نقد النصوص، بيرجستراسر، مقدمة الحلوجي صفحة "ز" وما بعدها.

ألفه بعد كتاب الشيخ عبد السلام هارون، وصدرت طبعته الأولى سنة 1955م، بموافقة من معهد المخطوطات وصادق عليه ثلة من الباحثين منهم: مصطفى جواد، وبهجة الأثري، والزركلي وخليل مرم بك؛ وهو كتاب مختصر في قريب من ثلاثين صفحة فقط؛ قسمه بعد المقدمة؛ إلى فصول:

1- المحاولات السابقة في وضع قواعد للتحقيق.

2- جمع النسخ وترتيبها؛ ذكر فيه المراجع المعتمدة في ذلك ككتاب بروكلمان وسزكين وغيرهما، ثم تطرق إلى ترتيب النسخ واضعا إياها على سبع مراتب.

3- تحقيق النص (غاية التحقيق ومنهجه) وذكر فيه كيفية التعامل مع النسخ المخطوطة، وطريقة مقابلتها وتصحيحها، وبعض الاصطلاحات الخاصة بالمخطوطات وغير ذلك.

4- الرسم: ذكر فيه ضرورة الرسم الإملائي الحديث، ومبحثا في الرموز والاختصارات وفي الشكل وما يتطلبه/ وكيفية وضع العناوين وتقسيم النص وتفقيره،/ كيفية تخريج الأحاديث/ طريقة وضع النقط والفواصل والإشارات، الأقواس والخطوط والرموز/ طريقة وضع الحواشي ومذاهب المحققين في طريقة إلحاقها/ كيفية الاستفادة من الإجازات والسماعات / منهج وضع الفهارس/ محتويات مقدمة التحقيق / مسرد المراجع

5- خاتمة وعد فيها بإصدار كتاب في العلوم المساعدة على التحقيق.

- مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل
- تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي.
- منهج تحقيق النصوص ونشرها نوري حمودي وسامي مكي.
- ضبط النص والتعليق عليه،، بشار عواد معروف.
- منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع.
- تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، الصادق الغرياني.
- تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان.
- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ، رمضان عبد التواب
- منهج البحث في الدراسات الاسلامية تأليفا و تحقيقا، فاروق حمادة.
- الكتاب العربي المخطوط و علم المخطوطات، أيمن فؤاد السيد.

فهذه بعض أهم المصادر والمراجع التي نظرت لهذا العلم؛ كما يمكن للطالب أن يستفيد من الكتب التي قام عليها كبار المحققين كالشيخ أحمد شاكر وأخيه محمود، وعبد السلام هارون، وبشار عواد، ومن الأعمال العلمية

التي قام بالإشراف عليها الشيخ بكر بو زيد وكبعض الدراسات الأكاديمية الجادة، وغير ذلك؛ وطريقة الاستفادة منها تكون من جهتين:

1 – من جهة مقدمات التحقيق وما فيها من معلومات منهجية تفيد في التحقيق.

وأبرز مثال أمامنا مقدمة تحقيق الرسالة للشيخ أحمد شاكر رحمه الله؛ حيث كتب أكثر من 100 صفحة في وصف هذه النسخة المخطوطة والتدليل على أنها بخط الربيع ابن سليمان تلميذ الشافعي، ووصف بعض الظواهر الكتابية فيها، كما درس السماعات والإجازات المكتوبة عليها وترجم لأصحابها؛ في عمل علمي متين قل نظيره(1).

2 – والجهة الثانية هي متابعة عملية التحقيق داخل الكتاب ليكتسب طريقة التطبيق لتلك الخطوات النظرية.

(1) الرسالة، الشافعي، مقدمة تحقيق أحمد شاكر، ص9– 115.

المحور الثاني: أصول وقواعد التحقيق

يتضمن هذا المحور عدة محاضرات، يتبين من خلالها أصول التحقيق وقواعده الكلية التي يسير عليها المتخصصون، ليكون عملهم منضبطا وممنهجا؛ ولذا سنعالج هذه الأصول والضوابط في العناصر التالية[1]:

- أمور متعلقة بالعامل في هذا المجال وهي: شروط المحقق.
- مقدمات ووسائل:
  - ✓ معرفة الأصول الكلية للتحقيق
  - ✓ طريقة اختيار مخطوط
  - ✓ طريقة جمع النسخ الخطية
  - ✓ طريقة ترتيبها وتصنيفها.
- صلب عملية التحقيق:
  - ✓ مراحل التحقيق
  - ✓ مكملات التحقيق.

[1] راجع: تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محيي هلال سرحان، ص 216 وما بعدها.

المحاضرة السادسة:

شروط المحقق وأركان عمليّة التحقيق

إن الباحث الذي يريد التصدي لتحقيق مخطوط عربي ينبغي أن يكون ملما بخبرات علمية وعملية لا يمكن الدخول لعلم تحقيق التراث إلا بتحصيلها؛ وهذا كغيره من العلوم التي لا بد أن تتوفر فيها شروط للراغب في ولوجها؛ ويمكن تفصيلها فيما يلي(1):

شروط المحقق: تتنوع هذه الشروط إلى شروط أخلاقية، وشورط علمية عامة وشروط علمية خاصة.

أولا: شروط أخلاقية

وهي أمور معنوية لا بد من توافرها في الباحث في تحقيق المخطوطات؛ وتتمثل في:

– صدق النية؛ وهذا يدخل في عموم العلم الذي يجب فيه إحسان النية؛ وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالمخطوط الذي يتناول العلوم الشرعية بأنواعها.

– الشعور بقيمة التراث الإسلامي والحاجة لتحقيقه وبذل الجهد في ذلك؛ وأن ما يقوم به ليس عملا عاديا بل هو عمل في إحياء والحفاظ على تراث عظيم وحضارة عظيمة أصل قيامها وازدهارها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

– الأمانة العلمية والدقة والتثبت والحفاظ على نصَ المؤلف بعدم تغييره بمجرد الرأي والهوى.

ومن الأمانة ألا يجيز المحقق لنفسه التصرف في المخطوط فيعدل عباراته و أساليبه التي يراها ضعيفة أو غير لائقة، كما يجب عليه الابتعاد عن الأهواء الشخصية والعصبية المذهبية، أو العبث بإخراج المخطوط على شكل وصورة غير صورته رغبة في الاستكثار والمكاسب المادية، أو السطو على جهود الآخرين(2)

– التحلي بالصبر والجلد وعدم التسرع والعجلة في قراءة العبارات المستغلقة التي يصادفها الباحث؛ أو في توثيق النقول الموجودة في المخطوط(3).

– النزاهة والأدب في النقد(1).

---

(1) انظر: دراسات نقدية في التراث العربي، عبد السلام هارون، ص89، وتحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محيي هلال سرحان، ص 192.

(2) منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع، ص42.

(3) منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع، ص42.

ثانيا: شروط علميّة عامة:

الشرط الأول: المعرفة باللغة العربية والخبرة بأساليبها وخصائص التعبير فيها.

وهذا الشرط من الوضوح بمكان إذ لا يعقل أن يقدم على تحقيق مخطوط لا يحسن اللغة التي كتب بها؛ وقد نص على ذلك كثير من الباحثين فيقول الدكتور خالد الطباع: "ومهما يكن العلم الذي يحقق فيه، فإن على المحقق إتقان اللغة العربية نحوا ولغة وليس لمحقق في علم الحساب مثلا أن يتجاوز نظام العربية، إضافة إلى ثقافته العامة التي تساعده في إعطاء فهم أوسع للنص، والتعليق عليه بشكل أرحب"(2)

الشرط الثاني: معرفة بالخطوط العربية، والمراحل التاريخية لتطور الخط العربي، وما يتميز به كل نوع من الخطوط(3). ويكون ذلك بـ:

1. مطالعة الكتب التي اهتمت بدراسة تطور الخط العربي مثل: كتاب الخط العربي من خلال المخطوطات؛ دراسات في الخط العربي للمنجد، وكذا الكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر للمنجد، تاريخ الخط العربي وآدابه لمحمد طاهر كرد علي، تاريخ الخط العربي لمحمد فخر الدين.

2. كثرة مطالعة المخطوطات وخاصة المؤرخة منها؛ ومما يفاد منه هنا كتاب خطوط العلماء من القرن الخامس إلى القرن العاشر أمثلة ونماذج، تأليف عبد الله الكندري وجاسم الكندري.

3. مطالعة كتب محققة تحقيقا جيدا، ومقارنتها بأصلها المخطوط الذي طبع عنه؛ فإنك بذلك تدرب نفسك على قراءة المخطوط، ثم تختبرها بموافقة ذلك المحقق؛ كأن تأخذ كتاب النشر بتحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد وتأخذ بعض مخطوطاته التي اعتمدها، ثم تنظر كيف قرأها الشيخ المحقق وأثبتها، وبذلك تكون قد كونت نفسك شيئا ما في قراءة الخطوط ورموزها.

4. سؤال أهل الخبرة بقراءة الخطوط والمعرفة بضبطها ورموزها.

الشرط الثالث: أن يكون على دراية بقوانين الكتاب العربية وقواعدها، وهي المتعلقة بأنواع الضبط ومصطلحاته ورموزه، والذي يفيد في هذا كتب مصطلح الحديث مثل الإلماع للقاضي عياض ومقدمة ابن الصلاح وما كتب حولها، وكتب آداب طالب العلم كتذكرة السامع لابن جماعة، وكذا كتب الإملاء مثل أدب الكتاب للصولي؛ وصبح الأعشى للقلقشندي.

الشرط الرابع: أن يكون على دراية بالببليوجرافيا العربية، وفهارس الكتب المطبوع منها والمخطوط(1).

---

(1) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 196.

(2) منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع، ص43، وانظر: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 195.

(3) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 195، منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع، ص44.

الشرط الخامس: المعرفة بأصول التحقيق وقواعده وأصول نشر الكتب؛ وكيفية التعرف على المنهجية العلمية الصحيحة في ذلك تكون بعدة وسائل منها:

1. التكوين عند المتخصصين بالدراسة الأكاديمية وفي الدورات التدريبية وسؤالهم.
2. مطالعة الكتابات النظرية التي أصلت هذا العلم.
3. مطالعة الكتب المحققة لكبار المتقنين لهذا الفن سواء في مقدمات التحقيق أو في متن الكتاب.
4. مطالعة المحاورات والمساجلات العلمية في المجلات والمواقع الإلكترونية.
5. التجربة الميدانية (والأولى أن تكون تحت نظر أستاذ عارف)

ثالثا: شروط علمية خاصة:

وهي في الجملة أن يقع موضوع المخطوط ضمن ثقافة المحقق العلمية(2):

ولذا فإنها تختلف باختلاف موضوع الكتاب الذي يتصدى الباحث لتحقيقه؛ فإذا كان المخطوط في النحو، فلا بد أن يكون ملمًّا بقواعد هذا العلم واصطلاحاته ومدارسه وتاريخه ونشأته وأعلامه المشهورين فيه وبالمكتبة النحوية المطبوعة، والمخطوطة؛ وبجانب ذلك علوم اللغة الأخرى وآدابها، وكذا العلوم الأخرى التي تربطها بالنحو بصلة ما؛ وقُلْ مثل ذلك في مخطوط في العقيدة، أو في التفسير وعلوم القرآن؛ فالمتخصص في علم النحو أو العروض أو علم الكلام ونحوه لن يفلح في ضبط أسماء الرواة ومعرفة الأسانيد إذا أراد تحقيق كتاب في علم الجرح والتعديل أو كتاب في الحديث؛ والعكس صحيح(3).

وأن يتوخى الإجادة والإتقان حتى يخرج النص المحقق على أحسن وجه، وأكمل صورة.

أركان عملية التحقيق وقواعدها الكلية

تدور أصول عملية التحقيق على الأركان التالية(4):

1 – تحقيق عنوان الكتاب.

2 – تحقيق اسم المؤلف.

3 – تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

4 – تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه.

---

(1) منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع، ص44.

(2) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 196؛ منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع، ص 23.

(3) انظر منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع، ص 23.

(4) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 39.

وهذه الأصول تسلك في مراحل متعددة هي:

1- بالنسبة للنسخ: اختيار المخطوط المناسب، جمع النسخ، ترتيبها، ترميزها.

2- بالنسبة لاسم الكتاب ومؤلفه: تحقيق العنوان،، تحقيق اسم المؤلف، تحقيق نسبة الكتاب للمؤلف.

3- بالنسبة لتحقيق متن الكتاب: يمر بعدة مراحل متداخلة ومتشابكة يمكن إجمالها فيما يلي:

كتابة النسخة الأصل، مقابلة النسخ، تتميم النقص والسقط، تقويم وتصحيح الأخطاء والأوهام، علامات الترقيم، تفقير الكتاب وتقسيمه، توثيق النقول، التخريج والتعليق، الفهارس.....الخ

وهذا ما سنفصله في المحاضرات التالية بإذن الله تعالى وتوفيقه.

المحاضرة السابعة

المرحلة الأولى من مراحل التحقيق: اختيار المخطوط

أول خطوات التحقيق أن يختار الباحث كتابا يعمل على تحقيقه، ولا يكون هذا الاختيار اعتباطيا ولا عشوائيا؛ بل له شروط نجملها فيما يلي:

اختيار المخطوط وما يجب أن يراعى فيه من شروط

قبل أن يعزم الباحث على تحقيق مخطوط ما؛ لا بد أن يراعي فيه الشروط التالية:

الشرط الأول: موافقة المخطوط لتخصص الباحث(1).

فلا يصح أن يقدم على مخطوط خارج تخصّصه الذي لا يتقنه ولا يفقهه؛ لأن ذلك يوقعه في مهاو ومطبات أدناها عدم معرفته بمصطلحات ذلك العلم وأصوله، مما يورثه سوء قراءة وفهم للمخطوط؛ فيقع في التحريف والتبديل من حيث لا يدري؛ فلو فرضنا أن باحثا متخصصا في علوم القرآن والتفسير فهذا لا يعطيه الحق في الإقدام على مخطوط في الفقه أو أصوله و النحو أو علم الكلام(2).

ولنضرب لذلك مثالا:

لما حقق الدكتور محمد عمارة – رحمه الله– كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم ابن سلام؛ وهو كتاب فقهي حديثيٌّ على طريقة فقهاء المحدثين، نجده وقع في أغلاط كثيرة وذلك راجع لعدم تخصص الدكتور محمد عمارة في علم الحديث والأسانيد والرواة؛ فهو مفكر إسلامي مشتغل بالرد على الملحدين والعلمانيين وغيرهم؛ وقد أحصى له بعض الباحثين أغلاطا كثيرة(3) منها:.

في المنهج العام: – عدم اعتداده بوظيفة الأسانيد وأهميتها في نصوص الكتاب مما جعله يتصرف في متن الكتاب فيثبت متن الأثر ويضع إسناده في الهامش.

ومنها أخطاؤه الكثيرة في سياق الأسانيد وتصحيف الأعلام من أمثلته: (ابن هشام) والصواب ابن شهاب (شقيق) والصواب سفيان؛

---

(1) انظر مثالا عن عواقب الدخول في غير التخصص: منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، فاروق حمادة ص 71– 73.

(2) منهج تحقيق المخطوطات، خالد إياد للطباع، ص23.

(3) https://www.alukah.net/library/0/49912/#ixzz6jYEmSAWE

(إسماعيل بن عياش بن سهيل بن أبي صالح) والصواب عن سهيل....

(عن شريك بن عبد الله عن أبي نمر) والصواب بن أبي نمر

تحرف فيه (مسعر بن كدام) إلى (يسعر بن كدام))/ زر بن حبيش(، إلى) زر بن حبيس؛ هكذا بالسين المهملة، والصواب بالشين المعجمة !وغيرها من الأعلام

وهذه الأخطاء كلها نابعة من عدم تخصصه في علم الحديث فهي عند المحدثين من البديهيات يندر أو ينعدم الخطأ فيها.

الشرط الثاني: موافقة موضوع المخطوط لرغبة الباحث.

وهذا أمر نفسي ظاهر؛ فإن الرغبة داعية للإتقان وبذل الجهد في البحث والتصحيح والدراسة(1)؛ والإقدام على خلاف المرغوب يُوَرِّث قلةَ الاكتراث، ونفادَ الصبر، وعدمَ التدقيق؛ فتضيعُ الأمانة وينهدم التراث.

الشرط الثالث: أن يكون مخطوطا لم يسبق نشره أو طبعه محققا.

إذ الغرض الأساس من التحقيق هو بعث الكتاب وإحياءه؛ وإعادة التحقيق ليست بعثا ولا إحياء بل هي إضاعة للجهد والوقت والمال(2).

إلا أن ها هنا استثناء؛ وذلك أن الكتاب المحقق سابقا، قد يعتريه نقائص توجب إعادة تحقيقه ويمكن تلخيص هذا في ثلاثة أسباب:

السبب الأول لإعادة التحقيق: أن يكون تحقيقه قد وقع رديئا؛ إما بسبب تفريط محققه سواء أكان التفريط في تحصيل النسخ أو في قراءتها أو في التعليق عليها، أو لرداءة النسخ المعتمدة مع العثور على نسخ جديدة نفيسة.

ولنضرب لذلك أمثلة:

كتاب تفسير الطبري قد طبع عدة طبعات؛ ثم طبع بتحقيق الشيخ محمود شاكر وهذا التحقيق رغم نفاسته وجودة التعليقات عليه من الأستاذ العلامة محمود شاكر، إلا أنه اعتراه أمران:

- عدم إتمام الشيخ للكتاب إذ توقّف عند سورة إبراهيم.
- عتماده على المطبوع وبعض النسخ الخطية الناقصة؛ ثم هذا المطبوع الذي اعتمد عليه الشيخ فيه خلل كثير، وعبارات ناقصة أو مصحّفة، بشهادة الشيخ نفسه في مواضع كثيرة من تعليقاته.

---

(1) تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محيي هلال سرحان، ص 193.

(2) مناهج تحقيق التراث رمضان عبد التواب ص 65، 66؛ منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، فاروق حمادة ص 74.

فهذا كلّه جعل إعادة التحقيق أمرا متحتما تفاديا لهذا الخلل؛ فحققه جماعة بإشراف عبد المحسن التركي؛ معتمدين على نسخ كثيرة وبعضها نفيس للغاية كالنسخة المغربية والنسخة التركية، فاستدركوا كثيرا من الخلل الواقع في الطبعات السابقة، وأتموا تحقيق الكتاب كاملا(1).

ومثال ثان: كتاب النشر في القراءات العشر، طبع عدة طبعات منها طبعة بتحقيق الشيخ محمد علي الضباع؛ إلا أنه اعتراه أمور دعت لإعادة تحقيقه:

- رداءة الاخراج: (من جهة تفقير الكتاب، وعلامات الترقيم، والتعليق والتخريج، والأخطاء المطبعية).
- كثرة السقط والتحريف والتصحيف.
- عدم ذكر المخطوطات المعتمدة.
- خلوه من الفهارس العلمية.
- وجود نسخ خطية أخرى مهمّة ونفيسة إحداها نسخة بخطّ تلميذه ابن عرب شاه، وعليها خط المؤلف ابن الجزري وتصحيحاته.

ولهذا أعاد الشيخ لدكتور أيمن سويد تحقيقه؛ وكذلك فعل غيره(2).

وهناك أمثلة أخرى كثيرة لكتب أعيد تحقيقها لغرض علمي صحيح مثل: غيث النفع للصفاقسي، كتاب إبراز المعاني لأبي شامة؛ كتاب الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، وكتاب لطائف الإشارات للقسطلاني، وكتاب الكامل في الأدب للمبرّد وغيرها.

السبب الثاني لإعادة التحقيق: رداءة التعليقات على الكتاب المحقق ومثالها ما وقع لكتاب النهاية لابن كثير بتحقيق وتعليق محمد فهيم أبو عبية، حيث سوّد محقّقه كثيرا من التعليقات التي تُذهب غرض الكتاب وتناقضه، بسبب استبعاداته ومعارضاته العقلية للأحاديث والآثار الصحيحة، وتضعيف ورد للأحاديث الصحيحة الواردة في الصحيحين فضلا عن غيرها.

السبب الثالث لإعادة التحقيق: أن يكون مما نفدت نسخه فيحتاج إلى إعادة تحقيق؛ ويكون الغرض من ذلك توفير النسخ للقراء والباحثين؛ وهذا أمر مشهور متداول بين العلماء والباحثين؛ ويكثر ذلك في الكتب التي طبعت قديما كالتي طبعت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

---

(1) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري)، محمد بن جرير الطبري، تحقيق التركي وآخرين ج1/ص8.

إلا أن عملهم انتقد من جهة عدم إثباتهم لتعليقات الشيخ محمود شاكر فإنها نفيسة للغاية كان ينبغي ألا يهملوها؛ خاصة ما تعلق منها بالجوانب اللغوية؛ فليتهم أثبتوها ليكون تحقيقهم مغنيا عن غيره.

(2) انظر الدراسة عن النسخ المخطوطة المعتمدة وكذا الإشارة إلى الطبعات السالفة في : نشر القراءات العشر، ابن الجزري، مقدمة المحقق أيمن رشدي سويد، الجزء الأول 61 وما بعدها.

كالصحيحين والسنن فقد طبعت قديما ثم أعيد تحقيقها، لنفاد تلك الطبعات.

وأما ما تعيد إخراجه بعض دور النشر لمجرد تبريرات تجارية، فهذا لا يمتّ لعلم التحقيق بصلة؛ بل هو تنافس على الدنيا، وليس حفظا للتراث ونشرا له؛ ويزداد الأمر سوءا إذا صاحب ذلك تصحيف وتحريف، أو سرقة لجهود الآخرين.

فإذا توفرت الدواعي في الكتب المطبوعة و المحققة سابقا، فلا حرج في إعادة تحقيقها، بل لعله يجب؛ وفي هذا يقول الدكتور أيمن فؤاد السيد:" لذلك فإن أمام المهتمين بتحقيق النصوص، سواء من الأفراد أو الهيئات العلمية ثلاثة واجبات:

1- تحقيق النصوص ذات القيمة التي لم تنشر.

2- تحقيق النصوص التي طبعت على الطريقة القديمة.

3- إعادة طبع النصوص المحققة والتي ظهرت لها نسخ نفيسة لم يطلع عليها سابقا"(1)

وسائل معرفة المطبوع من الكتب

لمعرفة المطبوع عدة وسائل نذكر منها:

- معاجم وكتب متخصصة في ذلك من أشهرها: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع لإدوارد فنديك؛ معجم المطبوعات العربية ليوسف إليان سركيس معجم عن المطبوع لغاية 1919؛ معجم المخطوطات المطبوعة من 1955 إلى 1980 لصلاح الدين المنجد؛ وهذه المعاجم والنشرات كثيرة جدا ومتعددة في الدول والمراكز العلمية والجامعات(2).
- قوائم مطبوعات دور النشر، عبر مواقعها في الأنترنت، أو نشرياتها المطبوعة.
- تتبع المجلات التي تعنى بأخبار التراث كمجلة معهد المخطوطات، ومجلة الأحمدية، ومجلة آفاق البحث والتراث وغيرها.
- تتبع مقدمات تحقيق الكتب؛ أو فهارس المصادر والمراجع في البحوث الأكاديمية، ففيها كثير من الأخبار عن ذلك.
- محركات البحث في الأنترنت فقد سهلت كثيرا في نشر أخبار التراث وعناوين الكتب.
- سؤال أهل الخبرة والمعرفة.

الشرط الرابع: أن يكون للكتاب نسخ خطية

---

(1) الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، فؤاد السيد، ص548.

(2) انظر تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان ص 229؛ حيث عدد أكثر من 40 نشرة وفهرسا للمطبوعات غالبها في العراق.

يشترط أن يجتهد الباحث في تحصيل جميع نسخ الكتاب، إلا إن كثرت جدا فينتقي منها الأصحّ[1]؛ وألا تقل عن نسختين على الأقل.

أن تكون النسخ واضحة ومقروءة؛ فأما التي غلب عليها الفساد، وعدم الوضوح فلا يشتغل بها؛ وقد مثّل لذلك الدكتور الغرياني بمخطوطة "الذب عن مذهب مالك" للإمام ابن أبي زيد القيرواني[2].

يستثنى من ذلك النسخة الفريدة التي لا يعرف له ثانية في العالم، بشرط أن تكون واضحة وسالمة من العيوب؛ فهذه يغتفر الاكتفاء بها حماية للكتاب من الضياع[3].

يقول الدكتور فاروق حمادة: "وأما إذا لم يتيسر للكتاب إلا نسخة واحدة وهي سليمة بالجملة أو بعضها ويمكن إخراج الكتاب أو قسم منه عنها؛ فلا يتوان الباحث عن العمل فيها قبل أن تضيع أو تأكلها الأرضة والإعراض عن ذلك تفريط وتدمير"[4]

الشرط الخامس: ثبوت نسبة المخطوط لصاحبه[5].

فلا يجوز نشر كتاب لا تصح نسبته لصاحبه، يقول الأستاذ عبد السلام هارون:" وليس الأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه، ولا سيما الكتب الخاملة التي ليس لها شهرة، فيجب أن تعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية وكتب التراجم، لنستمد منها اليقين بأن هذا الكتاب صحيح الانتساب"[6].

وقد وقع نشر بعض الكتب منسوبة لغير أصحابها خطئا من ذلك:

كتاب نقد النثر لقدامة ابن جعفر بتحقيق د. طه حسين وعبد الحميد العبادي والصواب أنه البرهان لأبي الحسين بن وهب الكاتب.

كتاب التفسير الكبير المنسوب للطبراني ، تحقيق هشام بن عبد الكريم البدراني الموصلي؛ وقد كتبت كثير من المقالات في رد هذه النسبة وتفنيدها.

---

(1) قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، ص12، مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب، ص62، تحقيق التراث بين القديم والحديث، الصادق الغرياني، ص72،، منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، فاروق حمادة، ص 75.

(2)تحقيق التراث بين القديم والحديث، الصادق الغرياني، ص 73.

(3)قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، ص 14، مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب، ص 62، منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، فاروق حمادة، ص 75، تحقيق التراث بين القديم والحديث، الصادق الغرياني، ص 73.

(4)منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، فاروق حمادة، ص 75.

(5)قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، ص 15.

(6) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 42؛ تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان، ص221.

الشرط السادس: أن يكون له قيمة علمية معتبرة في بابه[1].

ويفضل هنا تقديم الأهم على المهم، والأصل على الفرع؛ كما أنه لا ينبغي الاشتغال بالكتب التي لا قيمة لها؛ وأخطر من ذلك أن تكون مما يفسد الدين كنشر كتب الملاحدة والفرق الضالة المنحرفة؛ من مثل ما فعله المستشرق ماسينيون من نشر كتب غلاة المتصوفة كرسائل الحلاج وابن عربيّ الصوفيّ؛ أو كتب السحر والشعوذة ونحوها كأن يقدم على نشر كتاب الرحمة في الطب الحكمة المنسوب زورا للسيوطي، أو شمس المعارف للبوني؛ لأن ذلك ليس حفاظا على التراث العربي الإسلامي بل هو هدم ومناقضة له.

الشرط السابع: أن يتوافق حجمه مع قدرة الطالب والمرحلة التي يجتازها.

فإن كان كبير الحجم قسم العمل فيه بين مجموعة من الطلاب والباحثين[2]؛ وعلى هذا سارت كثير من التحقيقات؛ وأقرب مثال أمامنا تفسير مكي القيسي المسمى (الهداية إلى بلوغ النهاية) اشترك في تحقيقه اثنا عشر باحثا[3]؛ ومثله كتاب الكشف والبيان للثعلبي اشترك في تحقيقه واحد وعشرون باحثا وطبعه مركز تفسير[4].

وسائل البحث عن مخطوط مناسب

وأما طريقة البحث عن المخطوط المناسب فيكون بحسب مطالعة الطالب؛ ومما يقترح للعثور على مخطوط للتحقيق:

الوسيلة الأولى للبحث عن مخطوط: مطالعة الفهارس وتشمل أنواع عدة منها:

– فهارس المخطوطات وهي على قسمين عامة حاولت استقصاء أكبر عدد ممكن من التراث العربي المخطوط، وأخرى خاصة ببلد معين أو خزانة معينة أو مؤلف معين ومن أشهر هذه الفهارس:

تاريخ الأدب العربي للمستشرق الألماني كارل بروكلمان ت 1956 وهو كتاب سجل فيه ما بلغه علمه، مما أُلّف باللغة العربية في جميع فروعها، مخطوطة أو مطبوعة، ويدلّل على أماكن وجود المخطوطات، وأرقام حفظها في المكتبات العالمية؛ ورغم ضخامة الكتابة وأهميته في بابه إلا أنه فاته شيء كثير[5] فلا يكتفي الطالب به عن غيره، قد ترجم الكتاب إلى العربية وطبع.

---

(1) تحقيق التراث بين القديم والحديث، الصادق الغرياني، ص 66.

(2) تحقيق التراث بين القديم والحديث، الصادق الغرياني، ص 68.

(3) الهداية الى بلوغ النهاية، مكي القيسي، ج1/ ص09.

(4) الكشف والبيان، الثعلبي، مقدمة التحقيق، ج1/ص15، 16.

(5) انظر تفصيلا أكثر عن مراحل تأليفه وطريقة ترتيبه: مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب، ص 60.

تاريخ التراث لفؤاد سزكين التركي أستاذ تاريخ العلوم بجامعة فرانكفورت بألمانيا، وقد ألفه باللغة الألمانية وهو أكثر دقة واستيفاء وتنظيما لكن الكتاب يقف عند سنة 430هـ؛ وقد وضعه أولا ذيلا للسابق لكن لما رأى كثرة الاستدراك جعله كتابا مستقلا(1)؛ وقد ترجم الكتاب إلى العربية وطبع، ورغم توسعه فقد فاته هو أيضا شيء كثير.

الفهرس الشامل لمؤسسة آل البيت الأردن وهو عمل قائم على جمع فهارس المخطوطات الخاصة والعامة ثم إعادة تفريغها وإدماجها في فهرس واحدٍ، وقد فاق عدد الفهارس التي جمعوها أكثر من 1600 فهرس بلغات متعددة؛ وقد قسموه على العلوم فجعلوا لكل علم جزءا خاصا أو أكثر(جزء التفسير وعلوم القرآن، جزء التجويد، جزء القراءات، جزء المصاحف وكتب الرسم، جزء الفقه وأصوله.....الخ

أو فهارس خاصة بخزائن معينة كفهرس المكتبة الظاهرية، أو فهرس مكتبة الأزهر الشريف أو فهرس الخزانة الحسنية بالرباط، أو فهرس المكتبة الوطنية بالجزائر وغير ذلك كثير جدا.

وقد توجد فهارس خاصة لعالم بعينه مثل: فهرس مؤلفات الداني للدكتور عبد الهادي حميتو، مكتبة الجلال السيوطي للأستاذ الشرقاوي إقبال؛ أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية لتلميذه ابن القيم، دليل مؤلفات المختار السوسي المغربي من تأليفه؛ وغير ذلك كثير(2)؛ وكثير من الفهارس المطبوعة قد صورت ونشرت على مواقع الأنترنت فصار كثير منها متاحا للتحميل والمطالعة.

– فهارس أسماء الكتب: كالفهرست لابن النديم، وكشف الظنون، ومعجم المؤلفين ونحوه، فيطالعه الطالب ثم يسجل ما يرغب فيه ليبحث عن نسخ في خزائن المخطوطات.

الوسيلة الثانية للبحث عن مخطوط: مطالعة تراجم المؤلفين العامة والخاصة (وهذا العموم والخصوص يشمل جهة الزمان والمكان والتخصص العلمي و الانتماء المذهبي) وتمثيلا لذلك أقول:

وفيات الأعيان لابن خلكان أو تاريخ الإسلام للذهبي كلاهما عام في المكان والزمان إلى غاية عصرهما.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني كلاهما خاص بعصر معين.

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي أو تاريخ الجزائر الثقافي للدكتور أبو القاسم سعد الله كلاهما يخص مكانا محددا.

غاية النهاية لابن الجزري خاص بتراجم القراء؛ وطبقات المفسرين للسيوطي أو الداودي خاص بالمفسرين.

---

(1) مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب، ص 63، تحقيق التراث بين القديم والحديث، الصادق الغرياني، ص 71.

(2) انظر تفصيلا لكثير من الفهارس في: تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محيي هلال سرحان، ص 236 وما بعدها.

طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي، أو ترتيب المدارك للقاضي عياض أو نيل الابتهاج للتنبكتي أو فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار المعتزلي؛ فكل واحد منها خاص بمذهب معين.

وقد يكون خاصا بمؤلف معين يستقصي أخباره ومؤلفاته مثل: أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض للمقّري التلمساني، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر لشمس الدين السخاوي؛ أو كتاب: رائد التجديد الإسلامي محمد ابن العنابي، وكذا كتاب: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية كلاهما لمؤرخ الجزائر الدكتور أبو القاسم سعد الله.

فيطالع الطالب هذه الكتب ثم ينتقي منها ما يهمه في بحثه.

وطريقة تنظيم العمل فيها تتم على طريقتين:

الطريقة الأولى: أن يحدد الطالب هدفه الخاص مثلا أن يكون المؤلف جزائريا، أو أن يكون في علم التجويد أو التفسير أو أن يكون من تأليف عالم معيّن... الخ؛ فيبدأ بمطالعة تلك الكتب متدرجا من الخصوص إلى العموم؛ وهذه الطريقة أسرع زمنيا لكنها أضيق مجالا مما يحتمل معه عدم عثوره على مبتغاه.

الطريقة الثانية: ألا يحدد الطالب هدفا خاصا بل يحاول التعميم قدر الإمكان ثم يطالع تلك المؤلفات ليسجل كل ما يهمه منها، وليخرج في نهاية مطالعته بجملة من المخطوطات أو العناوين المقترحة التي تناسبه؛ وهذه الطريقة أوسع مجالا وأكثر احتمالا للعثور على المبتغى؛ لكن في المقابل تحتاج إلى طول زمن وصبر على المطالعة.

وعلى العموم فسعة الاطلاع وكثرة المطالعة وتنوعها عامل أساس في حسن اختيار المخطوط المناسب.

الوسيلة الثالثة للبحث عن مخطوط: مطالعة الكتب المحققة تحقيقا علميا متقنا؛ ويكون ذلك من جهتين:

مطالعة قسم الدراسة في الكتب المحققة فكثير منها يفيد في ذلك من جهة ما يذكره المحقق من مؤلفات صاحب الترجمة وأماكن وجودها ووصفها وغير ذلك، وهذا أمر خاضع لدرجة إتقان صاحب الدراسة وتوسعه؛ فكلما كان كذلك كان أكثر فائدة وأوفر عائدة.

مطالعة متن الكتاب المحقق وحواشيه فكثير من المحققين إذا ما مر بكتاب مذكور في المتن ترجم لصاحبه وميز الكتاب وذكر كونه مخطوطا أو مطبوعا، وأشار إلى أماكن تلك المخطوطات وغير ذلك.

ولدينا هنا أمثلة كثيرة أذكر منها:

كتاب النشر لابن الجزري تحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد إذ ترجم للمؤلف في مقدمة التحقيق وذكر مؤلفاته وبين المطبوع من المخطوط؛ أخذ على نفسه أيضا أن يعرف بكتب القراءات التي ينقل منها ابن الجزري

فأشار في حواشي تحقيقه إلى المطبوع منها والمخطوط، وأماكن وجودها بل ربما تعدّى إلى وصف النسخ والطبعات وغير ذلك فجزاه الله خيرا من محقق مدقق(1).

ومنها كتاب: البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق أبي الفضل إبراهيم؛حيث عدّد مصنفاته وبين المطبوع من المخطوط؛ بل تعدى الأمر إلى وصف النسخ الخطية وبيان نفاستها وقيمتها العلمية(2)

المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني تحقيق صفوان الداودي؛ حيث استقصى مؤلفاته وأماكن وجودها وبيان المخطوط من المطبوع أو المفقود(3)

كتاب تفسير القرآن العظيم لابن كثير تحقيق سامي بن محمد سلامة؛ حيث ذكر عند تعداد مصنفات ابن كثير بعضا من أماكنها(4)

إلا أن بعض المحققين لا يهتمون إلا بتعداد مصنفات المؤلف ولا يولون أهمية لبيان المطبوع من المخطوط فضلا عن التدليل على أما كن وجودها؛ فيستفيد منهم في أخذ أسماء المؤلفات ثم ينطلق باحثا عن نسخها من مصادر أخرى.

ولا بد أن نشير هنا على الطالب بأن يأخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني في تحقيق الكتاب، إذ قد تستجد أمور من وجود كتب أو نسخ لم تذكر في دراسات سابقة؛ ولذا فعليه أن يحاول الاطلاع على أكبر عدد من التحقيقات وأحدثها حتى يتفادى هذا الخلل.

الوسيلة الرابعة للبحث عن مخطوط: استقاؤها من بطون الكتب وهذا خاضع لكثرة المطالعة والقراءة؛ فعلى سبيل المثال استطاع محقق كتاب المفردات للراغب د. صفوان الداودي أن يأخذ من الكتاب عدة مؤلفات ذكرها الراغب في كتابه هذا وكتبه الأخرى ولم تشر إليها كتب التراجم(5)؛ ومثله محقق إيجاز البيان عن معاني القرآن؛ د حنيف القاسمي الذي استخرج من ثنايا الكتاب كثيرا من المؤلفات التي نص عليه المؤلف نفسه(6).

---

(1) انظر مثلا: نشر القراءات العشر، ت أيمن سويد ص235، 260، 263، 266، 271....

(2) انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج1/ ص5.

(3) انظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني ص8 وما بعدها.

(4) انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مقدمة تحقيق سامي سلامة، ج1/ ص15 .

(5) انظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني ص 10.

(6) انظر إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبي الحسن النيسابوري، مقدمة تحقيق حنيف القاسمي ج1/ ص23 وما بعدها.

الوسيلة الخامسة للبحث عن مخطوط: سؤال المتخصصين من أهل العلم العارفين بكتب التراث وأخباره؛ كل في تخصصه؛ وما أيسر التواصل معهم في هذا الزمن نظرا لانتشار هذه الوسائل الحديثة(1).

(1) منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع، ص 25.

المحاضرة الثامنة

جمع النسخ الخطية للكتاب وترتيبها وترميزها

بعد تحديد الكتاب يقوم الطالب بالمراحل التالية

المرحلة الثانية جمع النسخ

ويكون ذلك وفق وسائل متعددة منها:

– فهارس المخطوطات(1): مثل تاريخ الأدب العربي للمستشرق بروكلمان، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين؛ معجم التراث الإسلامي في مكتبات العالم قرة بلوط، الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط مؤسسة آل البيت في الأردن

– فهارس المكتبات الخاصة والعامة؛ وهذا يتعدد حسب الدول والمناطق وخزائن المخطوطات.

– المراكز المتخصصة في المخطوطات كمعهد المخطوطات بالقاهرة، أو مركز جمعة الماجد وغيرها.

– الاعتماد على المواقع الالكترونية المتخصصة في المخطوطات كموقع ودود وغيره.

– سؤال أهل التخصص ومراسلة عبر الوسائل المتعددة.

ثم يتم تحصيل هذه النسخ إما بشراء النسخة المخطوطة في حد ذاتها، وهو أمر صعب إلا في حدود ضيقة جدا.

أو يكون بأخذ صورة عنها، وقد كانت قديما تأخذ بالميكرو فلم، أو بطباعتها على الورق ؛ ثم ظهر التصوير الرقمي فصار مفيدا من عدة جهات:

1- قلة تكاليفها و قلة حجمها.

2- سهولة إرسالها عبر وسائل التواصل.

3- كما أن من ميزات التصوير الرقمي الحفاظ على الصورة الحقيقية وألوانها.

4- كما أن في البرامج ما يساعد على تصرف الباحث بما يساعده في قراءتها من توضيح وإضاءة وتكبير وتصغير ونحو ذلك، مما يتصرف فيه دون مخافة إتلاف المخطوط.

المرحلة الثالثة: ترتيب النسخ(1)

(1) تحقيق التراث بين القديم والحديث، الصادق الغرياني، ص69.

تختلف النسخ المخطوطة للكتاب الواحد من عدة جهات؛ فعلى الطالب أن يدرسها، ثم يرتبها على حسب وثاقتها، ودقتها في الحفاظ على النص الأصلي، الذي وضعه مؤلفه.

ولكي يصل إلى ترتيب علمي سليم، ينبغي أن يسير على منهج نقديّ لتلك النسخ؛ بدراسة ما يمكنه من الأمور التالية:

- علاقة النسخة بالمؤلف، من جهة كتابتها، أو إملائها، أو قراءتها عليه، أو وجود خطّه عليها، ونحوها.
- تاريخ النسخ إمّا تحديدا أو تقريبا؛ ثم دراسة مدى قربه من زمن المؤلف.
- اسم الناسخ وعلاقته بالمؤلف؛ ومكانته العلمية.
- سلامة النسخة من عيوب النقص في أوراقها أو الخلل في ترتيبها، أو الطمس في كلماتها.
- نوع الخطّ، ودرجة ضبطه ووضوحه واطراده في جميع النسخة.
- تمييز النسخ من حيث وجود الأخطاء قلة وكثرة.
- مدى وجود المقابلة والمعارضة والتصحيحات، والتعليقات ونوعها وأهميتها.
- قيمة الأصل المنقول عنه والمقابل عليه.
- تمييز النسخة بين أن تكون مبيّضة أو مسودة.
- تمييز النسخة هل تشكل الإبرازة الأخيرة للكتاب أم لا؛ إن عرف أن له أكثر من إبرازة(2).
- تمييز الخزانة التي وجدت فيها وتمييز التملكات على النسخة.
- تمييز القراءات والسماعات والخطوط الموجودة على النسخ؛ مع التركيز على بيان المكانة العلمية لأصحاب السماعات والقراءات؛ وعلاقتهم بالكتاب وصاحبه وتخصصه العلميّ.
- فحص العنوان ومدى مطابقته لمحتوى الكتاب، و مطابقته لما ذكر في باطن الكتاب، وكذا لما في كتب المؤلف الأخرى، ولما في كتب التراجم وغيرها.
- تمييز مدى مخالفة أو موافقة النسخة للمصادر المطبوعة، سواء كانت ناقلة عن النسخة أو العكس؛ والغرض من ذلك الوقوف على مقدار صحتها.

وعلى ضوء هذه الخطوات النقدية يتم ترتيب النسخ من حيث الصحة والوثاقة؛ وقد وضع الباحثون في هذا المجال سلَّما ترتيبا كالتالي(1):

---

(1) انظر: تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 35، قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد ص13، تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان، ص 242.

(2) وللدكتور حاتم باي المحاضر بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة كتاب طبع حديثا بعنوان " تعدد الإبرازات المتعددة للكتاب دراسة في مفهوم الإبراز وتعدده وتأسيس منهج الحكم على الكتاب بتعدد الإبراز وطريقة تحقيقه".

1 – النسخة المكتوبة بخط المؤلف.

ومن أمثلة ذلك: كتب الواسطي علي بن محمد بن أبي سعد الديواني(ت 743هـ)، جمع الأصول في مشهور المنقول في القراءات الشاذة؛ ومنها أيضا كتابه المقامة الواسطية؛ ومنها كتابه روضة التقرير في الخلف بين العنوان والتيسير في القراءات السبع. فكلها موجودة بخطّ يده.

ومنها كتاب كشف القناع عن مسائل الانقطاع وهي فتوى في الوقف لمحمد ابن العنابي الجزائري (ت1246هـ) وعليها خطه وختمه مؤرخا بسنة 1233هـ، كتبها في الجزائر.

2 – النسخة التي أملاها المصنف على طلابه؛ ومثال ذلك كتاب الرسالة للإمام الشافعي فالنسخة التي حققها الشيخ أحمد شاكر من إملاء الشافعي على تلميذه الربيع بن سليمان المرادي.

3 – نسخة قرأها المؤلف بنفسه، وكتب بخط يده عليها ما يثبت قراءته لها ومن أمثلتها كتاب (النشر لابن الجزري) في النسخة التي اعتمدها الشيخ أيمن رشدي سويد في تحقيقه.

وكذا كتاب إمعان البيان في أخذ الأجرة على القرآن لمحمد ابن العنابي الجزائري فنسخة الأزهرية عليها خط المؤلف ابن العنابي.

ومنها نسخة من تفسير ابن كثير اعتمدها سامي سلامة في تحقيقه(2)

4 – نسخة قرئت على المؤلف، وأثبت عليها ما يفيد سماعه لها من أمثلته:

كتاب النشر في إحدى نسخه التي اعتمدها أيمن رشدي سويد.

وكتاب التيسير العجيب في تفسير الغريب لابن المنير الإسكندري المالكي في نسخة لاله لي بتركيا، فقد قرئت عليه كما أثبت ذلك على حواشي النسخة وفي آخرها.

ومن أمثلتها كتاب الحديقة في علوم الحديث لابن مرزوق التلمساني، وكذا مختصرها الروضة كلاهما من خط تلميذه زيان بن فايد الزواوي القسنطيني، وأثبت قراءتها عليه في آخرها في نسخة الأسكوريال بإسبانيا.

5 – نسخة منقولة عن نسخة المؤلف، أو قوبلت على نسخة المؤلف ومثالها:

فتوى في الحضانة أحمد بن قاسم البوني الجزائري إذ ثبت في آخرها أنها قوبلت على نسخة المؤلف3.

ومنها نسخة من تفسير ابن كثير اعتمدها سامي سلامة في تحقيقه(1)

---

(1) انظر تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 35؛ قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد ص13؛ وتحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان ص 242.

(2)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مقدمة تحقيق سامي سلامة، ج1/ ص35.

3 منها نسختان، إحداهما بزاوية طولقة، والأخرى بالمكتبة الوطنية بالجزائر؛ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج2/ ص63.

(إسماع الأصم وشفاء السقم في الأمثال والحكم) لأبي راس المعسكري الجزائري (ت12(2)

ومن أمثلتها كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني في إحدى النسخ التي اعتمدها الشيخ محمود شاكر في تحقيقه(3)

ومنها كتاب: المحاكمات بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية ليحيى الشاوي النايلي الجزائري المالكي (ت 1096 هـ).فنسخة المكتبة الأزهرية مقابلة على أصل المؤلف(4).

ومن أمثلتها كتاب (السعي المحمود في ترتيب العساكر والجنود) لمحمد ابن العنابي من نسخة الأزهرية حيث ذكر ناسخها أنه نقلها من نسخة المؤلف في حياته.

ومنها: لسان الميزان، للحافظ ابن حجر، بخطّ أحد تلامذته؛ قرئت على المؤلف ثم قوبلت على نسخة المؤلف في سنة 852 هـ(5).

6 – نسخة كتبت في عصر المؤلف، وأثبتت عليها سماعات من العلماء.

7 – نسخة كتبت في عصر المؤلف وليس عليها سماعات وأمثلتها كثيرة مثل: نسخة من المقاصد الحسنة في كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للحافظ شمس الدين السخاوي (ت 902 هـ) نسخت سنة: 894 هـ(6).

8 – نسخة كتبت بعد عصر المؤلف وليس عليها سماعات، وهذا كثير جدا وشائع.

وهناك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة؛ كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الإسقاط.

وإذا كان بين أيدينا نسختان: نسخة قديمة كثيرة التصحيفات، والتحريفات، والنقصان، وأخرى حديثة لكنها صحيحة، فالأولى الاعتماد على الحديثة الصحيحة؛ لأن سلامة النسخة الحديثة يكون راجعًا إلى كونها مكتوبة

---

(1)تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مقدمة تحقيق سامي سلامة، ج1/ ص37.

(2) قد وثقها الدكتور سعد الله في تاريخ الجزائر الثقافي (2/ 180) فقال: المكتبة الملكية. الرباط، 5553 في 44 ورقة من الحجم الصغير، وتعود هذه النسخة إلى سنة 1234، أي أثناء حياة أبي راس، وقد تكون آخر ما ألف، لأنه غير مذكور في قائمة تأليفه الأخرى التي ذكرها في (فتح الإله ومنته). والغالب على الظن أن النسخة بخطه.

(3) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، مقدمة تحقيق محمود شاكر ج1/ ص7.

(4) فهرس مخطوطات الأزهر الشريف ج1/ ص275.

(5) فهرس مخطوطات برنامج خزانة جمعة الماجد ج8/ ص410.

(6) فهرس مخطوطات الأزهر الشريف ج4/ ص490.

بخط ناسخ محقق، له دراية فلم يقع في الخطأ أثناء عملية النسخ، ويكون سبب إتقانها أنها منقولة عن نسخة أخرى قديمة صحيحة.

كيفية تحديد تأريخ النسخ المخطوطة:

الأمر لا يخلو من احتمالين:

10- أن يصرح الناسخ بتاريخ النسخ؛ والعادة أن يكون في آخر الكتاب وربما أرّخه في أماكن أخرى.

11- ألا يصرح الناسخ بالتأريخ فحينئذ على الباحث أن يجدّ في البحث عن القرائن والشواهد والأمارات التي تميز تأريخ كل نسخة عن الأخرى، ولو بالتقريب، وهذه القرائن قد تأتي بين السطور أو على الهوامش؛ ومن القرائن معرفة اسم الناسخ، وعصر النسخ، ومن القرائن أيضا نوع الخط وطريقة الكتابة، ومن القرائن أيضا نوع الورق والحبر المستعملين في عملية النسخ، ومما يستعمل حديثا في تحديد تقريبي لتاريخ النسخ العلامات المائية الموجودة على الورق ولها طرق تفصيلية تبحث في مظانها(1)..

فإذا لم توجد أمارة توقف الباحث عن تعيين التاريخ حتى يتبين له.

المرحلة الرابعة: ترميز النسخ واختيار النسخة الأصل

بعد أن يتم الباحث ترتيب النسخ من حيث درجة الوثاقة؛ يختار أفضلها ويتخذها أصلا ينسخه، ثم يقابل عليه بقية النسخ؛ كما يجب عليه أن يجعل لكل نسخة رمزًا يصطلح عليه كأن يأخذه من اسم المكتبة أو الخزانة فيرمز بـ "ج" لنسخة من المكتبة الوطنية الجزائرية، و"ت" للمكتبة الوطنية التونسية؛ ونحو ذلك؛ ولا مشاحة في الاصطلاح في الترميز والإشارة للنسخ بشروط:

الاختصار: وذلك لئلا يثقل حاشية التحقيق بطول الكلام.

الوضوح والتمايز: فلا يصح أن يتخذ اصطلاحات متقاربة للنسخ كأن يرمز للأولى: ج، والثانية ح، والثالثة خ؛ لأنها متقاربة في نظر القارئ فيوقعه في الوهم؛ بل الواجب أن تكون المصطلحات متمايزة.

الاطراد: أي أن يطّرد الرمز للنسخة في جميع العمل فلا يصح أن يسميها تارة الأصل، وتارة الأم، وتارة النسخة أ وهكذا؛ بل يلتزم مصطلحا واحدا في جميع بحثه.

---

(1) العلامات المائية هي: هي العلامة التي وضعت لتميز الكاغد الأوربي عن الكاغد العربي، وهي اختراع عربي ظهر منذ نهاية القرن السابع الهجري وقلدها صناع الورق الأوربيون وجعلوا لكل مصنع علامة معينة، فكانت تحتوي أحيانا على الحروف الأولى من اسم صاحب المصنع؛ وقد تساعد العلامات المائية في التثبت من صحة نسبة المخطوط أو زمانه أو مكانه. انظر: مصطلحات المخطوط العربي، شوقي بنبين، ص235؛ علم الاكتناه العربي، قاسم السامرائي، ص295.

المحاضرة التاسعة: تتمة مراحل التحقيق

توثيق نسبة المخطوط لمؤلفه وتحقيق اسم الكتاب واسم المؤلف

المرحلة الخامسة: توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه

تحقيق نسبة الكتاب قضية بالغة الأهمية، فيجب أن يتعرف المحقق مؤلف الكتاب الذي يريد تحقيقه؛ إذ هو واضعه وصانعه؛ ومن تمام الأمانة ومن حقّ مؤلّفه ألا ينسب إليه إلا ما ألّفه.

فإذا كان الأمر كذلك فلا يخلو من احتمالات نذكر منها:

الاحتمال الأول: أن تصرح النسخ الخطية وكتب التراجم بنسبة الكتاب إلى مؤلف ما، فتتوافق وتتعاضد بينها؛ فحينئذ لا إشكال لوضوح الطريق وسهولته؛ وهذا حال كثير من النسخ الخطية.

الاحتمال الثاني: أن تصرح النسخ الخطية بنسبته لمؤلف معيّن، ولكن لا نجد في كتب التراجم ما يثبت ذلك؛ وهذا أيضا لا حرج في اعتماده لأن عدم ذكره في كتب التراجم لا يدل على عدم صحة نسبته يقول الدكتور مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب: "وعدم ذكر الكتاب في كتب التراجم والطبقات لا يصحّ وحده أن يكون مؤديا إلى الشك في نسبة الكتاب إلى مؤلفه؛ إذ لم تدَّع كتب التراجم يوما أنها أحصت جميع مؤلفات العلماء الذين يرد لهم ذكر فيها؛ ولدينا أمثلة كثيرة على ذلك" ثم مثّل بكتاب الأمثال لمؤرج السدوسي، وكتاب البئر لابن الأعرابي(1).

ولكن لا بد من التريّث في مثل هذا الموقف، وأخذ الحذر بالبحث عن قرائن أخرى تؤيد صحة النسبة أو تنفيها؛ ومما يؤيد صحة النسبة:

- ✓ وثاقة تلك النسخ الخطية.
- ✓ مطابقتها لأسلوب المؤلف وآراءه المذكورة في كتب أخرى له، أو فيما نقلت عنه المصادر الأخرى.
- ✓ ومما يضعف صحة النسبة أو ينفيها:
- ✓ منافاة نص المخطوط لطريقة المؤلف المعهودة؛ منهجية كانت أو علمية أو مذهبية.
- ✓ وجود قرائن تاريخية في النصّ المحقق كأن يذكر فيه حوادث وأشخاص لم يدركهم المؤلف؛ وقد مثل لذلك الشيخ عبد السلام هارون بكتاب: تنبيه الملوك والمكايد، المنسوب للجاحظ "255هـ" فلما درس الأستاذ عبد السلام هارون نصه وجد بين سطوره ما ينفي هذه النسبة تمامًا؛ إذ وجد من بين أبوابه: نكت مكايد كافور

(1) مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب ص 74، 75.

الإخشيدي، ومكيدة توزون بالمتقي بالله، وكافور الإخشيدي كان يعيش في الفترة بين سنتي 192-257هـ، والمتقي كان يعيش في الفترة بين سنتي 297-357هـ أي: بعد وفاة الجاحظ بنحو أربعين سنة(1).

الاحتمال الثالث: أن ينسب في النسخ الخطية لمؤلف بعينه؛ بينما نجد في كتب التراجم تشابها أو تطابقا في أسماء المؤلفات بين أكثر من شخص واحد وهو أمر شائع جدًّا؛ فيجوز حينئذ إثبات النسبة الموجودة على المخطوط بشرط انتفاء موانع الإثبات، وذلك بتتبع القرائن الداخلية في النص المحقق إثباتا أو نفيا؛ مثل تحديد المذهب أو التاريخ، وكذا تحكيم قرائن خارجية مثل النقول عن الكتاب أو ما وصف به في كتب التراجم وغيرها.

الاحتمال الرابع: خلوّ الكتاب من النسبة في النسخ المخطوطة؛ مع وجود نسبته في كتب التراجم وغيرها؛ فهذا يتريث الباحث حتى يجمع القرائن الكافية للإثبات أو النفي يقول السيد رزق الطويل:" ويمكن محاولة ذلك بقراءة جيدة للنص المخطوط، فقد يعثر القارئ على اسم المؤلف، أو على عصره، أو يذكر أثناء الصفحات اسم أحد شيوخه، وقد يعرض آراء منسوبة إلى المؤلف المجهول، وهذه الآراء معروفة لدى جمهرة العلماء صاحبها وقائلها.

وفي أغلب الظن سيعثر الباحث على أمارات، أو إشارات تدل على مؤلف بعينه، يغلب على الظن نسبة المخطوط إليه، أو على الأقل تضييق دائرة الظنون." (2)

وإذا لم نصل إلى القطع يمكن أن ينشر النص المخطوط بنسبة مجهولة، بقصد أن ييسر قراءته للناس، ويذكر المحقق جهوده التي بذلها وما انتهى إليه الأمر بشأنها.

وعلى العموم فالوسائل المعينة على توثيق النسبة وتأكيدها، أو إبطالها وتزييفها، كثيرة: عقلية ونقلية نلخصها فيما يلي:

- البحث في كتب المؤلّف؛ أو تلاميذه ومن جاء بعده، مما قد يكون من إشارات ونقول عنه.

- البحث في كتب العلم الذي صنّف فيه المخطوط؛ فالمعروف أن كتب العلم الواحد تشترك في النقل بعضها من بعض؛ وكلما كان العلم أقرب صلة بموضوع المخطوط كلما زاد احتمال وجود قرائن.

ومن أمثلة ذلك: أني أثناء تحقيقي لكتاب معاني القرآن لقطرب ابن المستنير وجدت كثيرا من النصوص في كتب معاني القرآن التي جاءت بعده كمعاني النحاس والزجاج؛ ثم الكتب القريبة منها ككتاب المحتسب في توجيه شواذ القراءات لابن جني؛ ثم بحثت في كتبا أخر تشترك معه في معالجة مسائل اللغة فوجدت نقولا عنه في كثير من كتب اللغة ككتاب الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، أو كتاب خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي.

---

(1) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 43؛ مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص204.

(2) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 203.

– فهارس المؤلفين والكتب.

– كتب التراجم والطبقات والبرامج والأثبات والإجازات وغيرها.

– فهارس المخطوطات في المكتبات العامة والخاصة؛ إلا أن إثبات النسبة من مجرد وجودها في فهرس للمخطوطات أمر ضعيف؛ لأن غالب القائمين على ذلك ليسوا من أهل الاختصاص؛ اللهم إلا بعض الفهارس التي يقوم عليها علماء متخصصون.

– قراءة النص لعل الباحث يجد فيه ما يؤكد خطأ النسبة المثبتة على الصفحة الأولى، أو ما يشير إلى علم آخر هو أولى بنسبة المخطوط إليه.

المرحلة السادسة: ضبط عنوان الكتاب، واسم المؤلف

قد يكتب على المخطوط العنوان الذي وضعه له مؤلفه على الصفحة الأولى، أو ذكره في مقدمة كتابه، أو أشار إليه في خاتمة الكتاب، أو أثنائه.

وقد يأتي المخطوط بلا عنوان، وذلك يرجع لضياع الورقة الأولى، أو يكون هناك خرق في موضع العنوان بفعل الأرضة، أو بتلاعب النساخ والتجار لحاجة في نفوسهم، أو يكون العنوان مطموسًا بسبب الرطوبة.

وهناك وضع آخر بأن يأتي المخطوط وقد تغير عنوانه إما للجهل بعنوانه، أو تزييف العنوان لأهداف شخصية، أو تجارية، أو بسبب اجتهاد خاطئ.

في الحالتين الأخيرتين يمكن التعرف على العنوان الصحيح للكتاب بما يأتي:

1 – القراءة المتأنية للكتاب.

2 – الرجوع إلى فهارس الكتب للوقوف على العنوان، وذلك بذكر موضوع الكتاب، أو مؤلف الكتاب.

لكن على الطالب ألا يثق كثيرا في كتب الفهارس إذ قد يقع فيها خلل من عدة جهات:

- ✓ من جهة سوء الطبعات.
- ✓ من جهة اشتباه الأسماء على المؤرّخين.
- ✓ من جهة ظاهرة الاختصار في أسماء الكتب.

ومن أمثلته:

نسب صاحب هدية العارفين لابن المنيّر الإسكندراني المالكي كتابا بعنوان:"مُخْتَصر التَّهْذِيب لِلْبَغوِيِّ" وهذا خطأ والصواب أنه مختصر التهذيب للبراذعي المالكي والمقصود تهذيب المدونة(1)؛ والذي أوقعه في الخطإ هو

(1) هدية العارفين، إسماعيل باشا الباباني البغدادي، ج1/ ص99.

اختصار تسمية الكتاب فللبغوي كتاب التهذيب في الفروع للشافعية(1)، وللبراذعي تهذيب المدونة في الفقه المالكي.

وتبقى بعد ذلك مهمة المحقق عند الاختلاف في تسمية كتاب ما، أن يختار الاسم الملائم لمضمون الكتاب، أو لقرائن أخرى تدل عليه.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الدكتور أيمن رشدي سويد في تسمية كتاب النشر: إذ قد اشتهرت تسميته في الطبعات السابقة باسم (النشر في القراءات العشر)؛ والذي وجده في النسخة الخطية المعتمدة بالإضافة إلى نصّ ابن الجزري في كتب أخرى فاختار أن يكون عنوانه: (نشر القراءات العشر)(2).

ومن أمثلة ذلك الخلاف الواقع في تسمية كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة حيث يقول محققه سزكين: " ذكر ابن النديم كتبا لأبي عبيدة تتصل بالقرآن: «مجاز القرآن»، مجاز القرآن و «غريب القرآن»، و «معانى القرآن» ثم «إعراب القرآن»، وكذلك صنع من جاء بعد ابن النديم... والذي نظنه أن ليس هناك لأبي عبيدة غير كتاب «المجاز»، وأن هذه الأسماء، أخذت من الموضوعات التي تناولها «المجاز» فهو يتكلم في معانى القرآن، ويفسّر غريبه وفى أثناء هذا يعرض لإعرابه. ويشرح أوجه تعبيره وذلك ما عبّر عنه أبو عبيدة بمجاز القرآن فكلٌّ سمّى الكتاب بحسب أوضح الجوانب التي تولّى الكتاب تناولها... على أننا حين نذهب إلى هذا نستند إلى نصين يثبتانه فهناك عالمان من علماء الغرب الإسلامي يصرحان بالذي نظنه ففي طبقات النحويين للزبيدي" سألت أبا حاتم عن غريب القرآن لأبي عبيدة الذي يقال له المجاز "، وفي فهرس ابن خير الإشبيلي: "... وأول كتاب جمع في غريب القرآن ومعانيه كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى وهو كتاب المجاز" على أن نسخ «المجاز» تحمل هذا الاضطراب في اسم الكتاب ففي نسخة إسماعيل صائب نجد العنوان: «كتاب مجاز القرآن» في أول الجزء الأول، وفى آخره: «النصف الأخير من كتاب غريب القرآن». وفى نسخة مراد منلا يوجد عنوان الكتاب هكذا: «كتاب المجاز لتفسير غريب القرآن»، وتشبهها عبارة الختام في نسخة تونس(3).

ومن أمثلة ذلك ما وجدته من اختلاف في تسمية كتاب قطرب فأحصيت أكثر من أربعة أسماء: معاني القرآن، غريب القرآن، مجاز القرآن، مشكل القرآن، ثم ترجح لي بعد الدراسة أن هذه العناوين اختصار للعنوان الأصلي الوارد في النسخة المخطوطة "معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه".

وأما أسماء المؤلفين، فيقع فيها الخطأ نتيجة التشابه بين الأسماء، منها:

---

(1) هدية العارفين، إسماعيل باشا الباباني البغدادي، ج1/ ص312.

(2) النشر في القراءات العشر، مقدمة تحقيق أيمن رشدي سويد، ص61.

(3) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر ابن المثنى، مقدمة تحقيق فؤاد سزكين، ص 17.

اسم الأب مع الابن، وأحيانا مع الجد.

مثاله: كتاب (الْمسند الصَّحِيح الْحسن من أحاديث السُّلْطَان أبي الْحسن) نسبه في هدية العارفين لابن مرزوق الحفيد(ت 842هـ) والصواب أنه لابن مرزوق الخطيب الجدّ (ت727) (1)،

أو يقع التشابه في الكنى والألقاب، مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي "175هـ" والخليل بن أحمد أبو عبد الله المتوفى سنة 279هـ، ومن هنا نسب، د. رمضان عبد التواب إلى الأول كتاب معاني الحروف سنة 1969م، ثم جاء د. رمضان ششن في نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا 1/ 459، ونص على أن هذا الكتاب وكذلك كتاب جمل الإعراب للثاني "379هـ" (2).

وكذلك تعدد في كتب التراث كثير من الأسماء والنسب والألقاب المتشابهة:

مثل الأنباري: أبو البركات أو أبو بكر.

اسم ابن تيمية: الابن والأب والجد.

الفكون الأب والابن والحفيد (3).

وغير ذلك؛ من العائلات العلمية التي تتشابه أسماء أفرادها وتتداخل.

ومن هنا فمن واجب المحقق أن يرجع إلى كتب الفهارس، والتراجم، ويستعين في كشف الاشتباه وإزالته بالكتب التي عنيت بالمؤتلف والمختلف، والمتشابه، ونحو ذلك، وفي تراثنا منها كثير وأحسنها:

كتاب المشتبه في الرجال للذهبي.

وتوضيح المشتبه للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي.

وتبصير المنتبه للحفظ ابن حجر.

وبها يضبط كثيرا من الأسماء المتشابهة ضبطا صحيحًا قويمًا(4).

---

(1) هدية العارفين، إسماعيل باشا الباباني البغدادي، ج2/ ص192.

(2) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 207.

(3) انظر: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، أبو القاسم سعد الله، ص37.

(4) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 207.

المحاضرة العاشرة : تتمة مراحل التحقيق

المقابلة بين النسخ

المرحلة السابعة: المقابلة بين النسخ

قد سبق للباحث أن ميّز بين النسخ ورتَّبها؛ وعلى ضوء ذلك تقوم عملية المقابلة بين النسخ وفق القانون التالي(1):

إن كانت النسخة بخط المؤلف أو قرئت عليه أو عليها خطه أو إجازاته فليتخذها أصلا؛ وليجعل فروق النسخ الأخرى كلها في الهامش ولا يثبت في المتن منها شيئا، حتى ولو كانت النسخ الأخرى أكثر ملاءمة لسياق الكلام؛ وعلى هذا جرى عمل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تحقيقه لكتاب الرسالة للإمام الشافعي رحمه الله.

أما إذا لم يحصل منها نسخة بهذا الوصف فللمحققين طريق في إثبات الفروق:

الأولى: أن يختار أهم النسخ ويتخذه أصلا، ويذكر ما خالفه في الهامش وهذه طريقة المحدثين.

الثانية: أن يجعل ما اتفقت عليه النسخ في متن الكتاب وما اختلف فيه يثبت منه الأنسب للسياق ويشار لما وجد في بقية النسخ في الهامش.

الثالثة: وهي عدم اختيار نسخة ما بل الاعتماد على عدة نسخ في آن واحد؛ وهذه الطريقة تطلق الحرية للناشر وتسمى طريقة النص المختار، ولكن لا يؤمن معها الزلل إلا إذا كان الناشر متمكنا في معرفة مصنف الكتاب ولغته وأسلوبه ومعرفة الكتاب نفسه.

والأفضل اعتماد نسخة ومقابلتها بغيرها.

خطوات المقابلة بين النسخ:

الخطوة الأولى من خطوات المقابلة: قراءة النسخة الأصل بالطريقة التالية:

– أن يطالع النسخة جيّدا، ويكرر ذلك ليتمرّس في شيئين اثنين مهمّين:

1) التمرس بأسلوب المؤلف في الكتابة وطريقة بناء الجمل والتعبير عن أفكاره؛ وأدنى صور هذا التمرس أن يقرأ المحقق المخطوطة المرة تلو المرة، حتى يخبر الاتجاه الأسلوبي للمؤلف، ويتعرف خصائصه ولوازمه، فإن لكل

(1) انظر قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد ص32؛ وتحقيق التراث بين القديم والحديث، الصادق الغرياني ص95، 96.

مؤلف خصيصة في أسلوبه، ولازمة من اللوازم اللفظية أو التعبيرية، كما أن لكل مؤلف أعلامًا خاصة تدور في كتاباته، ومعاني واصطلاحات يديرها في أثنائه.

وأعلى صور التمرس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر مستطاع من كتبه، ليزداد خبرة بلغته وأسلوبه ويستطيع أن يوجد ترابطًا بين عباراته في هذا الكتاب وذاك؛ ومعرفة ذلك مما يعين في تحقيق المتن، والتهدي إلى الصواب فيه(1).

ومما يلحق بهذا: الإلمام بموضوع النسخة المخطوطة؛ لأنه سيتعرف على هذا العلم واصطلاحاته وأعلامه ومسائله؛ أو تلك المسألة وأصولها وفروعها، وغير ذلك مما يساعده في حسن القراءة.

2) التمرّس بخطّ الناسخ وطريقة رسمه للحروف وضبطه للكلمات والرموز التي يستعملها؛ ويمكن تفصيلها في ما يلي(2):

على الطالب أن يلاحظ أن الخطوط أو الرموز المستعملة من طرف المؤلفين والنساخ تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص؛ إلا أن ها هنا أمورا متكررة يحسن بالطالب معرفتها تتعلق ببعض الاصطلاحات.

فبعض الكتابات يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة، ولا سيما تلك المخطوطات التي لا يطرد فيها النقط والإعجام، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي، ولهذا الخط صوره الخاصة ونقطه الخاص، بل رسمه الخاص. قال الشيخ نصر الهوريني: "وكذلك أهل الأندلس يكتبون في غير المصحف الألف الحشوية الممالة بالياء، كما يدل له قول القاموس: "بُنَيل" بضم الباء وكسر النون جد مسلم بن محمد الشاعر الأندلسي؛ والأصح أنه ممال، ولكنهم يكتبونه بالياء اصطلاحا"(3).

ولكل كاتب من الكتاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك، فبعضهم يقارب بين رسمي الدال واللام، أو بين رسمي الغين والفاء؛ فلا يفطن للفصل بينهما إلا الخبير.

كما أن كثيرًا من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائي؛ وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة وبالرجوع إلى كتب الرسم، ومن أجمعها "المطالع النصرية" للشيخ نصر الهوريني.

---

(1) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 55.

(2) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 48 وما بعدها.

(3) تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، ج14/ ص70.

ومما ينبغي هنا تمييز طريقة النقط وعلامات الضبط؛ نلخص بعض مظاهرها فيما يلي(1):أن النقط تختلف طرائقه في الكتابة المشرقية والكتابة المغربية؛ ففي الأخيرة تنقط الفاء بنقطة من أسفلها، والقاف بنقطة واحدة من أعلاها، وتنقط الياء التي هي صورة الهمزة.

علامات الضبط في المخطوطات وبعض وظائفها ومعانيها:

في الكتابات القديمة لم تترك الحروف المهملة دون ضبط بل توضع بعض العلامات الدالة على إهمال الحروف من النقط وخاصة عند تشابه الكلام واحتماله ومن هذه العلامات:

فمثلا حرف السين ينقط بثلاث من أسفله، إما صفا واحدا وإما صفين، وبعضهم يكتب سينا صغيرة "س" تحت السين.

ويكتبون تحت حرف الحاء "ح" تحت الحاء المهملة.

ومن الكتاب من يضع فوق المهمل أو تحته همزة صغيرة "ء" ومنهم من يضع خطا أفقيا فوقه " " ومنهم من يضع رسما أفقيا كالهلال /، ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم .

وفي بعض الكلمات التي تقرأ بالإهمال والإعجام معا قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معا، وذلك مثل "التسميت" و"التشميت" أي تشميت العاطس، يضعون أحيانا فوق السين نقطًا ثلاثًا وتحتها كذلك التشميت، وإشارة إلى جواز القراءتين. و"المضمضة" و"المصمصة" تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها، تجويزًا لوجهي القراءة.

وفي الإعجام –أي الشكل والضبط– يحتاج المحقق كذلك إلى خبرة خاصة؛ ومما يلحق بالضبط هنا: – القطعة، أي الهمزة، وهي صورة رأس عين توضع فوق ألف القطع، أو على الواو والياء المصورتين بدلا من الألف أو في موضع ألف قد حذفت صورتها مثل ماء وسماء. وفي الكتابة القديمة كثيرا ما تهمل كتابتها فتلتبس ما بكلمة "ما" وسماء بالفعل "سما".

والهمز المكسورة تكتب أحيانا تحت الحرف وتكتب أحيانا فوقه.

والمدة، وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع، قد ترد في الكتابة القديمة فيما لم نألفه، نحو "مآ" التي نكتبها ماء بدون مدة.

والشدة، وهي رأس حرف الشين، نجدها في الكتابة القديمة حينا فوق الحرف، وآنا آخر تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة. ونجد خلافًا في كتابتها مع الفتحة فأحيانًا توضع الفتحة فوق الشدة، وأحيانًا تكتب الفتحة تحت

---

(1) ملخصة من: تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص49 وما بعدها؛ قواعد تحقيق المخطوطات، للمنجد، ص16-18؛ مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب ص 87 وما بعدها؛ تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان ص210 وما بعدها.

الشدة؛ فيتوهم القارئ أنها كسرة مع الشدة، مع أن وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات العتيقة؛ والضمة يضعها المغاربة تحت الشدة، وفي كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة إذا كان مدغمًا في آخر من نهاية الكلمة السابقة مثل "بل رّان"، "يقول أهلكت مالا لّو قنعت به".

والشدة في الكتابة المغربية تكتب كالعدد "٧" شديدة التقويس.

وهذه صورة من نسخة مفتاح باب الجنة لابن مرزوق التلمساني الحفيد:

وفي النسخة المغربية من كتاب المحتسب لابن جني "78 قراءات دار الكتب" وجد الأستاذ عبد السلام هارون أن الشدة توضع مشابهة للعدد "٧" فوق الحرف للدلالة على الشدة والفتحة ومشابهة للعدد "٨" فوقه للدلالة على الشدة والضمة. أما الشدة والكسرة فيعبر عنهما بالرسم "٨" لكن تحت الحرف[1].

وتخفيف الحرف، أي مقابل تشديده، يرمز إليه أحيانا بالحرف "خ" أو بإشارة "خف" إشارة إلى الخفة.

وهناك بعض الإشارات الكتابية، ومنها علامة الإلحاق التي توضع لإثبات بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب. وهي في غالب الأمر خط رأسي يرسم بين الكلمتين يعطف بخط أفقي يتجه يمينًا أو يسارًا إلى الجهة التي دون فيها السقط هكذا: ⌒ أو ⌐ أو ⌐ أو ⌐

وبعضهم يمد هذه العلامة حتى تصل إلى الكتابة الملحقة التي يكتب إلى جوارها كلمة "صح"، أو "رجع"، أو "أصل". وبعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين الأسطر في صلب الكتاب.

وهناك علامة التمريض، وهي صاد ممدودة "صـ" توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها، وتسمى هذه العلامة أيضا علامة التضبيب[2]..

وعلامة التثليث اللغوي، وهي "ث" توضع فوق الكلمة اقتباسًا من كلمة التثليث.

وأحيانًا يوضع الحرف "ض" في وسط الكلام، إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول عنه. وكذلك الحرف "ء" رأس العين، إشارة إلى "لعله كذا":

وقد يكتب الحرف "ظ" في الهامش أيضًا إشارة إلى كلمة "الظاهر". وتوضع (كذ) في بعض الهوامش إشارة إلى أنه "كذا في الأصل".

وإذا كان هناك خطا ناشئ من زيادة بعض الكلمات فإنهم يشيرون إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفا عليه من جانبيه بهذا الوضع ⌒، وأحيانا توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين "o...o" أو بين

1 تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 51.

2 تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 51.

نصفي دائرة " (...) " وأحيانا توضع كلمة "لا"، أو "من"، أو "زائدة" فوق أول كلمة من الزيادة ثم كلمة "إلى" فوق آخر كلمة منها.

وفي التقديم والتأخير توضع فوق الكلمتين أو العبارتين "ا" و"ا"؛ أو يوضع الحرفان "خ" و"ق" أي تأخير وتقديم. "م" "م" أي مقدم ومؤخر.

وكذلك الأرقام تحتاج إلى خبرة خاصة، وهذه صورة الأرقام التي ترد في بعض المخطوطات القديمة وهي "(٦٥٤٣٢١)". وأحيانا تكتب الاثنان والأربعة والخمسة هكذا (٥٤٧).

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات القديمة ولا سيما في كتب الحديث مثل[1]:

ثنا= حدثنا./ ني= حدثني./ نا= حدثنا، أو أخبرنا. / دثنا= حدثنا. / أنا= أنبأنا، أو أخبرنا.

أرنا= أخبرنا، في خط بعض المغاربة./ أخ نا= أخبرنا، في خط بعض المغاربة. / أبنا= أخبرنا./ قثنا= قال حدثنا.

ح= تحويل السند في الحديث./ صلعم= صلى الله عليه وسلم. / ص م= صلى الله عليه وسلم / ع م= عليه السلام. وكتابة هذه الثلاثة مكروهة عند الفقهاء وقد استعملها العجم.

رضي= رضي الله عنه./ المصـ= المصنف بكسر النون./ ص= المصنف بفتح النون، أي المتن./ ش= الشرح./ الشـ= الشارح. / س= سيبويه.

أيضـ= أيضا./ لا يخ= لا يخفى. للعجم في الكتب العربية./ الظ= الظاهر./ نعم= ممنوع. للعجم في الكتب العربية./ م= معتمد، أو معروف، استعمل الأخيرة صاحب القاموس ومن بعده./ ح= حينئذ / إلخ= إلى آخره./ اهـ= انتهى، أو إلى نهايته./ ع= موضع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

ح= أبو حنيفة، أو الحلبي. / حج= ابن حجر الهيثمي في كتب الشافعية. / م ر= محمد الرملي. / ع ش= علي الشبراملسي. / ز ي= الزيادي./ ق ل= القليوبي. / شو= خضر الشوبري. / س ل= سلطان المزاحي. / ح ل= الحلبي. / ع ن= العناني. / ح ف= الحفني. / ط= الإطفيحي. / م د= المدابغي. / ع ب= العباب. / س م= ابن أم قاسم العبادي. / ح= حينئذ، في غير كتب الحديث وكتب الحنفية./ ح= الحلبي عند الحنفية.

فهذه بعض الرموز والمصطلحات والمختصرات التي وجدت في المخطوطات العربية؛ والملاحظ أنها تختلف كثرة وقلة، ومعنى ودلالة، باختلاف الزمن والمذهب والعلوم وكذا اختلاف النساخ.

وبعضها يكون اصطلاحا خاصًّا بكتاب معين.

---

1 تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 52.

فكل هذا ينبغي أن يكون الطالب على دراية به؛ فإن وقف على شيء لم يعرفه سعى في التعرف عليه.

الخطوة الثانية من خطوات المقابلة: كتابة النسخة التي اتخذها الباحث أصلا

ويكون ذلك باتباع الطريقة التالية:

• إما أن يكتبها بقلم الرصاص على أوراق مناسبة، ينسخ نحو نصف الصفحة ويترك النصف الأسفل لإثبات ما تسفر عنه المقابلة بين النسخ؛ كما ينبغي عليه ترك هوامش وإبعاد الأسطر بعضها من بعض؛ هذا إن كان يكتب على الورق.

• وله أن يكتب على جهاز الحاسب مباشرة فلا يحتاج إلى ما سبق؛ وتكون طريقة الكتابة بأن يقسم شاشة الجهاز الحاسب إلى نصفين الفوق للنسخة المخطوطة والأسفل لملف الوورد يكتب عليه بهذه الطريقة.

ويمكنه أن يستعين بمن يملي عليه من جهاز آخر.

• ويشترط إعادةُ مقابلةِ ما نسخه الباحث على النسخة التي اتخذها أصْلا ليتأكد من عدم غلطه.

• وأن تكون المقابلة من شخصين؛ إن تعسر عليه قراءة كلمة ما أو لم يفهم وجهها؛ فليشر إلى ذلك؛ في الهوامش.

• فإن تعذر عليه إيجاد شخص آخر للمقابلة، فليحتل لذلك بأن يسجل النسخة التي اتخذها أصلا صوتيا؛ ثم ليقارن بها ما كتبه بحيث يشغل الصوت ويتابع بنظره ما كتبه، فيقيم بذلك السقط ويصحح الغلط؛ وهي طريقة ناجعة؛ قد جرّبتها مرارا.

• عليه ألا يتسرع في القراءة بل يقلب وجوه النظر في احتمالات القراءة.

• إن احتملت الكلمة أكثر من قراءة أشار إليها كلها؛ ثم سيأتي اختبارها واختيار المناسب منها إمّا[1]:

1) بمقارنتها بأسلوب المؤلف في مواضع أخرى من النسخة

2) أو بمقارنتها بطريقة الناسخ في رسم الحروف وضبطها

3) أو يرجئها إلى ما بعد المقابلة مع النسخ الأخرى.

• إذا لم يجد أي احتمالٍ للقراءة ترك مكانها بياضًا وأشار إليه؛ ثم سيأتي اختبارها بالطريقة نفسها.

الخطوة الثالثة من خطوات المقابلة: المقابلة بين النسخة الأصل والنسخ الأخرى

بعد أن يتمّ كتابة الأصل، يقابلها بغيرها من النسخ بالترتيب؛ والذي سيجده عند ذلك الأمور التالية:

1 – الزيادة.

1 تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 55.

2- النقصان.

3 - بياض أو خروم.

4 -أخطاء، أو تصحيف، أو تحريف.

والمحقّق إزاء هذه الأمور المشار إليها مطالب بأمرين:

الأول: إثبات الفروق بين النسخ؛ وهذه هي المرحلة الأولى في التحقيق، وتعرف بالتحقيق الابتدائي؛ والذي يثبت من الفروق بين النسخ هو ما كان له أهميته وأثر في النصّ، سواء من جهة المعنى أو من جهة سلامة اللغة والأسلوب؛ وأما ما كان من قبيل أوهام النساخ التي لا تأثير لها ولا يكاد يسلم منها أحد فلا تثبت في الهوامش، ويمكن الإشارة إليها بإجمال في مقدمة التحقيق؛ يقول الدكتور الغرياني:" اتبع الناس في الماضي طريقة المستشرقين، فكانوا يثقلون الحواشي بالفروق بين النسخ بتدوين كل فرق جاء في رسم كلمة مهما كان قليل الأهمية، يعلم الناطق بالعربية يقينا أنه لا يمثل قراءة أخرى للنص، وإنما هو بسبب سهو الناسخ أو جهله كأن يكتب "رمى" وفي نسخة "رما" أو في نسخة "هذا" وفي أخرى "هدا" بالدال... إثبات مثل هذه الفروق هو تثقيل للحواشي، وتسويد لها، لا طائل من وراءه؛ ولذلك لم يعد المحققون يثبتون من الفروق بين النسخ إلا ما له قيمة في قراءة النص... ولكن على المحقق إن وجد ذلك فاشيا في بعض النسخ أن يشير في المقدمة "(1)

الثاني: تقويم النصّ بالتصويب والتكملة والتعليق.

والغرض من تقويم النصّ ألا نكتفي بإثبات الفروق بين النسخ، ولكننا نقوّم معوجها، ونعالج خطأها؛ ويمكن تعريف تقويم النص بأنه: تحرير النص في شكل يجعله أقرب ما يكون إلى الصورة التي كتبها مؤلف الكتاب(2).

والفساد الذي يطرأ على النص في شكل صورة من الصور السابقة يرجع إلى سهو المؤلف، أو من غفلة الناسخ، أو جهله، أو تعمده لغاية "ما" أو بسبب من الإهمال والمؤثرات الطبيعية.

وهذا الباب تحكمه قاعدتان(3):

القاعدة الأولى: لا يجوز التصرف في نسخة المؤلف التي بخطه حتى وإن أخطأ خطئا بينا لا مرية فيه، وألحق بها البعض النسخة التي قرئت عليه أو عليها خطه أو إجازاته ؛ ويطلق عليها الشيخ عبد السلام هارون مصطلح النسخ العالية؛ يقول د محيي هلال سرحان:" يحرص المحقق على أن يثبت نص المؤلف الذي قامت الأدلة على أنه

---

(1) تحقيق التراث بين القديم والحديث، الصادق الغرياني ص 94.

(2) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص209؛ تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان، ص249.

(3) انظر: تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 67؛ قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد ص15؛ تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان ص 249.

ورد بخطه دون تغيير حتى ولو كان فيه خطأ أو سهو أو لحن، لأن ذلك يعطي حكما على مؤلفه، فإن وقع فيه خطأ أو سهو أو لحن أو نقص أو زيادة نبه المحقق عليه في الحاشية؛ وحكم النسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه أو ثبت عليها إجازته وتوقيعه كحكم نسخة المؤلف؛ وهكذا حكم نسخة تلميذه التي قرئت على المؤلف أو نسخة عالم معاصر للمؤلف ثبت حرصه وتحقيقه وتحريه ونباهته"(1).

القاعدة الثانية: ألا يجرؤ الباحث على التخطئة ولا يتسرع في التوهيم، بل يتحرى ويجتهد ويتثبت، ويتريث؛ ويتهم قراءته قبل أن يتهم النسخة بالخطإ.

مظاهر الفساد التي تحتاج إلى تقويم

ومظاهر الفساد التي تحتاج إلى تقويم تتمثل في:

1 – التصحيف. / التحريف. / الخطأ(2).

ويمكن كشف هذا الفساد(3):

بالقراءة المتأنية للنص.

والخبرة بأسلوب المؤلف.

وكذا مراجعة كتبه الأخرى إن تيسرت.

أو مراجعة الكتب المؤلفة في موضوع المخطوط نفسه.

وقد رد الدكتور الطناحي وقوع التصحيف إلى أسباب رئيسة أجملها في(4):

1– تشابه رسم الحروف وتساويها عددا مع إهمال النقط مثل: "ادَّهِنُوا غِبًّا" تصحفت إلى "اذهبوا عنا".

2– اختلاط الخط العربي بين مشرقي ومغربي فيقرأ "سفر" بدل "سقر" ونحو ذلك.

3– عدم المعرفة بلغات القبائل قول إحدى نساء تميم "تحسب عني نائمة" فتصحفت إلى " تحسب عيني نائمة" والصواب أنها نطقت الهمزة عينًا على لغة تميم والعبارة "تحسب أني نائمة"

4– قرب الحروف وبعدها من الكلمة الواحدة أو الكلمتين مثاله: من ذلك ما حدّث به بعضهم فقال:"حدثني فلان عن هندان المعتوه" يريد "عن هند أن المغيرة"؛ ومن قول مجاهد في تفسير قوله تعالى ﴿عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤] قال على جديلته أي طريقته، فصحفت إلى "على حَدٍّ يَلِيهِ"

---

(1) تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، محي هلال سرحان ص 249.

(2) انظر: تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 60، 67.

(3) انظر: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 209.

(4) قضية التصحيف والتحريف، محمد محمود الطناحي، ص 60.

5- خداع السماع وهو التصحيف السمعي مثاله: تصحيف بيت

ففقئت عين وَطَنَّ الضِّرْسُ - صحف إلى: ففقئت عين وَطَنَّت ضِّرْسُ

6- خفاء معنى الكلمة عند الناسخ أو القارئ فيعدل إلى كلمة مأنوسة عنده تؤدي المعنى مثاله: قول ابن جني "وإنما يسفر ويضح مع الاستقراء له" فتصحفت إلى"يستقر ويصح" ومثله قوله " والمسائل من هذا النجر تمتد وتنقاد" والنجر الأصل وتصحف في نسخة إلى "على هذا النحو".

7- الجهل بغريب كلام العرب، وأنماط التعبير عند القدماء والجهل بسياق الكلام.

8- الجهل بمصطلحات العلوم ما أثبته أحد الطلبة عن من ترجم له قوله" وفقد سمعته في البلد الفلاني" والصواب "أسمعته" أي سماعاته ومروياته، ومن ذلك "سَمَّعَهُ أبوه" تصحفت إلى "سَمِعَهُ أبوه"

9- الجهل بأسماء الأماكن والكتب وغيرها.

10- الإلف، وأكثر ما يظهر هذا في ضبط الأعلام مثل: عُلَيٌّ بن رباح يتصحف إلى عَلِيٍّ.

يقول محمود الطناحي رحمه الله:"وتقويم هذه الظاهرة يكون بمعرفة أسرار العربية وخصائص مفرداتها وتراكيبها، وتصرف هذه المفردات والتراكيب في كلام العرب، ثم إلمام كاشف بتاريخ هذه الأمة العربية، وأحوال رجالها وكتبها ومصطلحات علومها وكل ما يمتّ إليها بسبب"(1)

ولتقويم هذه المظاهر الثلاثة طريقتان(2):

الأولى: أن نبقي في النصّ الكلمة التي وقع فيها التصحيف أو التحريف أو الخطأ، ثم يوضع عليها رقم، ويذكر الصواب في الهامش، مع التعليل أو بدونه، مع الإشارة إلى نوع الخطأ.

والثانية: أن يذكر التصويب في صلب المخطوط، ثم نذكر في الهامش الكلمة على حالتها الأولى مع الإشارة إلى ما حدث فيها من الخطأ وتعليل القراءة المختارة، وهذه الطريقة أولى وأجدى؛ إلّا إذا كانت النسخة بخط مؤلفها أو قرئت عليه فحينئذ نتبع الطريقة الأولى.

2 - الخروم والبياض(3)

إذا كشفت المقابلة عن خروم أو بياض، فلنا أن نشير إلى أن هذا بياض أو خروم في الأصل، أو نأتي بعبارة تنسجم مع السياق توضع بين معقوفين، وتشير في الهامش إلى أنه من تأليف المحقق، ومكانها بياض في الأصل.

---

(1) قضية التصحيف والتحريف، محمد محمود الطناحي، ص 61.

(2) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 210؛ تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين، بشار عواد معروف، ص9؛ منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع ص 65 وما بعدها.

(3) قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد ص 16 وما بعدها؛ وانظر: منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع ص 65 وما بعدها.

3 - الزيادة والنقص[1]

إذا كشفت عن زيادة كلمة أو عبارة أو سطر في نسخة وعدم وجودها في نسخة أخرى، فإن كانت الزيادة في نسخة الأصل فقط، أو في الأصل وبعض النسخ الأخرى، تثبت الزيادة ويوضع لها رقم، ويشار في الهامش إلى أنها موجودة في كذا وغير موجودة في كذا.

وإن كانت الزيادة في غير نسخة الأصل والسياق يتطلبها، توضع مع الأصل بين قوسين، ويشار في الهامش إلى النسخة التي فيها الزيادة.

أما إذا كان السياق لا يقتضيها أو ثبت للمحقق أنها مقحمة من النساخ فلا تثبت في المتن بل يوضع رقم في الأصل على الموضع الذي كان ينبغي أن توضع فيه، وتثبت الزيادة في الهامش ويشار للنسخة التي وجدت بها[2].

وهذا التقويم الخاص بعملية الزيادة والنقصان داخل في مرحلة التحقيق الابتدائي.

أما تقويم الفساد بمظاهره الثلاثة السابقة فيدخل في مرحلة التحقيق النهائي التي هي إلى العلم والخبرة والفطنة أقرب منها إلى الصنعة.

---

(1) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 72؛ قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، ص16.

(2) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 72.

المحاضرة الحادية عشرة

مكملات التحقيق

يتطلب التحقيق جملة من المكملات تتمثل في: (التخريج/ التعليق/ التشكيل/ تقسيم النص/ الترقيم./ الفهارس)

وقبل أن نفصل الكلام عليها يجدر بنا الإشارة إلى أن أهل التحقيق اختلفوا في مكان إثبات هذه الحواشي على أقوال(1):

- فريق يجعل في الحواشي اختلاف النسخ ويفرد التعليقات في ملاحق آخر الكتاب.
- فريق ثاني يجعلهما معا في الحاشية ولكن يفصل بينهما بخط.
- فريق ثالث لا يثبت إلا النص ويجعل اختلاف الروايات مع التعليقات في آخر الكتاب.
- فريق رابع يجعلها كلها في الحواشي دون فصل بين اختلاف النص والتعاليق.
- والطريقة الأخيرة هي التي درج عليها المتأخرون؛ بل لا يكاد يوجد الآن من المحققين من يعمل بغيرها.

والقاعدة التي تحكم ما يكتب في الحواشي تنبني على أمور:

1- كونها خادمة للنص المحقّق؛ إما ببيانه أو رفع الإشكال عنه أو تتمة ضرورية له؛ فلا يصح الاستطراد الذي لا حاجة به إلا الاستكثار، وجلب النقول والأقوال دون مبرر.

2- الحرص على الاختصار، تجنبا لإثقال الهوامش بجلب النصوص وتفصيل الخلاف وتفريعه حتى يخرج عن قصد السبيل؛ فيغلب كلام المحقق على كلام صاحب الكتاب؛ وربما خرج العمل عن كونه تحقيقا لأمر آخر، وحينئذ فليُسمَّ شرحا أو نقدا أو تخريجا؛ ولينأ عن التحقيق فما هو من بابه(2)؛ يقول عبد السلام هارون: "ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمي إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من موضوع الكتاب، وهذا الأمر إن أعجب بعض العلماء فإنه حريٌّ ألا يعجب جمهرتهم، لذلك لم يكن بدّ من الاقتصاد في التعليق كما سبق القول"(3).

---

(1) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص81؛ قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، ص 24.

(2) انظر: قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد ص 23؛ ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، ص 24.

(3) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 75.

3- تدعيم ما يقرّر في الحاشية بما يؤيده من أدلة نقلية أو عقلية مع التأكيد على إثبات مصادر الباحث فيما يقول وينقل.

4- كونها مناسبة للعلم الذي ألف فيه الكتاب المحقق؛ فمثلا كتاب في القراءات ذكرت فيه مسألة حديثية أو فقهية عرضا لا ينبغي الإغراق في تتبعها وتفصيلها، بل تكفي الإشارة الخفيفة والإحالة إلى مظان تفصيلها؛ بينما لو كان المسألة في القراءات فحريّ بالباحث تفصيلها بما يناسب المقام.

5- أن يحاول المحقّق إشراك القارئ معه في النقد والترجيح والتعليل ببيان وجوه الاختلاف وعلة اختياره(1).

أنواع مكملات التحقيق:

1 – **النوع الأول: (التخريج):**

وهو إرجاع النصوص المنقولة إلى مصادرها الرئيسية التي استمدها منها المؤلف.

وعرفه بعض المعاصرين بقوله: "تحديد مواطن النقول في النص، وتصحيحها، وضبطها وإكمالها، ونسبة ما لم ينسب منها إلى مصادره، وأصحابه"(2)؛ ويستعمل فيما يأتي:

- ✓ الآيات القرآنية؛ وهل تخرج في المتن أم في الهامش على قولين كلاهما سائغ؛ إلا أن المختار أن تخرج في المتن بذكر السورة ورقم الآية بخط صغير؛ وذلك تجنبا لإثقال الهامش، ولأنها لا تعتبر زيادة على النصّ إذ واضعه كان مستحضرا لموضع الآية في ذهنه، وإنما لم يثبته في كتابه اكتفاء بحفظه.
- ✓ القراءات القرآنية، مع التركيز على تخريجها من مظانها وعلى بيان متواترها من شاذّها.
- ✓ الأحاديث النبوية؛ بتخريجها من مظانها وبيان درجتها من الصحة والضعف؛ إما بالرجوع إلى أهل الحديث المتخصصين ونقل أحكامهم عليه، أو بالاجتهاد إن كان المحقق أهلا لذلك وقليل ما هم(3)..
- ✓ آثار الصحابة والتابعين مع التركيز على تخريجها من مظانها، وأما بيان درجتها من الصحة والضعف فمع أهميته، فليس كوجوبه في الأحاديث النبوية.
- ✓ الأقوال المأثورة : كالحكم، والكلمات السائرة؛ تخرّج من كتب الأمثال والحكم والآداب.
- ✓ الشعر والخطب والوصايا والأمثال: تخرج من الدواوين والمجاميع الشعرية وكتب اللغة والأدب.

---

(1) ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، ص 10.

(2) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 211.

(3) ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، ص 25.

✓ الآراء والأقوال والنصوص المنقولة سواء أكانت منقولة باللفظ أو بالمعنى، وكذا المذاهب فقهية كانت أو عقدية أو غير ذلك؛ فيخرجها من كتب أصحابها إن كان لهم كتب؛ فإن عدمت فليخرجها من مصادر أخرى متبعا الأوثق والأقدم.

والقاعدة التي تحكم التخريج هنا أنه لا بد من تخريج كل شيء من مظانه؛ فلا يصح أن تخرج حديثا من كتاب في التاريخ أو الأدب، كما لا يصح أن تخرج بيتا من الشعر من كتاب في التاريخ أو الحديث أو التفسير وهكذا؛ أو تخرج القراءات من كتاب في التفسير بله أن تخرجه من كتاب لغة أو أدب.

2 – **النوع الثاني (التعليق)**:

وأهم الأمور التي تتطلب التعليق عليها:

أ- الكلمات الغريبة.

ب- المصطلحات العلمية غير المشهورة.

ت- الأعلام وبخاصة المغمورين منهم.

ث- المواضع والأماكن الغامضة أو المشتبهة.

ج- ما يذكر المؤلف من إشارات تاريخية، أو أدبية، أو دينية إذا كانت غير مشهورة.

ح- توضيح ما ينبغي توضيحه من عبارات الكتاب؛ إن ا استدعى المقام ذلك.

خ- الإشارة إلى المواضع التي يحيل إليها المؤلف في كتابه؛ يقول عبد السلام هارون: "ومما يقتضيه التعليق ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، وقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب، فمن المستحسن كذلك أن يشير المحقق إلى الصفحات الماضية، وهو إن استطاع التنبيه في الصفحات السابقة إلى ما سيأتي في اللاحقة، جلب بذلك إلى القارئ كثيرًا من الفائدة وأضاء الكتاب بعضه ببعض"(1).

3 – **النوع الثالث (الضبط والتشكيل)**:

من مهمة المحقق أن يحافظ على النقط ويلاحظ ما أهمله صاحب المخطوط؛ وأما التشكيل فيراد به حركات الإعراب، أو البناء، أو حركات البنية، وهو هام في الآيات القرآنية والكلمات الغريبة والأعلام المشتبهة من أسماء الناس والأماكن ونحوها، وكذلك في مواضع يمكن أن يختل فيها الفهم في حالة عدم التشكيل(2).

4 – **النوع الرابع (علامات الترقيم)**(3):

---

(1) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 75.

(2) ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، ص 17.

(3) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 79.

وهي العلامات المطبعية الحديثة التي تفصل بين الجمل والعبارات، أو تدلّ على معنى الاستفهام أو التعجب وما يحمل عليهما. وهي مقتبسة من نظام الطباعة الأوربي، وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لها أصلا في الكتابة العربية، فالنقطة قديمة عند العرب وكانت ترسم مجوفة هكذاo. وكان يضعها الناسخ قديما لتفصل بين الأحاديث النبوية.

وللترقيم منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها، فرب فصلة يؤدي فقدها إلى عكس المعنى المراد، أو زيادتها إلى عكسه أيضًا، ولكنها إذا وضعت موضعها صح المعنى واستنار، وزال ما به من الإبهام.

نذكر منها(1):

- ✓ . النقطة، تكتب في نهاية فقرة اكتمل بها معنى.
- ✓ : النقطتان المتعامدتان، توضع بعد القول، ونحوه.
- ✓ ، الفاصلة، توضع بين المفردات، والجمل المتعاطفة.
- ✓ ؛ الفاصلة المنقوطة توضع حيث يكون ما بعدها علة لما قبلها.
- ✓ – – الشرطتان بينهما فراغ، توضع بينهما الجمل المعترضة.
- ✓ " "علامات التنصيص، توضع بينها ما نقل عن الغير، وكذا الأحاديث النبوية.
- ✓ ﴿ ﴾ القوسان المزهران للآيات القرآنية.
- ✓ ؟ علامة الاستفهام، توضع حيث يكون الاستفهام بأي أداة من أدواته.
- ✓ ! علامة التعجب، توضع بعد كلام يترتب عليه ما يدعو للدهشة والعجب.

5- **النوع الخامس (الأرقام):**

وهي تستخدم في ثلاثة مواضع (2):

– أرقام صفحات الأصل المعتمد، وتوضع في أحد جانبي الصفحة بوضع خط مائل "/ " أو داخل متن الكتاب؛ ويقصد به التيسير على القارئ أن يرجع بنفسه إلى المخطوطة عند الحاجة. وهذا أكثرها تداولا.

–أرقام الطبعات السابقة للكتاب المحقق، يشار بها إلى أرقام الطبعات السابقة التي كثر تداولها.

– أرقام الأسطر، وقد جرى العرف على النظام الخماسي، بأن تكتب "5، 10، 15، 20،".

---

(1) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 29.

(2) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 82.

6 – **النوع السادس (تقسيم النص إلى فقرات):**

فتقسم فقرات النص المحقق وتنظم مادته؛ بحيث تشكل كل فقرة فكرة جزئية مستقلة؛ فالعلماء المتقدمون والنساخ لم يولوا هذا الجانب عناية كما هو معروف في عصرنا، بل يسردون الكلام سردا؛ فعلى المحقق أن يعيد تنظيم فقراته بما يفيد فهم النص، ويوضح معناه ويظهر نقوله وتعقيباته بصورة واضحة؛ وهو أمر صعب يحتاج إلى معرفة تامة بمناهج المؤلفات العربية، وسعة اطلاع عليها واضطلاع بها(1)

7 – **النوع السابع (الفهارس)**(2):

الفهرس معرب فهرست الفارسية؛ وتضبط هذه الكلمة بكسر الفاء وسكون الهاء وكسر الراء، ويقابلها بالعربية كلمة "ثَبَتٌ" وقد استخدمت بمعنى فهرس في زمن مبكر جدا.

وفهرس الكتاب، له صورتان:

أ- عرض مجمل لعناوين الأبواب والفصول ونحوها، وهذا فهرس إجمالي.

ب- عرض شامل للموضوعات الجزئية التي تندرج تحت الأبواب والفصول، وهذا فهرس تحليلي.

ولأهمية الفهرسة اتسعت، فأصبحت تتناول أشياء كثيرة.

وعلى سبيل المثال(3):

وضع الدكتور صبحي الصالح محقق كتاب نهج البلاغة، اختيار الشريف الرضي، عشرين فهرسًا للكتاب.

ووضع الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة أربعة عشر فهرسًا لكتاب المقتضب للمبرد الذي قام بتحقيقه.

ووضع الدكتور محيي الدين رمضان لكتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها اثني عشر فهرسًا.

وهذه الفهرسة التفصيلية تحتاج شيئا من العلم في استخراجها؛ ثم شيئا من الجهد والوقت في ترتيب مادتها وتنظيمها.

---

(1) ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، ص 8- 10 بتصرف؛ وانظر: تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص 81.

(2) انظر: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 31.

(3) انظر: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 217.

المحاضرة الثانية عشرة

مقدمة التحقيق أو قسم الدراسة في تحقيق المخطوطات

أولا: مفهوم الدراسة وأهميتها[1]:

تعريفها: "بحث في ترجمة المؤلف ومعرفة مسائل المخطوط ومعارفه الرئيسية مقارنة ونقدا، وتوثيق المخطوطات المعتمدة ونقدها"

أهميتها:

- تأكيد صدق نسبة الكتاب، وإبراز موضوعه وأهميته.
- تقويم عمل المؤلف، بالتنبيه على ما يقع من أوهام ونقائص علمية أو منهجية.
- تقريب الكتاب بتيسير وبيان كيفية الاستفادة منه.
- بيان طريقة عمل الباحث في تحقيق الكتاب وضبطه ومصطلحاته في ذلك.

أركان الدراسة[2]:

تقوم الدراسة على أركان أساسية هي:

- مقدمة فيها تعريف الموضوع وأسباب اختياره وأهميته.
- دراسة عن المؤلف وحياته.
- دراسة عن الكتاب من حيث منهجه وأهم مسائله المطروقة.
- دراسة عن النسخ المخطوطة توثيقا ونقدا ووصفا.
- المنهج المتبع في التحقيق.

ويتحكم في طريقة الدراسة توسعا واختصارا واختلاف عناصر عدة أمور منها:

- شهرة المؤلف أو عدمها.
- قلة المعلومات وكثرتها عن المؤلف وما تعلق به.
- حجم المخطوط.

---

(1) انظر: الدراسة بين يدي تحقيق المخطوط أهميتها ومقوماته، أحمد بن فارس السلوم، ص1.

(2) انظر: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 218.

– العلم الذي ينتمي إليه المخطوط: فكل علم يفرض منهجا معينا وفروعا معينة.

– ما أثير حول الكتاب من جهة نصه؛ ما أثير حول النسخ المخطوطة ونسبتها وتأريخها.

– ومما يتحكم في حجم الدراسة أيضا منهج التأليف.

فهذه – في حدود سبري– أهم الأمور المتحكمة في حجم الدراسة وكثرة أو قلة فروعها.

ضوابط منهجية للدراسة:

– من حيث الحجم: أن تتناسب مع الكتاب المحقق حجما وموضوعا.

– من حيث تناسب الفروع وتنظيمها واستيفاؤها لعناصر التعريف بالمؤلف وكتابه.

– ألا تتسم بالسطحية كأن يكون عمله مجرد سرد وجمع، دون مناقشة وتحليل ونقد(1).

– ألا تتسم بالتقليد البحت، والمحاكاة للسابقين إلا على وجه الاتباع على بصيرة.

– حسن الترتيب والنظم والتنسيق.

– سلامة اللغة والأسلوب.

– الالتزام بأدب العلم (الموضوعية) في النقد والخلاف، سواء مع صاحب الكتاب المحقق، أو مع غيره.

– التوسط والاعتدال بين التطويل المملّ، أو الاختصار المخلّ.

أركان قسم الدراسة وفروعها

المقدمة: وفروعها يشترك هذا النوع مع بقية البحوث فلا داعي للتفصيل فيها

الركن الأول من أركان الدراسة: التعريف بالمؤلف(2)

وهنا قد يدخل الباحث في الترجمة مباشرة، وقد يرى أهمية لعرض مختصر لملامح عصر المؤلف؛ وقد يرى البعض الاستغناء عنه؛ ولكن الصحيح أن يُفرّق بين العلَم المشهور وغيره، وبين الطالب القادر على التحليل والاستفادة منها وإعمالها في الترجمة تحليلا وترجيحا.

1 – **أولا: عصره**

والفائدة من معرفة عصر المؤلف بيان موقعه من تقاليد عصره وواقعه؛ وهل كان مقلدا ومسايرا وإلى أي حدود؛ أم كان مصلحا وناقدا ومطوّرا لواقعه أو محييا لعلوم سابقيه؛ وفي دراسة العصر يركز على جانبين اثنين:

---

(1)انظر: الدراسة بين يدي تحقيق المخطوط أهميتها ومقوماته، أحمد بن فارس السلوم، ص3.

(2). يستفاد هذا الركن بفروعه من عدة دراسات لكبار المحققين؛ وانظر: الدراسة بين يدي تحقيق المخطوط، فارس السلوم، ص3؛ مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 218.

الجانب السياسي ثم الجانب العلمي وقد يتطرق للجانب الاجتماعي والاقتصادي إن دعت الحاجة؛ ويبرز أهم الأحداث التي جرت مما كان له تأثير على الاستقرار وبالتالي على مسيرة العلم ورجاله.

مع التقيّد بالاختصار، والتركيز على الأمور التي قد يكون لها أثر في المؤلف وحياته وتوجهاته.

وأما مصادر دراسة عصر المؤلف فتشكلها الكتب التاريخية بصفة عامة مع الاستعانة بكتب التاريخ المعاصرة التي تلخص له أهم سمات العصر ومميزاته؛ ويركز على الجانب العلمي والثقافي بملاحظة أهل العلم في منطقته وإقليمه أو الذين كثر ورودهم في كتب المؤلف وبالخصوص في مخطوطه؛ كما يتطرق لأشهر المذاهب التي سيطرت على الساحة الفكرية والعلمية، وأشهر المدارس، والكتب المتداولة آنذاك؛ ليخرج من ذلك بما يمكن من تأثيراتها على المؤلف وكتابه.

ثانيا: اسمه ونسبه

ويدخل في هذا الفرع: الاسم، الكنية، اللقب، النسب، النسبة؛ وقد تختلف وجودا وعدما من مؤلف لآخر؛ ومصادرها: كتب التراجم والسير والتاريخ والمعاجم واالفهارس والأثبات والمشيخات والإجازات؛ كما ينبغي للباحث ألا يهمل ما تمده به كتب المؤلف المطبوعة، والمخطوطة على حدٍّ سواء.

ثالثا: أسرة المؤلف

والفائدة من هذا أن معرفة أسرته تحدد كثيرا من المعالم المؤثرة في حياته سلبا وإيجابا. مثاله: أسرة ابن مرزوق الحفيد التلمساني كان لجده وعمه وأبيه أثرا في تكوينه وإمامته؛ ومثلها: أسرة الفكون القسنطينية؛ وأسرة ابن باديس القسنطينية، وأسرة ابن تيمية الدمشقية؛ وأسرة الآلوسي العرقية، وهكذا[1].

رابعا: المولد والنشأة

والتركيز هنا على تحديد تاريخ مولده ومكانه، ثم على البدايات الأولى لتنشئة المؤلف؛ ومن الدارسين من يضم إليها الوفاة فيذكر المولد والوفاة، وغرضه بذلك تحديد المدة الزمنية لحياته؛ والذي يناسب الترتيب المنطقي وصناعة السير أن يؤخر ذكر الوفاة؛ ثم قد يوجب ذلك أمورا أخرى كاختلاف فيها أو بناؤها على سبب أو ارتباطها بحدث مما يحسن تأخيرها.

فإن اختلف في تحديد المولد فيستعان في ذلك بقواعد الترجيح ومبناها كلها على تحكيم العقل في الترجيح بين النقل؛ وإن لم يجد الباحث في المصادر تعيين سنة ميلاد المؤلف فليجتهد في تقريبها بالاستعانة بتواريخ شيوخه وتلامذته وأقرانه؛ أو بعض الحوادث التي عاصرها؛ وكل هذا يعتمد على التتبع ودقة الملاحظة.

---

1 وقد أنجزت بحوث كثيرة عن الأسر العلمية في مناطق عديدة في العالم الإسلامي منها: البيوت والأسر العلمية بالجزائر في العهد العثماني، فوزية لزغم؛ الأسر العلمية في المدينة المنورة، حورية عبد الإله السملي؛ تاريخ الأسر العلمية في بغداد، السيد محمد سعيد الراوي، الأسر العلمية في مكة المكرمة وأثرها على الحياة العلمية والعملية في العصر المملوكي، خلود عبد الباقي البدنه. وغيرها كثير.

– النسبة: قد تكون لقبيلة أو بلد أو مذهب وقد يكون لها أثر على المؤلف والكتاب فلا يغفله الطالب.

النشأة: والمقصود بها تتبع المراحل الأولى من حياة المؤلف وتعنى بطور الطفولة إلى ما قبل الشباب (ويعنى فيها بمعلميه ومؤدبيه، سواء من أسرته أو من غيرهم).

خامسا: رحلاته

والرحلة من أكبر ما يميز علماء المسلمين ومن أكبر ما يفخر به العالم على أقرانه؛ ومن فائدتها تعيين من لقيهم من أهل العلم أخذا وعطاء، وبيان تأثره وأثره في تلك المناطق التي حلها، والاستعانة به في تحديد من لم يلقهم في حال ادعي ذلك[1].

سادسا: شيوخه[2]

وبيان هذا الفرع يكون ببيان النقاط التالية:

– إحصاء الشيوخ إلا أن يكثروا جدا فليقتصر على بعضهم إن شاء.

– تراجمهم بإيجاز مع ضرورة تحديد الميلاد والوفاة، وبيان مراتبهم في العلم وتخصصاتهم.

– تحديد العلوم التي أخذها عليهم والإجازات التي حصلها منهم.

– ذكر ما تحصل منهم من ثناء على المؤلف فمن أعظم الثناء ثناء الشيوخ على طلبتهم.

– تحديد تاريخ الأخذ عنهم ومكانه.

– محاولة بيان استفادته منهم في كتبه المؤلف المختلفة، مع التركيز على الكتاب محل التحقيق.

– بيان مدى تقدير المؤلف لهم من عبارات الثناء ونحوها

– ضرورة تمييز طرق الأخذ عنهم هل كانت بالقراءة والسماع أم بمجرد الإجازة.

وعلى الطالب ترتيب مصادر بيان شيوخ المؤلف على النحو التالي:

- ✓ كتب المؤلف المطبوعة والمخطوطة (خاصة إن كان ممن يروي بالأسانيد).
- ✓ كتب شيوخ المؤلف.
- ✓ كتب تلاميذ المؤلف فإنهم أعلم بشيوخه.
- ✓ كتاب التراجم والتاريخ على العموم.
- ✓ الفهارس، والأثبات والمعاجم، البرامج (كتب الرواية)
- ✓ الإجازات.

---

1 وقد ألف في ذلك عدة كتب أشهرها كتاب: الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي.

2 انظر: الدراسة بين يدي تحقيق المخطوط أهميتها ومقوماته، أحمد بن فارس السلوم، ص6.

✓ كتب العلوم بأنواعها مما يتردد فيه اسم المؤلف فقد يلتقط منه شيء من ذلك.

– **سابعا: أعماله ووظائفه**: والمقصود هنا الوظائف الرسمية ونحوها من الحرف والنشاطات؛ كالتعليم والخطابة والقضاء والإفتاء، والوزارة أو الولاية أو السفارة؛ أو الحرف كالتجارة أو الزراعة.

– **ثامنا: تلاميذه**: وتقوم مسائل هذا الفرع على النقاط التالية:

– إحصاء التلاميذ إلا إن كثروا جدا فيقصر على أشهرهم، وألصقهم بموضوع الكتاب.

– تراجم وجيزة مع ضرورة تحديد الميلاد والوفاة، وبيان مراتبهم في العلم وتخصصاتهم؛

– تحديد العلوم التي أخذوها عنه والإجازات التي حصلوها منه.

– استقراء ما تحصل منهم من ثناء على المؤلف.

– محاولة بيان استفادتهم منه في كتبهم المؤلفة مع التركيز على الكتاب محل التحقيق.

– ضرورة تمييز طرق الأخذ عنه هل كانت بالقراءة والسماع أم بمجرد الإجازة.

– تحديد مراتبهم في الملازمة والأخذ.

تاسعا: مؤلفاته[1]: وأهم النقاط لهذا الفرع:

– استقراء أسمائها مع بيان المطبوع منها والمخطوط وما هو في حكم المفقود.

– تصنيفها حسب الفنون العلمية إن كثرت.

– التعريف بها وتحديد مواضيعها وبيان أهميتها والتنويه بها إن كانت مخطوطة لتحقيقها؛ وذلك باختصار.

– بيان تأثيرها في كتب أهل العلم، بعده وما بني عليها شرحا أو تهذيبا ونقدا.

– محاولة تتبع الاقتباسات الباقية من كتبه المفقودة.

مع الحذر من تعدد الأسماء لكتاب واحد؛ ووجوب التحقق من نسبتها إليه.

عاشرا مذهبه وعقيدته[2]: ويعمّ الأمر هنا المذهب الفقهي والعقدي والعلميّ: فالفقهي: كالمذاهب الأربعة ونحوها؛ والعقدي الانتساب إلى إحدى الفرق الإسلامية.

والعلمي: المقصود به أشياء كثيرة، أهمها: العلم الذي نبغ فيه المؤلف بحيث نسب إليه واشتهر به: المقرئ النحوي المحدث الفقيه المتكلم ونحو ذلك؛ ويقصد به الاتجاه المنهجي ضمن العلم الواحد: فمثلا المالكي قد يكون على طريقة البغداديين أو القرويين؛ والنحوي قد يكون بصريا أو كوفيا أو بغداديا أو أندلسيا؛ والمحدث قد يكون من أهل الرواية أو من أهل النقد ونحو ذلك.

---

1 انظر: الدراسة بين يدي تحقيق المخطوط أهميتها ومقوماته، أحمد بن فارس السلوم، ص5.

2 انظر: الدراسة بين يدي تحقيق المخطوط أهميتها ومقوماته، أحمد بن فارس السلوم، ص5.

ومعرفة المذهب على نحو جيّد تفيد كثيرا في توجيه وتعليل منهج المؤلف واختياراته؛ ويحاول الباحث دراسة مدى تأثير المذهب على المؤلف منهجا واختيارات.

الحادي عشر: منزلته ومكانته العلمية

وفائدة هذا الفرع هي تقوية وشهادة للكتاب المحقّق، فإن منزلة العالم تؤثر سلبا وإيجابا على أهمية كتابه والاستفادة منه؛ ويمكن إجمال هذا الفرع في جهات:

- ما ورد من أقوال أهل العلم فيه بخاصة أو في كتبه.
- شهادة الناحية العملية له: كتداول اسم المؤلف وكثرة الاستفادة منه.
- ما تخرج على يديه من الطلبة أو ما أثاره من حركة علمية.

قد يصادف الطالب الاختلاف في تقييم بعض المؤلفين مدحا وذما، توثيقا وتضعيفا: فعليه حينئذ أن يتبع القواعد العلمية إما بالتوفيق بينها إن أمكن؛ فقد يكون محور المدح والذمّ غير راجع للعلم بل لشي آخر كخلق سيّءٍ؛ أو قد يكون المؤلف محققا في كتاب مقصّرا في كتاب آخر لسبب من الأسباب[1]؛ فإن لم يمكنه ذلك فليعتمد على الترجيح في ذلك على حسب القواعد العلمية.

وليحذر من شيئين:

1- الاغترار بالمدح أو الذم المفرط، الذي قد تنتجه مناسبات جمة على رأسها: اتفاق واختلاف المذهب/ التلمذة/العصبية العائلية والقبلية/ المعاصرة والمنافسة.

2- يحذر العاطفة والانسياق النفسي فبعض الباحثين يركبون الصعب والذلول للرفع من مكانة صاحب الكتاب المحقق، لظنهم أن رفع منزلته سيعطي مكانة لتحقيقهم!! بل الواجب العدل والإنصاف.

ثم يختم هذا ببيان أثر ذلك في انتشار الكتاب من عدمه.

الثاني عشر: وفاته[2]

وهنا قد يجد النص صريحا في كتب التراجم ولا يجد فيه اختلافا؛ وقد يجد الاختلاف فيلجأ إلى التوفيق أو الترجيح على حسب ما ذكرت في الميلاد.

فإن لم يجد شيئا، فليحرص على التقريب: باستعمال القرائن التي يجدها في ترجمته من شيوخه وتلامذته وكتبه والأحداث التي عاصرها؛ ومخطوطات كتبه.

---

1 من أمثلة ذلك كتاب المستدرك للحاكم، فإنه مما انتقد كثيرا؛ بخلاف كتبه الأخرى؛ ومثله أبو عليٍّ الأهوازيُّ المقرئ، فمصنفاته في القراءات مقبولة بعكس كتبه الحديثية فهي مليئة بالضعيف والموضوع.

2 انظر: الدراسة بين يدي تحقيق المخطوط أهميتها ومقوماته، أحمد بن فارس السلوم، ص3.

المحاضرة الثالثة عشر

الركن الثاني: دراسة ونقد متن الكتاب منهجا وموضوعا

دراسة متن الكتاب ونقده يدور على الفروع التالية:

أولا: تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه وعنوانه

والمقصود هنا شيئان إن اختل أحدهما بطلت النسبة:

1- صحّة نسبة كتاب بهذا الاسم والموضوع للمؤلف.

2- صحة كون هذا المتن المخطوط هو بعينه ذلك الكتاب المنسوب للمؤلف[1].

ويتحقق منها بالأمور التالية:

- ✓ النسخ المخطوطة للكتاب: ما كتب على العنوان.
- ✓ ما ورد في المتن من تسمية المؤلف في المقدمة والخاتمة بل وفي ثنايا الكتاب.
- ✓ ما ورد من تسمية كتب أخرى للمؤلف صحت نسبتها إليه.
- ✓ ما ورد على النسخة من نسبته للمؤلف: من خلال الناسخ، السماعات الموجودة على النسخة ثم يأتي الأسلوب والآراء، ولغة المؤلف ونحو ذلك، ثم وجودها في خزانته ونحوها، وهي متفاوتة في قوة الدلالة.
- ✓ كتب المؤلف الأخرى: وما ورد فيه من كلام للمؤلف بتسميته والإحالة عليه/ وكذا تشابه أسلوب الكتاب ولغته، واتحاد اختيارات المؤلف في الغالب بين كتبه.
- ✓ مختصرات الكتاب أو شروحه ومعارضاته.
- ✓ كتب تلامذته وأقرانه.
- ✓ ما ينقله العلماء عنه.
- ✓ كتب التراجم والتاريخ بأنواعها.
- ✓ كتب الفهارس والبرامج، الإجازات.
- ✓ فهارس المخطوطات

---

1 نظير هذا ما وقع في كتاب "تنبيه الرجل العاقل" لشيخ الإسلام ابن تيمية فله كتاب ثابت بهذا الاسم؛ وقد طُبع هذا الكتاب منسوبا إليه؛ لكن لم يرتضه بعض الباحثين في كون هذا المتن ليس هو نفسه كتاب ابن تيمية.

✓ الفهارس الخاصة بعلماء معينين.

ولا يعني هذا أنه لا يمكن أن يحقق كتاب ويطبع حتى تصح النسبة، بل قد تحقق كتب إن علت مكانتها العلمية واشتدت الحاجة إليها، وكان في متونها أصالة ورصانة علمية.

ومما ينبغي التنبه له هنا:

– الحذر من الاغترار بما يوجد في فهارس المخطوطات.

– الحذر من مجرد تطابق النسبة والعنوان مع اسم مشهور للمصنف فقد يكون كتابا آخر له، أو يكون كتابا لشخص آخر شابهه في العنوان، ومن أعظم ما يختبر به هذا هو مقارنة محتوى الكتاب بالنصوص المنقولة عنه من أهل العلم؛ ومما يدخل في هذا أن يوجد من الكتاب أوراقه الأولى ثم يضمّ إليه بالخطأ أوراق كتاب قد يشابهه في المادة ويقترب منه.

– الحذر من الأخطاء والتصحيفات الواقعة في كتب التراجم والتاريخ والفهارس.

– قد تنعدم النسبة الصريحة في كتب التراجم والتاريخ ونحوها وحينها يعتمد على القرائن الأخرى المذكورة.

– قد يجد الباحث نسخة ما منسوبة لغير مؤلفها فعليه بيان ذلك بالأدلة المعتبرة.

ثانيا توثيق عنوان الكتاب[1]:

ومظانه مرتبة حسب القوة في ما يلي:

– تسمية مؤلفه له في: واجهة الكتاب، أو في المقدمة أو في الخاتمة، أو في العنوان إذا كان بخطه وهو أقواها (مثل: كتب الواسطي الديواني عليها الاسم بخطه)، أو عليه خطه، أو سمع عليه، ثم تسميته له في كتبه الأخرى.

– تسميته في النسخ المخطوطة لاسيما إذا كثرت.

– تسميته في كتب تلاميذه ومن جاء بعدهم، وكذا في كتب التراجم والتاريخ والفهارس والبرامج.

– تسميته في فهارس المخطوطات

وعلى الطالب أن ينتبه لجملة أمور:

– قد تتعد أسماء الكتاب: إما من وضع المؤلف، مثل كتاب اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي سماه أيضا منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات.

أو يكون سببه الاختصار إما من المؤلف أو من جاء بعده؛ أن يكون سببه الوهم والخطأ.

– قد لا يضع المؤلف عنوانا لكتابه أصلا فيجتهد من بعده في تسميته إما بمراعاة الموضوع أو مراعاة كلمات افتتح بها المؤلّف كتابه.

---

1 انظر: العنوان الصحيح للكتاب، الشريف حاتم العوني، ص 22 وما بعدها.

– يحذر الطالب من اتفاق أسماء الكتب عند كثر من العلماء في العلم الواحد

وقد تتفق الأسماء وتختلف العلوم وهو كثير مثل:

الدرر اللوامع في قراءة نافع/ الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع في اللغة

التيسير في القراءات السبع/ التيسير في شرح الجامع الصغير

الشاطبية في القراءات/ الشاطبية في الرسم.

الكامل في القراءات/ الكامل في التاريخ/ الكامل في الضعفاء.

– قد تصح نسبة الكتاب واسمه، ولكن يكون قد تعرّض لشيء من الاختصار والتهذيب[1].

ثالثا: تاريخ تأليف الكتاب

وتاريخ التأليف يعزز صحة النسبة ويؤكدها، وهو إما صريح من طرف مصنفه أو من تلاميذه؛ وقد لا يكون صريحا بل يستنتجه الباحث بناء على ارتباطه بحدث آخر أو بكتاب أو بشخص مذكور في الكتاب وبتاريخ النسخ المخطوطة ونحو ذلك من القرائن.

والفائدة من تحديد التاريخ أنه يعزز صحة نسبة الكتاب لصاحبه؛ كما يعطي للباحث فرصة تتبع تطور أفكار المؤلف وآرائه؛ وبه تتميز درجات العلماء ببيان من له فضل السبق على غيره.

رابعا سبب التأليف وغرضه: وهذا مهمّ؛ فإن معرفة السبب تورث معرفة المسبب،

قد يستنبط الباحث سبب التأليف من خلال دراسته لمعطيات عصر المؤلف ونحو ذلك.

خامسا: منهج المؤلف في كتابه:

ويدخل في هذال الفرع عدة مسائل: موضوع الكتاب/ طريقة التبويب / مصادره / منهجه في مناقشة المسائل/ أهم اختياراته العلمية.

1 – **موضوع الكتاب:** فيعرّف بموضوعه العام ثم الخاص؛ وتحديد موضوع الكتاب يهيء للباحث طبيعة المراجع التي سيرجع إليها في ضبط المخطوط، وتصحيحه، والتعليق عليه؛ كما تهيّء للمطالع تقييمه.

ويحاول الطالب هنا التعريف بالعلم الخاص بهذا الكتاب، وتلخيص مساره التاريخيّ باختصار؛ مبينا مكان هذا الكتاب في هذا المسار التاريخيّ لهذا العلم.

---

1 انظر مثالا على اختصار النسخ والتصرف فيها ما ذكره د. أحمد شرشال في مقدمة تحقيقه لـ: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود سليمان ابن نجاح الأموي الأندلسي، ج1/ص 375.

2 – **طريقة التبويب والترتيب:** والمقصود به هنا المسلك المنهجيّ الذي تبعه في عرض مسائل الكتاب؛ فإذا تعرف الباحث منهجه وتحقق منه سهل عليه أمر التحقيق بمقارنته بمصادره؛ ثم عليه تقييم هذه الطريقة من حيث النفع والسلامة وغيرها، والموافقة للمادة العلمية المطروحة من عدمها.

3 – **الاصطلاحات الخاصة بالكتاب:**

اصطلاح الكتاب قد يكون تابعا فيه لمن قبله مثل اصطلاحات ابن الجزري في النشر "الحرميين، المدني، الكوفيين، البصريين....) فقد تابع في أكثرها من سبقه كالداني والشاطبي؛ وقد يكون اصطلاحا مبتكرا منه كالشاطبيّ، وقد تكون اصطلاحاته عبارة عن رموز بحروف أو اختصارات لا معاني لها في الأصل (الشاطبية، الطيبة، جهد المقلّ[1])

أن يراعي في تفسير الاصطلاحات وفهمها تخصص الكتاب وعصره والمذهب الذي ينتمي إليه المؤلف؛ فإن الاصطلاحات تختلف باختلاف ذلك؛ فمثلا: فمصطلح الشيخين في كتب الفقه المالكي ليس هو معناه في كتب الحديث؛ ومصطلح الإعراب في كتب معاني القرآن ليس هو نفسه مصطلح النحويين.

وطريقة معرفة المصطلحات كما يلي:

أما العامة فبتتبع مشهور مصطلحات ذلك العصر.

وأما المصطلحات الخاصة فطريقة معرفتها تكون إما بنص مؤلفه على ذلك في المقدمة أو في ثنايا الكتاب كالشاطبي في نظمه[2]؛ الصفاقسي في كتابه غيث النفع؛ أو يكون بناء على تتبع الكتاب واستقرائه مثل ما عرف من اصطلاح البخاري (منكر الحديث) أو (فيه نظر) فهي عنده من أقسى عبارات الجرح.

4 – **طريقته في مناقشة المسائل العلمية في الكتاب:**

وهذه ترجع لطبيعة كل كتاب والعلم الذي يعالجه: ومن الأمور المشتركة التي يمكن أن تطرح في هذا الفرع:

- ✓تمييز الكتاب هل هو من كتب السرد المجرد أم من كتب الاستدلال للمسائل.
- ✓تمييز الكتاب هل هو فيه مناقشة المسائل والرد على المخالفين أم مجرد تقرير لمذهبه والاستدلال له.
- ✓من حيث توسعه في المناقشة والاستدلال أو اختصاره؛ ومن حيث تنويع الأدلة وكثرتها.
- ✓من حيث ذكر الآراء لمخالفيه وموافقيه بالنص أو بالمعنى ودقته وأمانته في نقلها أو اختصارها.
- ✓من حيث انصافه وتعصبه.

5 – **أهم اختياراته وآراءه في أبرز المسائل العلمية**

---

1 انظر: جهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي المعروف بساجقلي زاده، ص107.

2 انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة المقدسي، ج1/ ص44.

ويركز على المسائل المتعلقة بموضوع الكتاب الأساسيّ، وينبني هذا الفرع معرفة مذهب المؤلف فإذا عرفه فيكون الأصل في تقريراته أنه تبع لأصول مذهبه؛ ثم يتتبع الباحث ما خرج فيه المؤلّف عن المقرر في مذهبه فذاك هو الذي يشكل اختياراته وآراءه؛ فيختار أبرز تلك المسائل بشرط تعلقها بالموضوع الأساسي للكتاب[1].

وأما المسائل التي لا تنتمي للموضوع الأصلي للكتاب؛ كأن يكون الكتاب في الفقه أو التفسير وطرق مسألة حديثية وله فيها اختيار فليتجاوزها الطالب إلا على وجه الإشارة.

6- قيمة الكتاب وأثره في الحركة العلمية بعده:

وأهمية هذا الفرع واضحة للعيان إذ بسببها أقدم الطالب على تحقيق الكتاب ونشره؛ فلولا الأهمية والقيمة لما كان هناك سبب لتحقيقه؛ ويسلك الباحث في تبين قيمة الكتاب السبل التالية[2]:

- ما سبق في قيمة ومنزلة مؤلفه فكل ما عظمت منزلة المؤلف انعكس ذلك على كتبه.
- نص العلماء على قيمة الكتاب ومدحه له مادة أو منهجا.
- تكرر ذكره في كتب أهل العلم.
- كما يمكن استنتاج قيمته من حيث ابتكاراته وسبقه وعمقه العلميّ.
- ومما يتبين به قيمته أيضا ما قام حوله من أعمال من اختصار أو نظم أو شرح ونحو ذلك.
- ومما يدخل فيه التنويه بقراءته أو الإجازة فيه في أخبار هذا العلم.
- كثرة نسخه في العالم (وهذا ليس على اطراده).

وأما أثره فيكون بتتبع تأثيره في العلم من عدة نواح:

- قراءته وتداوله بين أهل العلم ويحسن بالطالب أن يتتبع ذلك عبر القرون.
- استفادة أهل العلم منه: بالنقل عنه في كتبه، أو باتباع طريقته.
- تأثيره في الواقع الدراسي بأن يكون محلا للحفظ والشرح والسماع.
- تأثيره في إصلاح الواقع بشتى أنواعه.

7 - ما ينتقد على الكتاب:

إمّا من النواحي العلمية: كضعف استدلال، أو خروج عن الإنصاف، أو أوهام أو نحو ذلك.

أو من الجهة المنهجية: كاضطراب ترتيب، أو اختصار مخل أو إسهاب في غير محله؛ أو عدم وفاء بما اشترط المؤلف على نفسه، أو نقول غير معزوة أو غير دقيقة.

---

1 انظر: الدراسة بين يدي تحقيق المخطوط أهميتها ومقوماته، أحمد بن فارس السلوم، ص8.

2 انظر: الدراسة بين يدي تحقيق المخطوط أهميتها ومقوماته، أحمد بن فارس السلوم، ص8.

وليلزم الباحث في ذلك كله الأدب والاحترام وليستحضر قوله تعالى: (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين ءامنوا ربنا إنك رؤوف رحيم)؛ ولا يخرج عن المناقشة العلمية وليحاول أن يقدم الأعذار للمؤلف إن أمكنه ذلك ولكن دون تكلّف بارد.

المحاضرة الرابعة عشرة

الركن الثالث من أركان قسم الدراسة: وصف النسخ الخطية ونقدها

وهذا أبرز ما يتميز به البحث في هذا المجال (تحقيق المخطوط) عن غيره من البحوث الأكاديميّة؛ والأمر هنا لا يقتصر على مجرد الوصف الظاهريّ، بل يتعدى إلى ما يثبت صحّة النسبة شكلا ومضمونا، وما يبعد عنها تهمة الانتحال والتحريف التي قد تتسرب للنسخ المخطوطة؛ وهو أمر وارد عقلا وواقعا.

فمثال ما ورد واقعا ما نشر من (مقدّمة مصنّف عبد الرزّاق الصنعاني) المزعومة[1]!!.

وأبرز فروع هذا الركن كالتالي:

الأول الوصف الظاهري أو المادي للنسخ الخطية:

وفيه الكلام عن: الحجم / عدد الأوراق / نوع الخط والورق / التجليد / مصدر المخطوط

(وهناك كتب خاصة اهتمت بهذا مثل منها: علم الاكتناه العربي حاتم السامرائي، الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات أيمن فؤاد السيد وغيرها من الكتب التي تؤرخ للخط العربي)[2]

1 - **الحجم والمقاسات:**

يحدد الطالب حجم الكتاب بقياس طول كل ورقة وعرضها فإن أمكنه الاطلاع على الأصل فليقسه بنفسه، وإلا فليعتمد على ما في البطاقة الفنية من قبل المفهرسين.

ويدخل في هذا عدد الأسطر وعدد الكلمات في كل سطر، ولهذا الجانب فائدة كبيرة في التوثق والتثبت: فإن وحدة المقاسات من أدلة وحدة المخطوط الذاتية والزمنية، ومثال ذلك ما ذكرته د. هند شلبي في تحقيقها لكتاب التصاريف ليحيى ابن سلام البصري القيروانيّ[3].

2 - **عدد الأوراق:**

يتبع في عدها الطريقة السابقة وعدد الأوراق يبين السقط من عدمه في المخطوطات، فقد يذكر في البطاقات أن عدد أوراقه كذا، ثم يرى الباحث النسخة ناقصة فيتحرى في أمر سقوط بعض الأوراق؛ وقد نجد كتابا عُلِمَ ضخامَةُ حجمه أو العكس مما في كتب التراجم، ثم يجده الباحث على العكس في النسخة المخطوطة.

---

1 إذا أردت توسعا أكثر فطالع كتاب: مجموع في كشف حقيقة الجزء المفقود (المزعوم) من مصنف عبد الرزاق، محمد زياد بن عمر التكلة.

2 وانظر قائمة لأهم المراجع في معرفة الخط العربي في: علم الاكتناه العربي الإسلامي، قاسم السامرائي ص 121.

3 التصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسمائه وتصرفت معانيه، يحيى ابن سلام، ص 49.

ومما ينبغي ملاحظته هنا أن بعض النسخ قد ترقم أوراقها مما يفيد أيضا في معرفة السقط، وترتيب أوراق النسخة؛ ولكن على الباحث أن يميز واضع الترقيم فقد يكون متأخرا عن النسخة فلا يكون حينئذ دليلا على تمام النسخة أو ترتيبها.

ومما يلحق به ملاحظة الترقيم ونظام التعقيبة والتجزئة الواردة على النسخة؛ فهو أمر مهم في معرفة تتابع النسخة وتمامها وكذا انتمائها التاريخي.

3 – **تحديد بداية المخطوط ونهايته**: لئلا يدخل فيه ما ليس منه، لا سيما في المخطوطات التي تكون ضمن مجاميع، أو كتب العلماء فيها سماعاتهم أو شيئا من تقييداتهم العلمية.

4 – **نوع الخط**: وهو من أكبر وسائل النقد في علم التحقيق؛ لأن كل عصر له نوع من الخط تميّز به عن غيره من العصور؛ فمن ادعى العثور على مخطوط قديم يرجع مثلا إلى القرن الثاني الهجري، ثم نراه قد كتب على الخط النسخي المطوّر الذي لم يشتهر إلا بعد القرن الرابع، أو ظهرت فيه علامات ضبط لم تشتهر إلا في قرون متأخرة، دل ذلك على عدم ثبوته.

وبهذه الطريقة من النقد استدلّ الشيخ أحمد شاكر في نقده لخطّ الرسالة وأنها بخط الربيع تلميذ الشافعي[1]. / وبمثلها استدل الدكتور طيّار آلتي قولاج في تحقيقه للمصاحف التي قيل إنها أحد المصاحف عثمانية؛ فأثبت بناء على هذا الأسلوب أنها لا يمكن أن تكون كذلك.

كما يمكن الاستفادة من الخط في النقد من جهة معرفة صاحب الخطّ، فإن من العلماء من عرفت خطوطهم وحفظت طريقتها مما يسهل عملية اثبات النسبة إليه.

ومما يفيد أيضا في معرفة الخطّ أن الباحث إن أشكل عليه شيء رجع إلى الكتب الخاصة باصطلاح ذلك الخطّ وتعليمه، لعله يستطيع تمييزه وتبيين مشكله بمعرفة اصطلاحهم فيه.

ومما ينصح به الباحث في اكتساب مهارة التمييز بين الخطوط:

– قراءة كتب تطور الخط العربي .

– كثرة قراءته للمخطوطات التي ثبت تميز تاريخها .

– مراجعة النصوص المحققة في هذا المجال لكبار أهل العلم المختصين.

والأمور التي يميز بها الخطّ كثيرة على رأسها ثلاثة:

- ✓ طريقة رسم الحروف حذفا وإثباتا وإبدالا.
- ✓ الناحية الفنية أي طريقة رسم الحروف شكلا وصورة (صورة الدال، الكاف اللام....)

1 الرسالة، الشافعي، مقدمة تحقيق أحمد شاكر، ص 17.

✓ اصطلاحات الضبط والنقط (يدخل فيها: نقط الإعجام، الشكل، علامات التصحيح، الرموز المستعملة في التصحيح واللحق والاختصار والتبيين والمقابلة والتعقيبة ونحو ذلك.

ومما ينبغي على الباحث التنبه له هنا:

– متابعة وحدة الخط أو اختلافه في النسخة الواحدة فإذا اضطرب الخط دل على تعدّد الناسخ أو تباعد الزمان، أو كون النسخة ملفقة؛ ونحو ذلك مما يحيطها بشيء من الشك الذي يحتاج معه الباحث إلى دفعه.

– كما عليه ملاحظة الفرق بين خط متن الكتاب وما عليه من تصحيحات أو حواش أو سماعات ونحو ذلك، ويقارن بينها وينقد؛ فيمكنه مثلا أن يلاحظ التشابه أو التباين في نوع خط السماعات مع المتن، آخذا في ذلك بعين الاعتبار العامل الزمني، وعامل الكتاب وحدة واختلافا.

6- **نوع الورق والحبر**: وهذا من أصعب الأشياء في تمييز المخطوطات لتقارب المادة في ذلك وتشابهها إلا على المتخصصين؛ لكن قد تكون هناك فروق واضحة كالفرق بين الكتابة على الجلود والكاغد؛ ثم درجة سماكته من غيرها[1].

7- **الآفات التي قد تصيب النسخ المخطوطة**: والمقصود هنا أن يبين الباحث سلامة النسخة مما قد يصيبها من آفات: ابرزها:

- ✓ نقص أوراق من المخطوط
- ✓ طمس كلمات أو حروف من المخطوط
- ✓ تآكل مواضع من المخطوط
- ✓ حدوث اضطراب في ترتيب أوراق المخطوط.

فيصف الباحث كل ذلك بدقة ثم يبيّن كيفية علاجه لهذه الآفات المفسدة للنصّ؛ وما هي الطريقة التي اتبعها حتى يقترب من النص الأصلي للمؤلف.

8 – **مكان المخطوط**: ويقصد به الجهة التي تحوز النسخة سواء كانت مؤسسة عمومية مكتبة مدرسة متحف زاوية/ أو نسخة خاصة؛ وهذا يفيد في توثيق النسخة والثقة بها وإمكانية الرجوع إليها للتأكد والضبط؛ فأما أن تكون مجهولة المكان أو مبهمة كأن تقول مثلا في الجزائر أو في المغرب في مصر دون تعيين الجهة بدقة فهذا مما يفقد الثقة بها؛ وكلما كانت النسخة ملكا لجهة علمية معتبرة كلما قويت بها الثقة.

---

1 مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص203؛ ولمعرفة تطور صناعة الورق انظر: تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص14.

وقد لا يكتفي الطالب هنا بتسجيل مكان وجود النسخة، بل عليه أن يحاول تسجيل رحلتها التاريخية فيما تتيحه له المصادر فمثلا وجود كتاب مشرقي في زاوية مغربية أو العكس أو في دول الغرب كإسبانيا لابد أن يكون له ما يفسره[1].

الثاني الوصف التاريخيّ للنسخ الخطية:

ويتضمن عدة أمور: تاريخ التأليف / تاريخ النسخ / الناسخ/ السماع / المقابلة / خطوط أهل العلم/ التمليك/ الختم.

وهي أمور كلها تساعد في التوثق من النسخة المخطوطة فإذا اجتمعت ازدادت قوة إلى قوة.

1 – **تاريخ النسخ**: يعرف من تصريح المؤلف في النسخة المخطوطة إما في أولها أو في آخرها، وقد يصرح به في كتاب آخر، أو يصرح به أحد تلامذته أو المترجمين للمؤلف.

فإن لم يوجد تصريح بذلك فعلى الباحث أن يجتهد في استنباط التاريخ أو التقريب لذلك.

وقد يعرف ذلك من تاريخ نسخها فمثلا وجدت أن من نسخ كتاب غيث النفع للصفاقسي نسخة مؤرخة بتاريخ 1075 فعلم بهذا أنه ألّفه قبل هذا التاريخ؛ وقد ذكر فيه شيخه محمد الإفراني ولم يصحبه بكلمة تدل على وفاته كأن يقول:" رحمه الله" مما يدل على أنه ألفه قبل وفاته.

2 – **الناسخ**: وهذا أمر مهمّ فإن الناسخ كلما كان معروفا بالعلم وموثوقا وأقرب للمؤلف عصرا كلما ازدادت الثقة بالنسخة، والأمر نفسه بالنسبة لفضل الناسخ العالم على غيره وللمعروف على المجهول، ومن أمثلته: نسخة الروضة والحديقة في علوم الحديث لابن مرزوق بخط ابن فايد القسنطيني تلميذه[2]؛ ومنها نسخة المهذب للسيوطي بخط تلميذه محمد بن أركماس الحنفي.

وكلما كان الناسخ أعلم بذلك الفن كلما كان أقرب، فإذا جاءتنا نسخة في علم الرجال بخطّ الذهبي أو ابن حجر أو السخاوي أو جاءتنا نسخة في القراءات بخط ابن الجزري ونحوه كانت الثقة بها أكبر من غيرها.

كما أن الناسخ يمكن أن يكون لخطه شهرة في عصرنا، فيستعين الباحث في ذلك بالمقارنة بخطه المعروف مع هذه النسخة، ليتأكد أو يزيّف الأمر، كما يمكن أن يساعده في قراءة بعض الكلمات.

وقد يكون الناسخ ممن قرأ هذا النصّ سماعا متصلا فتعلو الثقة بالنسخة.

وفي كل هذا على الطالب أن يعرف أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الناسخ ليستدلّ بها على توثيق النسخة.

---

1 الروضة في علوم الحديث، ابن مرزوق التلمساني، ص103.

2 انظر مثالا لذلك في: أضواء على مصحف عثمان بن عفان ورحلته شرقا وغربا سحر السيد عبد العزيز سالم، ص22 وما بعدها.

3 – **السماعات والإجازات وخطوط العلماء على النسخة**[1]:

وهو أيضا أمر مهمّ يؤكّد الثقة بالنسخة فعلى الطالب قراءة تلك السماعات التي قد توجد في أوّل النسخة أو في آخرها، وقد تكون على حواشي الكتاب أو نهايات أجزاء الكتاب إن كان له أكثر من جزء؛ وهذه الإجازات تعد صورة من الصور التي عرفها العلماء قديما عن الشهادات العلمية[2] ويكون هذا الفرع في النقاط التالية:

- ✓ أسماء أصحاب السماعات والبحث عن تراجمهم
- ✓ تسجيل إقرار المؤلف أو المجيز للكتاب بذلك السماع
- ✓ تسجيل إسناد النسخة المسجل مع السماع
- ✓ تسجيل تواريخ السماع وأماكنه إن عددت

ثم يحاول بالمقارنة والتحليل توثيق أو تزييف النسخة فيقارن بين تراجم وفيات ومواليد السامعين مع تواريخ السماع وتاريخ تأليف الكتاب وتاريخ نسخه

يقارن بين تواريخ السماع وتسلسلها الزمني.

ويعمل عقله في تحكيمه في النقل جوازا واستحالة فإنه يستحيل مثلا أن يكون تاريخ السماع قبل تاريخ التأليف أو قبل ميلاد السامعين أو بعده بدهر ونحو هذا من القرائن.

وهذه السماعات لها فوائد كثيرة منها[3]:

- ✓ دليل على صحة الكتاب
- ✓ فيها تحديد تاريخ المخطوط
- ✓ تحديد قيمته العلمية وأنه كان محط دراسة وقراءة
- ✓ تصور الحركة العلمية
- ✓ تفيد في تفصيل تراجم أهل العلم وتتبع رحلاتهم ودراستهم

4 – **المقابلة**: والمقصود بها أن يبين الباحث هل أعاد الناسخ عرض الكتاب على النسخة المنقول منها، فيأمن بذلك من الوهم والسقط؛ وقد تذكر المقابلة في بداية الكتاب أو في آخره، وقد تجد الإشارة إليها في أماكن

---

1 وللدكتور صلاح الدين المنجد، بحث خاصٌّ في هذا سماه "إجازات السماع"، منشور في مجلة معهد المخطوطات 1/ج2، عام 1375هـ؛ وقد أورد الدكتور أيمن فؤاد السيد نماذج كثيرة للسماعات في: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، ص 485 وما بعدها .

2 انظر: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، أيمن فؤاد السيد ص 473.

3 انظر: علم الاكتناه العربي الإسلامي، قاسم السامرائي، ص161.

شتى من المخطوط؛ والمقابلة ينظر إليها من جهتين: من جهة النسخة المقابل عليها؛ ومن جهة الذي تولى المقابلة وكلاهما يقوي أو يضعف الثقة بالمخطوط.

وهناك أمور ينبغي معرفتها في اصطلاح أهل العلم في المقابلة: الدائرة، والدائرة المنقوطة، وكلمات: بلغ، عورض، قوبل، صح، صحه، ونحوها من الاصطلاحات وقد سبق بيانها.

5 – **الحواشي**: والمقصود بها هنا ما كتب حول النص، وليس من صلب متنه[1]؛ وهي تشمل أنواع كثيرة: شرح غريب/ استشكال / اعتراض / ارجاع المعلومة لمصدرها/ وقد تكون معلومة طائشة أراد كاتبها تقييدها في الكتاب.

وأهمية هذه الأمور الدلالة على مرور أهل العلم على هذه النسخة وقراءتها؛ وقد يستفيد منها الباحث في قراءة أو تخريج أو شرح؛ وليحذر هنا من خطأين محتملين كثيرا ما يقع فيهما الباحث:

أ- إدراج شيء من الحواشي في صلب الكتاب نظير ذلك ما وقع في النسخة المخطوطة لكتاب أحكام القرآن للباغائي الجزائري من إدراج كلام كثير في هذه النسخة من كتاب أحكام القرآن لابن العربي.

ب- إخراج شيء من الكتاب وهو منه.

وكلاهما يعتمد على النظرة الثاقبة وعدم التسرّع نفيا أو إثباتا.

ت- ومما يحذر منه أيضا إهمالها البتة تسجيلا في الدراسة وإعمالا في النقد للنسخة ونحو ذلك.

الفرع الثالث: ترتيب النسخ ورموزها[2]:

وبناء على ضوء تلك المعطيات يستطيع الباحث ترتيب النسخ من حيث الأهمية ترتيبا تنازليا بأن يجعل إحداها أصلا يعتمد عليه في إثبات النص المحقق، والأخرى فروعا ثم قد يرجّح الفرع على الأصل لدليل خاصٍّ ويجعل لكل نسخة رمزا بعضهم يقتصر على الحروف: أ ب ج.

وعلى الباحث أن يشير إلى المعلومات عن هذه النسخ من أماكن وجودها وتاريخ نسخها ونساخها وعدد أوراقها (المعلومات البيبليوغرافية) حتى يمهد الطريق لمن أراد المزيد من البحث، وحتى تكون له الحجة في عدم اختيارها أصولا للتحقيق في بحثه، فلا يتهم بالتقصير.

- إن كان الكتاب إعادة تحقيق:

في هذه الحالة يحتاج الباحث إلى نقد الأعمال السابقة بالأدلة العلميّة المعتبرة، وبيان دواعي عمله وما تميز به عن سابقيه، ولا يكفي في التوجه لإعادة التحقيق وقوع الباحث السابق في أخطاء لا يكاد يسلم منها أحد،

1 مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 212.

2 مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، ص 208.

والسبيل الأمثل في تصحيحها حينئذ أن تنشر في مقال علمي أو نحو ذلك دون تكلف إعادة العمل من أجل تصحيح بضعة عشر خطأ في كتاب تجاوز الألف صفحة!!!.

– رابعا: منهج التحقيق

وفيه يذكر الباحث: مصطلحاته، ومنهجه في التعامل مع اختلاف النسخ والأخطاء والأوهام الواردة فيها، ومنهجه في العزو والتخريج والتعليق وتراجم الأعلام ونحو ذلك.

– خامسا: نماذج صور للنسخ المخطوطة المعتمدة

ويركز على ما يلي: صفحة العنوان بداية الكتاب ونهايته.

ويمكن أن يدرج ما يراه مناسبا لإشراك القارئ في النقد معه، خاصة مما له علاقة بالقضايا التي أثارها في وصف النسخ ونقدها كأن يزيد مثلا صورا لـ:

- ✓ السماعات مثل ما فعل الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للرسالة[1].
- ✓ التصحيحات
- ✓ الحواشي
- ✓ أسماء النساخ
- ✓ نماذج عن بعض الظواهر الكتابية الغريبة معينة.

ويجدر التنبيه هنا على أن هذه الخطوات في قسم الدراسة لا يشترط أن تكون في ترتيب عمل الباحث على هذا النحو؛ بل قد يسبق بعضها بعضا وقد يستغني عن بعضها لسبب ما، ولكن الغالب أنها لا تنجز إلا بعد أن يستوفي الباحث قراءة النسخ المخطوطة كاملة وكتابتها[2].

وبهذه الخطوات المنهجية يكون الباحث قد انتهى من قسم الدراسة؛ فإن اجتهد واستفرغ جهده وأحسن في بيان فروعه واحتوائها ودراستها صار هذا القسم مدخلا علميًّا مميّزا للكتاب المحقَّق؛ بل قد تكون بإتقانها من أسباب انتشار الكتاب وعلوّ قيمته لدى الباحثين وطلبة العلم.

خامسا: خاتمة الدراسة

ويذكر فيها البحث أهم النتائج والتوصيات التي خرج بها من بحثه.

---

1 الرسالة، الشافعي، مقدمة تحقيق أحمد شاكر، ص30.

2 انظر: الدراسة بين يدي تحقيق المخطوط أهميتها ومقوماته، أحمد بن فارس السلوم، ص9.

خاتمة

وبعد.

فهذا جهد جمعته –وفق ما هو مقرر في البرنامج الوزاري– آملا إفادة الطلاب الكرام بشيء مما يتعلق بهذا العلم؛ مما أخذته من مصادره، ومما أفدته من التجربة الشخصية المتواضعة.

والله تعالى أعلم وأحكم، وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى إبراهيم إنك حميد مجيد.

وكتب: د. محمد لقريز

أهمّ المصادر والمراجع

- أصول نقد النصوص ونشر الكتب، بيرجستراسر، ت محمد حمدي البكري، د المريخ، الرياض، 1982.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض اليحصبي ت. السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة القاهرة / تونس، ط1، 1379هـ – 1970م،
- تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله ،دار البصائر للنشر والتوزيع– الجزائر، 2007 م
- تحقيق التراث، الدكتور عبدالهادي الفضلي، م العلم، ط1، 1402هـ – 1982م.
- تحقيق المخطوطات العلوم الشرعية، محيي هلال سرحان، مطبعة الإرشاد بغداد، ط1.
- تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين، بشار عواد معروف.
- تحقيق النصوص ونشرها، الأستاذ عبدالسلام هارون، م الخانجي القاهرة، ط4، 1397هـ – 1977م.
- تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، الصادق الغرياني، منشورات مجمع الفاتح، ليبيا.
- تصحيح الكتاب وصنع الفهارس، أحمد شاكر، د الجيل، ت عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، ط2، 1995.
- دراسات نقدية في التراث العربي عبد السلام هارون، مكتبة السنة، مصر، القاهرة، 1988.
- الدراسة بين يدي المخطوط أهميته ومقوماته، أحمد بن فارس السلوم شبكة الألوكة.
- صناعة الكتاب ونشره، محمد سيد محمد، د المعارف ط3.
- ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، م الرسالة، بيروت، ط1، 1402هـ – 1982م.
- علم الاكتناه العربي، قاسم السامرائي، مركز الملك فيصل، ط1.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث، السخاوي، ت. علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 2003م.
- قضية التصحيف والتحريف، محمد محمود الطناحي.
- قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها، بلاشير وسوفاجيه ترجمة د. محمود المقداد.
- قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، د الكتاب الجديد، بيروت، ط5.
- الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، أيمن فؤاد السيد، الدار المصرية اللبنانية ط1.
- المخطوط العربي وشيء من قضاياه، عبد العزيز بن محمد المسفر، د المريخ، السعودية.
- المستشرقون والتراث، عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة. مصر، ط3، 1992.
- مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، المكتبة الأزهرية للتراث، ط2.
- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبدالتواب، م الخانجي، ط1، 1986م.
- منهج البحث في الدراسات الإسلامية، فاروق حمادة، منشورات كلية الآداب بالرباط، المغرب.
- منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2003.

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة
مقدمة	02
المحاضرة الأولى: علم تحقيق التراث مفاهيم ومصطلحات	03
المحاضرة الثانية: الجذور الأولى لتحقيق النصوص عند علماء المسلمين [1]	14
المحاضرة الثالثة: الجذور الأولى لتحقيق النصوص عند علماء المسلمين [2]	20
المحاضرة الرابعة: التحقيق عند المُحْدَثِينَ (أولا: عند المستشرقين)	40
المحاضرة الخامسة: التحقيق عند المُحْدَثِينَ (ثانيا: عند المسلمين المعاصرين)	49
المحاضرة السادسة: شروط المحقق وأركان عمليّة التحقيق	58
المحاضرة السابعة: المرحلة الأولى من مراحل التحقيق: (اختيار المخطوط)	62
المحاضرة الثامنة: (جمع النسخ الخطية للكتاب وترتيبها وترميزها)	72
المحاضرة التاسعة: تتمة مراحل التحقيق (توثيق نسبته لمؤلفه وتحقيق اسم الكتاب واسم المؤلف)	77
المحاضرة العاشرة : تتمة مراحل التحقيق (المقابلة بين النسخ)	82
المحاضرة الحادية عشر: مكملات التحقيق	92
المحاضرة الثانية عشر مقدمة التحقيق أو قسم الدراسة في تحقيق المخطوطات (الركن الأول)	97
المحاضرة الثالثة عشر: الركن الثاني: دراسة ونقد متن الكتاب منهجا وموضوعا	103
المحاضرة الرابعة عشر: الركن الثالث من أركان قسم الدراسة: وصف النسخ الخطية ونقدها	109
الخاتمة	116